نـــــدوة

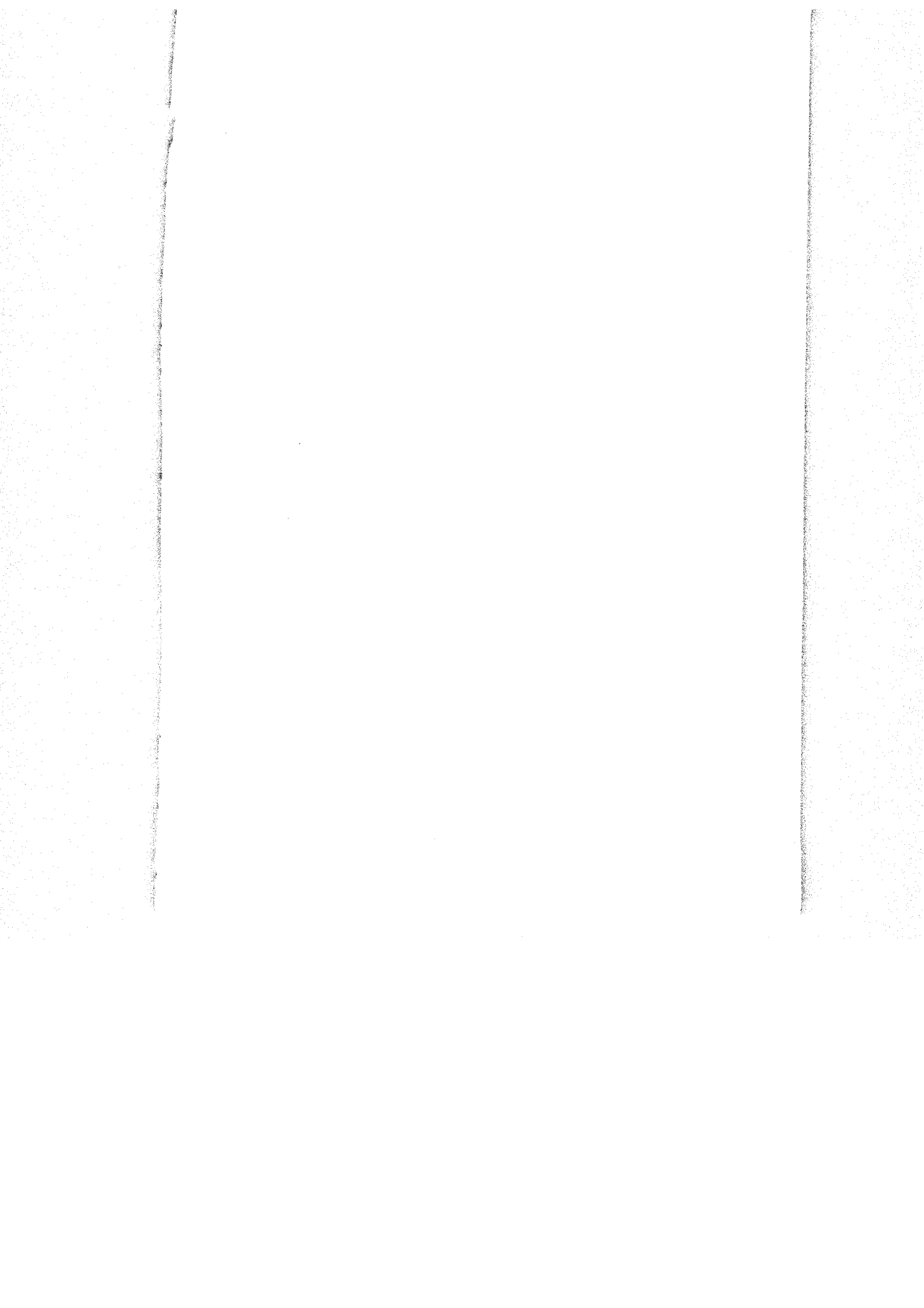
"الأزمة المالية العالمية وأثرها على دول عدم الانحياز - تعاون الجنوب - جنوب"

١٨-١٩ مايو ٢٠٠٩

تحرير: أ. نرمين ممدوح

مقدمة: أ. مها سلام

مطبوعات المنظمة
(٢٠٤)

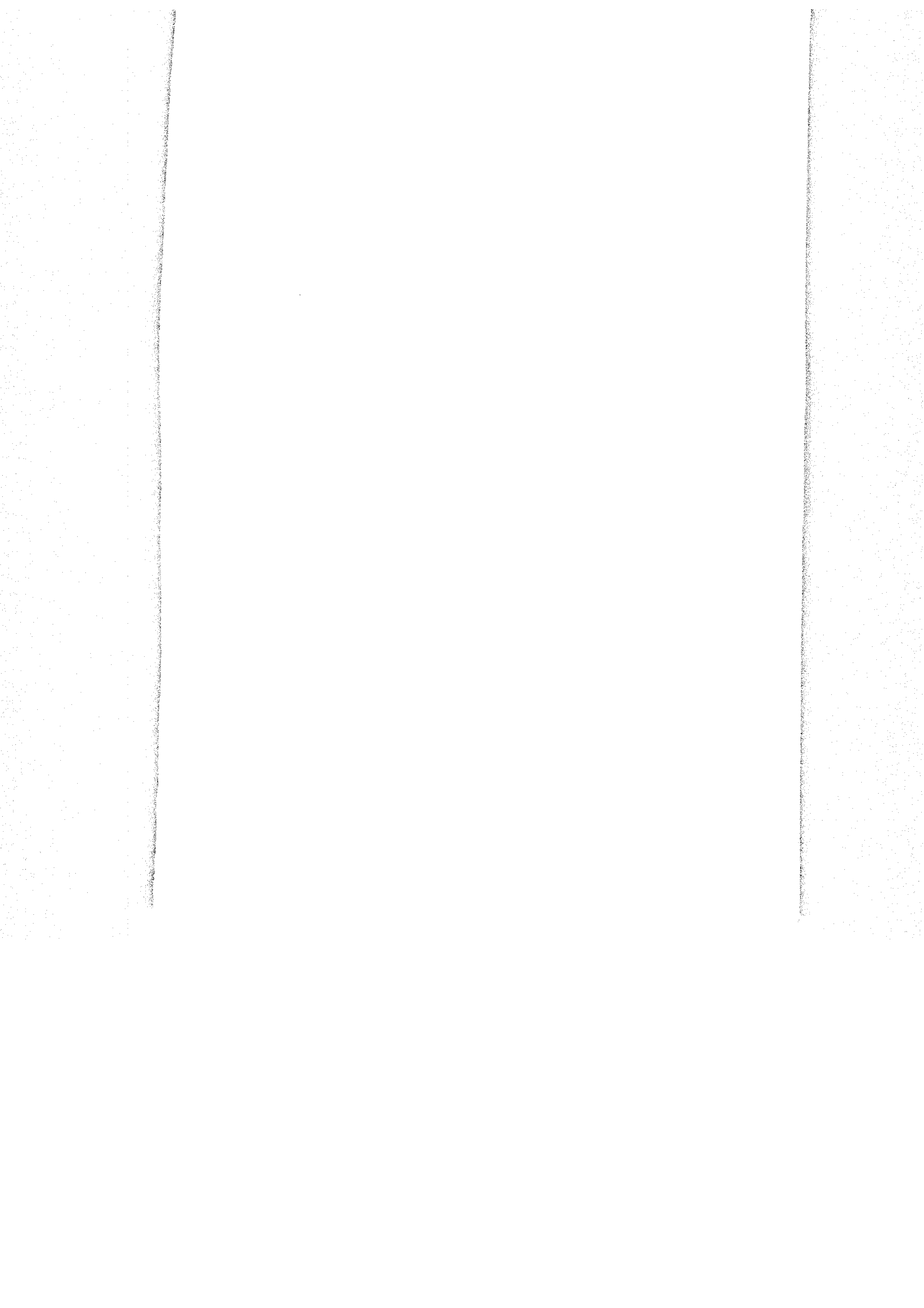


تحرير: الأستاذة نرمين ممدوح

الاشراف الفنى والتصميم: الأستاذة إيمان أبو الفتوح

صدر هذا الكتاب تحت اشراف قسم التنمية

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
ت: ٢٣٦٣٦٠٨١ (٢٠٢)- ٢٣٦٢٢٩٤٦ (٢٠٢)
فاكس :٢٣٦٣٧٣٦١ (٢٠٢)
E.mail: aapso@tedata.net.eg
aapso@idsc.net.eg
Website: www.aapsorg.org



المقدمة

تطورت أزمة الأسواق المالية التي تفجرت في أغسطس ٢٠٠٧ حتى أصبحت أكبر صدمة مالية منذ الكساد الكبير، ملحقة الضرر البالغ بالأسواق، والمؤسسات المالية. ففي مدة زمنية قصيرة، شهدنا انهياراً لمؤسسات مالية بأكملها، وتسريحاً لأعداد هائلة من العمال، وأزمة عنيفة تجتاح القطاع المصرفي، وعودة تدخل الدولة كحل لمواجهة عنف هذه الأزمة.

بمناسبة انعقاد القمة الخامسة عشر لحركة عدم الانحياز في مدينة شرم الشيخ يومي الأربعاء والخميس الموافق ١٥ – ١٦ يوليو ٢٠٠٩، عقدت السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ندوة دولية حول "الأزمة المالية العالمية وأثرها على دول عدم الانحياز – تعاون الجنوب جنوب "، يومي ١٨ – ١٩ /٥/ ٢٠٠٩.

ناقشت الندوة انعكاسات الأزمة المالية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول عدم الانحياز، وكيفية مواجهة تحديات الأزمة وإدارتها في دول عدم الانحياز لاسيما أن النظام الدولي حالياً يشهد ظهور أقطاب اقتصادية جديدة من دول الجنوب، مما يعطي حركة عدم الانحياز نفوذاً وإمكانيات لأن تلعب دوراً هاماً بين الكيانات الاقتصادية المتعددة، وكذا تبحث الندوة تعاون الجنوب- جنوب ودوره في تعزيز حركة عدم الانحياز.

وعقدت المنظمة في اليوم الثاني مائدة مستديرة مع لجان التضامن المشاركة في الندوة لبحث أفاق تطوير حركة التضامن في ظل الوضع العالمي الجديد.

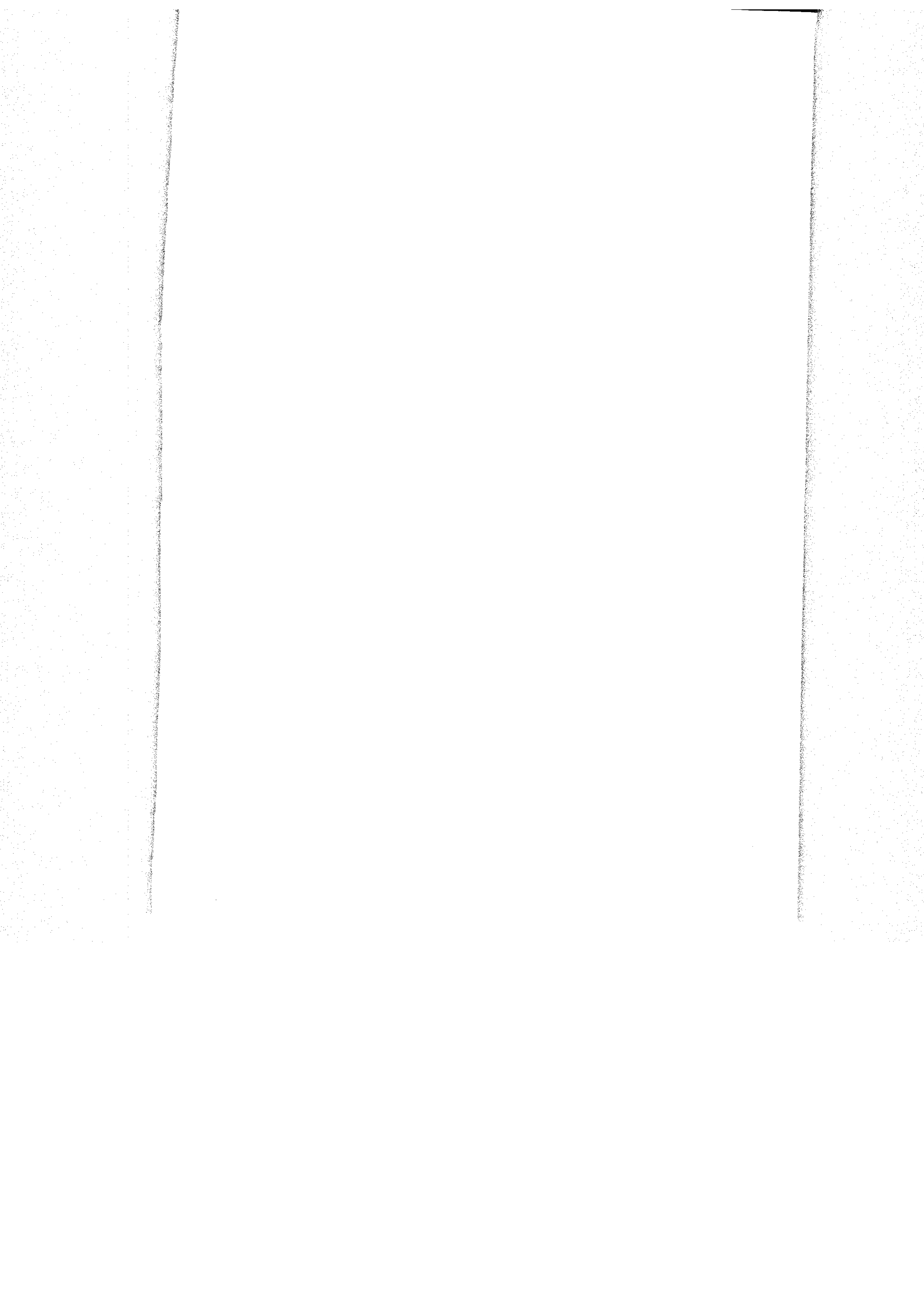
وشارك في هذه الندوة العديد من الشخصيات البارزة في الثقافة والفكر وممثلوا لجان التضامن العربية والآسيوية والدول الأفريقية، كذا ممثلي سفارات الدول الأعضاء بحركة عدم الانحياز بالقاهرة.

إن تقديم هذا الكتاب هو محاولة من منظمة التضامن للإسهام في صياغة نظام اقتصادى

إنساني عالمي بديل يحقق قدراً أكبر من العدالة الاقتصادية بين شعوب العالم، ويسهل الوصول إلى التطبيق العملي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية؛ نظام اقتصادي عالمي جديد يدعم المساواة والعدالة والاستقلال والتكامل والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما تأمل المنظمة أن يؤدي النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى تخفيف التفاوت بين الدول وتضييق الهوة المتزايدة بين الدول الصناعية والدول النامية، وضمان السلام والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة.

الجلسة الافتتاحية

رئيس الجلسة: ا. أحمد حمروش



الجلسة الافتتاحية
الكلمة الافتتاحية
الأستاذ أحمد حمروش
رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

أصحاب السعادة
السيدات والسادة
الزملاء والأصدقاء

أنه لمن دواعي سروري، واعتزازي أن تعقد منظمة التضامن هذه الندوة والتي تأتي قبيل انعقاد مؤتمر قمة عدم الانحياز الذى تستضفيه مصر في يوليو القادم في شرم الشيخ . آملين أن نستخلص من أوراق الندوة، ومناقشاتها وثيقة هامة تقدم إلى مؤتمر القمة الخامسة عشر لعدم الانحياز.

إن منظمة التضامن منذ نشأتها وهي تشارك بفعالية في مؤتمرات القمة واجتماعاتها الوزارية كمراقب بصورة مستمرة وذلك منذ تأسيس الحركة في بلجراد عام ١٩٦١، وهو المؤتمر الذي حضره ممثلو ٢٥ دولة حتى وصل عدد الأعضاء إلى أكثر من ١١٨ دولة.

إن مبادرة تأسيس الحركة قد تقدمت في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، ومن المعروف أن حركة عدم الانحياز قد برزت في وقت تفاقم فيه الصراع بين القطبين الأمريكي والاتحاد السوفيتي. وقد تم الإعلان في هذا المؤتمر التاريخي عن مبادئ باندونج والتي تم إقرارها كأهداف للحركة فيما بعد وهي تشمل تأييد حق تقرير المصير، والاستقلال الوطني، والسيادة والسلامة الإقليمية للدول، ومعارضة الفصل العنصري، وعدم الانتماء للأحلاف العسكرية متعددة الأطراف، وابتعاد دول حركة عدم الانحياز عن التكتلات والصراعات بين الدول الكبري، والكفاح ضد الاستعمار بكافة أشكاله وصوره، والكفاح ضد الاحتلال، والاستعمار الجديد، والعنصرية، والسيطرة الأجنبية، ونزع السلاح، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، والتعايش بين جميع الدول، ورفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وتدعيم الأمم المتحدة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، فضلاً عن التعاون الدولي على قدم المساواة، وتعتبر الحركة هي أكبر حركة تحريرية في التاريخ المعاصر.

وتتناول الندوة موضوعين رئيسيين في غاية الأهمية في الفترة الراهنة ألا وهما:

١- الأزمة المالية العالمية وأثرها على دول عدم الانحياز.

٢ـ تعاون الجنوب – جنوب ودوره في تعزيزحركة عدم الانحياز .

شهد العالم أزمة مالية كبرى ألحقت الضرر الشديد بالأسواق والمؤسسات العالمية، مما أظهر شكلاً جديداً من التنسيق بين الدول النامية والدول المتقدمة في مواجهة الأزمة الأسوأ منذ عقود. وهذا النهج الجديد ينطلق من القناعة بأن النهوض باقتصاديات الدول النامية سيعود بالمنفعة على الجميع ويوسع آفاق الشراكة والتعاون ويزيد من متانة النظام الاقتصادي العالمي. لذا فإننا في هذه الندوة نعطي وقتاً أكبر لتقديم الحلول عن تحليل أسباب الظاهرة.

أما عن المحور الثاني الخاص بـ تعاون الجنوب ـ جنوب في تعزيز حركة عدم الانحياز فهو أمراً لابد منه، فهناك العديد من أشكال التعاون بين دول الحركة وظهرت تكتلات إقليمية من شأنها حماية مصالح هذه الدول. إننا على قناعة تامة بأهمية تعاون الجنوب – جنوب كآلية فعّالة لتعزيز بناء القدرات وتبادل الخبرات في المجالات ذات الصلة وبلورة رؤية مستقبلية، تخدم المصالح المشتركة لدولنا. كما تتيح لنا أيضاً هذه القمة الفرصة المواتية للاتفاق على إقامة شراكة إستراتيجية، ترتكز على قيمنا المشتركة، المتمثلة في الحرية والديمقراطية والتضامن.

لقد أضحى تعاون الجنوب ـ جنوب ضرورة حتمية في عالم تتسارع فيه وتيرة العولمة. ومما لاشك فيه أن العولمة تتيح فرصاً جديدة ينبغي استثمارها، إلا أنها تطرح في الوقت ذاته العديد من التحديات التي يتعين رفعها. لذا، فقد أصبح من الضروري توحيد قوانا، وتوظيف مالدينا من إمكانيات، بهدف الاستفادة القصوي من منافع العولمة، وتقليص المخاطر الناجمة عنها.

لذلك لابد من الاهتمام بمزيد من التعاون بين دول الجنوب في ظل النظام العالمي الجديد، حتى يعزز من قدرة الحركة ويحقق أهدافها ومبادئها.

وفي النهاية إنني أطالب باسم منظمة التضامن إلى توحيد الصفوف والجهود لتحقيق السلم والأمن العالميين، ونتعهد بتقديم العون والمساعدة لرئاسة القمة.

كلمة وزارة الخارجية
السفير خالد البقلي*

الأستاذ أحمد حمروش رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
الأستاذ نورى عبد الرزاق حسين سكرتير عام منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

السيدات والسادة

يسعدني أن أقرأ على حضراتكم كلمة السيد الوزير أحمد أبو الغيط وزير الخارجية الذي كان يود المشاركة الشخصية تلبية لدعوتكم الكريمة لولا ارتباطات مسبقة حالت دون ذلك، وقد كلفني أن أنقل للحضور خالص تحياته وتمنياته بأن تخرج الندوة بتوصيات محددة، وبما يمثل إسهاماً مضافاً إلى مداولات القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز، والتي تستضيفها مدينة شرم الشيخ في الفترة من ١٥ ـ ١٦ يوليو ٢٠٠٩.

نص الكلمة

الأستاذ أحمد حمروش رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
الأستاذ نورى عبد الرزاق سكرتير عام منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
السيدات والسادة

تستضيف مصر في الفترة من ١٥ ـ ١٦ يوليو ٢٠٠٩ القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز، ويتزامن مع ذلك قرب مرور خمسين عاماً على تأسيس الحركة عام ١٩٦١. وقد شهدت هذه الفترة من عمر البشرية تحولات عميقة في النظم السياسية والاقتصادية، إلا أنه يتعين علينا ألا نترك أنفسنا نقع تحت الانطباع الخاطئ بأن حركة التغير قد هدأت بانهيار الاتحاد السوفيتي، بل إننا نعيش بالفعل، وبسرعة غير متوقعة، مرحلة تغيير أخرى تطال أسس النظام الرأسمالي ... وبين هذا وذاك يقع العالم النامى.

لقد شهدت بدايات حركة عدم الانحياز تركيزاً على تحقيق التضامن السياسي بين شعوب الحركة سعياً للقضاء على الاستعمار وتحقيق الاستقلال، وتلا ذلك مرحلة من الوعي بما يمكن للحركة أن تحققه من إنجازات على المسرح الدولي بفضل تضامنها، فكان مولد مجموعة الـ ٧٧ التي أصبحت الذراع الاقتصادي للحركة. وتلا ذلك انعقاد

---

* نائب مساعد وزير الخارجية.

المؤتمر الدولي للتعاون الفني بين الدول النامية في الأرجنتين عام ١٩٧٨، ثم مرحلة قمم الجنوب وتبنيها لخطط عمل هافانا ثم الدوحة. ولا يجب أن ننسى الدور التنموي الذى تلعبه صناديق التمويل العربية والإسلامية في هذا السياق.

ولقد كانت مصر من أوائل الدول في العالم النامي إدراكاً لأهمية تعاون الجنوب - جنوب والتضامن بين شعوبه، فأنشأت الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية وتلاه إنشاء صندوق التعاون الفني مع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي لتقديم المساعدات ونقل الخبرات وتدريب الكوادر في مختلف المجالات التنموية. كما فتحت مصر جامعاتها ومعاهدها لأبناء العالم النامي على مختلف أطيافهم. ثم انطلقت مصر لتنفيذ مرحلة أخرى من العمل في إطار تدعيم تعاون الجنوب - جنوب فأنشأت منطقة التجارة الحرة في شرق أفريقيا "الكوميسا"، ثم منطقة "أغادير"، ثم منطقة التجارة العربية الحرة، وتهدف جميعاً إلى زيادة فرص التبادل التجاري وحرية حركة السلع والأفراد ورؤوس الأموال.

ولا يفوتني التنويه إلى أن العاصمة الكينية نيروبى ستستضيف في الفترة من ٢٢ – ٢٤ من الشهر الجاري اجتماعاً دولياً رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لتعاون الجنوب- جنوب بهدف تعزيز إطار هذا التعاون بوصفه مكملاً للتعاون بين الجنوب والشمال وليس بديلاً عنه، كما ينظر هذا الاجتماع في كيفية تفعيل دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تدعيم آفاق هذا التعاون، ونتمنى لمداولات هذا الاجتماع النجاح وتحقيق الهدف المرجو منه.

وعلى الرغم من هذا التطور الكبير الذي شهده التعاون بين دول الجنوب، إلا أن قضية نقص التمويل لا تزال تمثل العائق الأكبر أمام توسيع قاعدة هذا التعاون وبشكل يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة منه، وعلى رأسها القضاء على مشروطية المساعدات، وهو ما يحتم علينا الوقوف عند الأسباب التي تحول دون تدفق التمويل من الدول النامية إلى بعضها البعض بنفس الوتيرة التي يتدفق فيها التمويل من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

السيدات والسادة:

إذا كنا نتحدث عن انعكاسات الأزمة المالية على الدول النامية فإن تعاون الجنوب- جنوب سيكون له بلا شك تأثيره في إعادة رسم خريطة التعاون الدولي في المرحلة المقبلة، فلقد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تغييرات غير مسبوقة، حيث نمت اقتصاديات لدول نامية بمعدلات تفوق بكثير معدلات النمو في الدول المتقدمة، ولقد كان لهذه التغييرات أثرها أيضاً على النظام الدولي وهياكله التي أصبح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات.

إلا أن انعكاسات الأزمة ستؤثر أيضاً على قدرة الدول النامية على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وعلى جهودها للقضاء على الفقر، سواء من خلال إعادة توجيه مواردها المحلية المحدودة لمواجهة تداعيات هذه الأزمة، وبالتالي استقطاع التمويل المخصص لقطاعات الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وغيرها، أو بسبب التراجع المتوقع في برامج المساعدات الخارجية.

والمطلوب في هذه المرحلة من قبل دول عدم الانحياز هو التضامن.

- التضامن لتوفير الاستثمارات طويلة الأجل بشروط ميسرة تساعد الدول النامية على توفير احتياجاتها ودعم ميزانياتها ويتطلب ذلك قيامنا بتوفير المناخ الملائم لجلب هذه الاستثمارات.

- التضامن لتوحيد الموقف التفاوضي من أجل إنهاء جولة مفاوضات الدوحة التجارية وتحقيق أكبر قدر من المكاسب للدول النامية يساعد على دفع عجلة التنمية ويتطلب ذلك تخلينا عن النظرة الضيقة للمصالح الفردية. فلن يكون هناك استقرار في المحيط الإقليمي لأي منا دون تحقيق التنمية في دول الجوار المباشر.

- التضامن لرفض المشروطية أو التخصيص المسبق لأوجه إنفاق المساعدات وتوجيهها لبرامج دعم الموازنة في الدول المتلقية.

- التضامن من أجل التوصل لاتفاقية دولية جديدة في مجال البيئة بعد انتهاء بروتوكول كيوتو عام ٢٠١٢ يحافظ على حقوق الأجيال القادمة، ويدعم من فرص الدول النامية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مجال البيئة التي تعد أساس اقتصاد المستقبل.

إن المطلوب هو الإرادة السياسية الجادة، المطلوب هو " التضامن الدولي من أجل السلام والتنمية " وهو شعار القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز.

ولا يفوتني في الختام أن أشيد بالجهد الكبير الذي تبذله منظمة التضامن وحسن اختيارها للموضوع.

مع أطيب تمنياتنا لكم بدوام التوفيق والسداد.

كلمة الأستاذ نورى عبد الرزاق
سكرتيرعام منظمة التضامن

تُعقد القمة الخامسة عشر لحركة عدم الانحياز في مدينة شرم الشيخ - مصر في يوليو ٢٠٠٩، وتعد هذه المرة الثانية التي تستضيف فيها مصر قمة حركة عدم الانحياز.

تكتسب هذه القمة أهمية خاصة ترجع في الأساس إلى التجربة التاريخية المهمة للحركة، وما لعبته من دور مهم في السياسة الدولية منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وخلق محور مهم في السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي شهدت حرباً باردة بين المعسكرين الدوليين. والأمر الثاني الذي يكسب هذه القمة أهمية خاصة هو محاولة الحركة استعادة ذلك الدور المهم الذي لعبته على الساحة الدولية في ظروف جديدة من خلال خلق محور جديد في السياسة الدولية الراهنة بعد أن باتت الولايات المتحدة قوة وحيدة تتربع على سدةالقيادة والتأثير في العالم. شهد العقد الأول من القرن الـ ٢١ تغيرات كبيرة على المستويين السياسي والاقتصادي، إذ غادرت القيادة المحافظة موقعها بالولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أحدثت أضراراً بالغة، وأدى جشع الأثرياء إلى تحطم النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية. والذي كان له تأثيرعلى العالم كله، مثل ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة إلى أكثر من ٨% كما ارتفعت بنسبة أكبر في أوروبا و ألمانيا التي تعد الأقوى اقتصادياً وكذلك اليابان ودول أخرى.

تغيرات بالغة الأهمية ألمّت بالعالم، فلأول مرة يتبوأ رئيس أمريكي من جذور أفريقية سدة الرئاسة الأمريكية، ورغم أهمية الحدث إلا أن ما أحدثته القيادة الجديدة من تحولات في سياسة أمريكا الخارجية يفتح الباب أمام المحور الجديد الذي نتحدث عنه في السياسة الدولية، كذلك انتقلت القوة الاقتصادية من دول العالم الأول إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي حيث سجلت الصين أعلى معدلات نمو تليها الهند، كما أصبحت حركة مناهضة الحرب أكثر قوة وأصبح المجتمع المدني قادراً على التأثير في حركة الشعوب. وتواصل منظمتنا بوصفها حركة شعبية مناقشة الأوضاع الإيجابية والسلبية لتقديم مدخلات جديدة لحركة عدم الانحياز من أجل رفاة ونهوض الشعوب. فقد أكد البيان الختامي لمؤتمر منظمة التضامن الثامن الذي عقد في مدينة حيدر آباد، الهند في ديسمبر ٢٠٠٨ على عدة أمور للوصول إلى مجتمع عادل من بينها :

فقد رحب المؤتمر بالتراجع المحتمل لنموذج وول ستريت، الذي ينتهج سياسة العولمة النيو ليبرالية، وإضعاف هيمنة رأس المال الدولي، كما أعرب المؤتمر عن

قلقه العميق إزاء التأثير العكسي للأزمة الاقتصادية العالمية على قطاع العمال في العالم. ويدرك المؤتمر على أى حال، أنه إذا لم يوجد تحرك قوى وموحد من قبل شعوب الدول النامية بمشاركة القوى التقدمية في الدول المتقدمة، فإن عبء هذه الأزمة سيفرض نفسه بشكل غير متكافيء على الفقراء خصوصاً القطاعات الأكثر تأثراً وحرماناً. ولقد أعطى وضع منظمة التضامن كمراقب بالنسبة لحركة عدم الانحياز الفرصة لمتابعة نشاطات الحركة عن قرب، فقد شارك ممثلو المنظمة دائماً في القمم والاجتماعات الوزارية للحركة وطرحت بياناتها في هذه الاجتماعات تحليلات نقدية عديدة، كما ظلت منظمة التضامن الحارس لحركة عدم الانحياز.

يعد الاجتماع الوزاري الأخير لحركة عدم الانحياز الذي عقد في طهران في يوليو ٢٠٠٨ بمثابة منتدى تحضيري للقمة الخامسة عشر التي ستعقد في مصر، وقد أكد في بيانه الختامي على الالتزام الكامل بتنفيذ "برنامج عمل هافانا"، و"خطة مراكش" وذلك لتنفيذ أهداف الألفية، كما نصت عليها وثيقة الأمم المتحدة كتعبيرعن حاجة تعاون دول الجنوب، وكذلك "خطة عمل الدوحة" التي تطالب بوقف المعونات الزراعية للدول الأوروبية، وهما يشكلان معاً إطاراً شاملاً لتكثيف التعاون بين الدول النامية كما تعد استكمالاً للقرار الذى اتخذ في القمة الثالثة عشر لحركة عدم الانحياز في كوالالمبور الذي حمل "شعار إعادة إحياء حركة عدم الانحيار".

لا تزال حركة عدم الانحياز عددياً هي القوى الكبرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعد الأيديولوجية الوحيدة التي تسعى إليها هي "السلام" وحل جميع القضايا من خلال الحوار السلمي، وتوافق الآراء. ومن ثم اعترفت بتعددية الرأى، وتنوع الثقافات حيث لا يوجد من هو أسمى أو أدنى. ولا تزال المبادئ العشر المؤسسة لحركة عدم الانحياز سارية المفعول حتى الآن.

وقد أحرزت حركة عدم الانحياز العديد من النجاحات، بالرغم من الركود الذى أصاب الحركة في بعض الأحيان نتيجة للوضع العالمي غير المستقر إلا أن مساهماتها ملموسه، فعلى سبيل المثال يعد "البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" الذي اعتمدته الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٨، يعد نصراً للحركة. كما تعزز حركة عدم الانحياز كمطلب دائم للمجتمع المدني، وكأحد مبادئها حماية حقوق الإنسان الدولية، كما تساند الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في عام ١٩٤٨.

تحمست حركة عدم الانحياز بشدة لوجود عهد شامل يحتوى على جميع جوانب حقوق الإنسان وتم إقرار هذا البرتوكول الاختياري في ديسمبر ٢٠٠٨ من قبل الأمم المتحدة. وقد مكن هذا العهد الأفراد من التحرك أمام المحاكم ضد أصحاب الأعمال بما في ذلك الشركات العابرة للقارات.

ورغم ذلك فإنه عند الحديث عن حقوق الإنسان وحرية الشعوب لا تزال هناك ازدواجية في المعايير حول تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان.

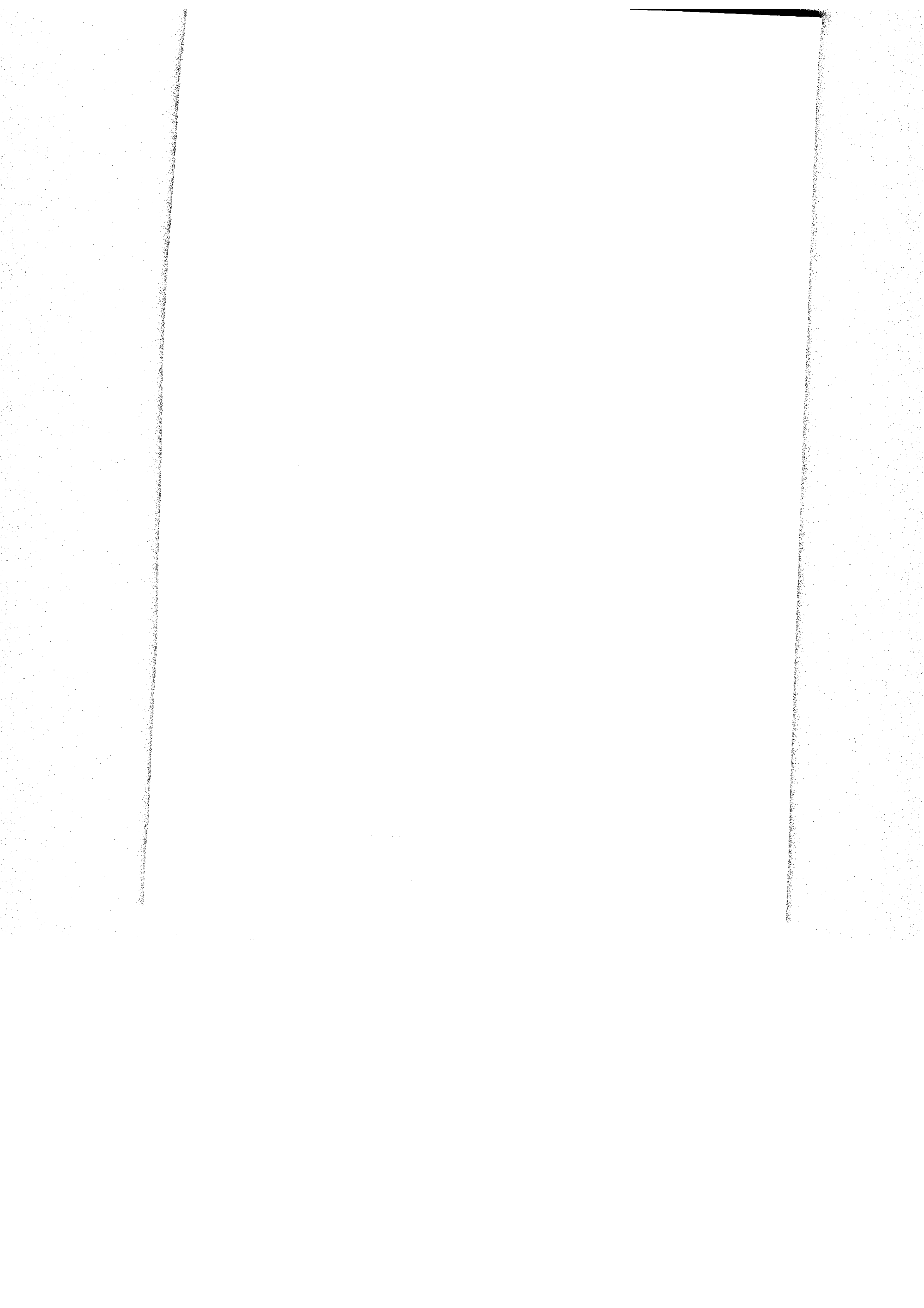
في هذه المرحلة الراهنة وعقب انهيار وول ستريت والأزمة المالية التى أثرت على العالم بأكمله، يعد ظهور مجموعة العشرين خطوة إيجابية لتجاوز الاحتكار الذي تمارسه مجموعة السبعة الكبار. ويأتي تأسيس لجنة من الخبراء من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءً على مبادرة من رئيس الجمعية العامة الأب ميجيل دايسوتو بروكمان مع البروفيسور جوزيف ستيجليتز كرئيس لتلك اللجنة نجاحاً آخر للحركة. وقد أعرب ستيجليتز عن قلقه المتزايد بشأن الدول النامية في مثل هذه الأوضاع المضطربة مشيراً إلى "الحاجة إلى مؤسسات تمثيلية شاملة ذات شرعية سياسية تكون مرآة للعالم".

تتأثر دول عدم الانحياز مباشرة من جراء التغيرات المناخية التي تؤثر على الزراعة، وإنتاج الغذاء. وفي هذا المجال تحتاج دول عدم الإنحياز إلى ممارسة الضغط على الدول المتقدمة، لتنفيذ بروتوكول كويوتو، والقرارات الأخرى المتعلقة بخفض الانبعاثات الحرارية. ولتعزيز وضع حركة عدم الانحياز ينبغى أن يتم تنشيط حركات الشعوب مثل منظمة التضامن من أجل مناقشة مسألة التنمية المستدامة، في جميع المحافل الدولية في إطار الأمم المتحدة إلا أن الدول النامية لا تزال تتباطأ في تنفيذ مسئولياتها - كما تقطع الأعشاب الخضراء التي تحد من الانبعاثات الحرارية التى تؤثر على تغير المناخ.

وفي القمة الحادية عشر التي عقدت في قرطاجنه في كولومبيا اقتصرت مشاركة المجتمع المدني فقط على الجلسات العامة لاجتماعات حركة عدم الانحياز، وأغلقت الباب أمام النقاشات الإيجابية في اللجان المتخصصة وذلك بقرار من الحركة كما تطالب منظمة التضامن مرة أخرى من حكومات حركة عدم الانحياز تغيير هذا القرار حتى يتسنى لمزيد من حركات المجتمع المدني المشاركة لإثراء النقاش في اتجاه إيجابي. وسط التداعيات العالمية تأتي قمة دول عدم الانحياز الخامسة عشر التى ستعقد في شهر يوليو بمصر مما يضع الحركة ودولها أمام التحديات الراهنة والمستقبلية، والتي يمكن اختصارها خارجياً في بناء سياسة مستقلة على المستوى العالمي وإعادة التوازن إلى السياسة الدولية، وداخلياً في بناء علاقات تعاون مشترك بين الدول تضمن تحقيق المصالح المشتركة في إطار التعاون والسلم الدوليين بعيداً عن سياسة الإكراه والحروب التي تديرها واشنطن وحلفاؤها، والسعي نحو إيجاد نظام اقتصادى بديل لاسيما أن النظام الدولي حالياً يشهد ظهور أقطاب اقتصادية جديدة من دول الجنوب، مما يعطي حركة عدم الانحياز النفوذ والإمكانيات لأن تلعب دوراً هاماً بين الكيانات الاقتصادية المتعددة، غير أن مسعى دول عدم الانحياز لاستعادة حضورها

ودورها على صعيد العالم، لابد أن يقترن بسياسات تتم داخل تلك الدول تتصل بإصلاح أوضاعها السياسية والاقتصادية، وتحقيق انفراجات داخلية تخلق بيئة سياسية تتوافق مع بيئة دولية تمثلها دول الحركة.

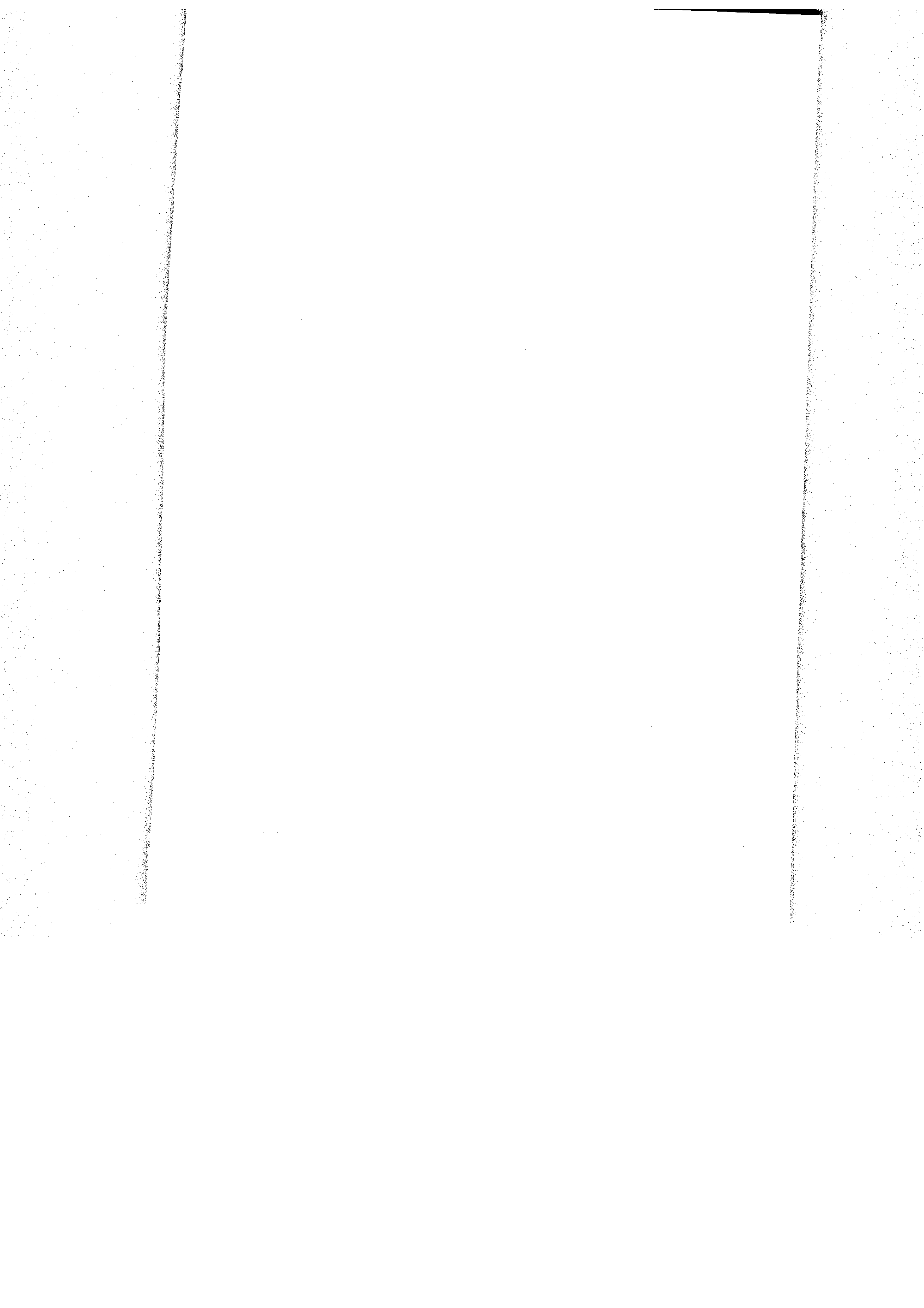
ستنعقد القمة الخامسة عشر في ظل السحابة السوداء للأزمة المالية التي أثرت على العالم بأسره. وتوجد ثمة مسئولية أكبر لبلدان حركة عدم الانحياز حيث ستتأثر شعوب هذه البلدان، التي تشكل غالبية سكان العالم. وينبغي أن يشكل المجتمع المدني وحدة قوية لمواجهة هذه الأزمات، لإخراج الملايين الذين سوف يتأثروا بشكل سلبي من جرّاء هذه الأزمة، وتهدف هذه الندوة إلى مناقشة جميع هذه القضايا حتى تتمكن منظمة التضامن بوصفها حركة شعوب ومجتمع مدني من تقديم ما توصلت له هذه الندوة إلى مكتب حركة عدم الانحياز.



الجلسة الأولى

إنعكاسات الأزمة المالية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول عدم الانحياز

رئيس الجلسة: د. حسن مكى



د. سلطان أبو على*

الأزمة التمويلية العالمية و آثارها على التنمية في الجنوب

أولاً: المقدمة

يعاني الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي من أزمة تمويلية طاحنة، ابتدت في الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت في أوروبا آخذ في الانتشار في بقية أرجاء العالم نتيجة لثورة الاتصالات وانفتاح دول العالم على بعضها والتحرير الاقتصادى وغيرها من العناصر التي عرفت باسم "العولمة". و ربما ماحدث إلى الآن من انهيار شركات وإفلاس بنوك، وركود وكساد في بعض الدول هو الجزء الظاهر من "جبل الجليد" وربما يكون هو الجزء الصغير، وأن الجزء المغمور من الجبل هو الأكبر. وإذا كان الأمر كذلك، فإن برامج الطوارىء التي أصدرتها مختلف الدول قد لاتكون كافية في علاج هذه الأزمة. وإذا صح ذلك فمن المتوقع أن تستفحل الأحوال الاقتصادية في العالم إلى درجة تفوق ماحدث إبان أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٢. ومما قد يخفف من احتمالات تعمّق الأزمة هو ما تعلمه العالم خلال السنوات الماضية عن كيفية مواجهة مثل هذه الأزمات، وذلك على الرغم من أن علم الاقتصاد مازال قاصراً عن التنبؤ بالأزمة قبل حدوثها، حيث فشلت مختلف النماذج في التنبؤ بها. ولاينفرد علم الاقتصاد بهذا، حيث من الشائع وقوع قصة الشخص الذي أجرى رسم قلب وأخبره الطبيب بأنه سليم تماما، وما أن خرج من عيادته حتى أصابته أزمة قلبية شديدة .

وقد تأثرت الدول النامية بهذه الأزمة وتتعرض لكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. ونعتقد أن هذه الأزمة تظهر أهمية تفعيل تعاون الجنوب - جنوب من أجل الخروج من هذه الأزمة وتنمية الدول النامية جميعا.

نتعرض فيما يلى باختصار لأسباب الأزمة ، ثم للآثار العامة للأزمة على الدول النامية، وأخيراً مقترحات تفعيل التعاون بين الجنوب والجنوب من أجل الخروج من الأزمة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: أسباب الأزمة

لم تكن الأزمة التمويلية العالمية الطاحنة وليدة الليلة، ولكن لها جذور عميقة في السلوكيات الاقتصادية، والمؤسسات التي انشئت خلال العقود الثلاثة الماضية، بالإضافة إلى عدم ملائمة وعدم كفاية الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لعلاج مقدمة مشكلات الأزمة، التي تمثلت في إفلاس بنوك، وأزمة التمويل العقاري وغيرها. ولعل أهم أسباب هذه الأزمة هي ما يلى:

١- مجتمع الاستهلاك

إن المجتمع الأمريكي منذ عقود طويلة يقوم على تزايد الاستهلاك (Tawney,١٩٤٨) ، ويعيش القطاع العائلي على الائتمان بحيث يستهلك شهرياً أضعاف أضعاف ما يمكن

أستاذ الاقتصاد – جامعة الزقازيق.

أن يشتريه بدخله الجاري. ولاغضاضة أن يتمتع الإنسان بثمرات التنمية، وأن يتحسن نمط استهلاكه كماً ونوعاً، ولكن بشرط أن يتكافأ ذلك مع دخله، وبما لايلحق الضرر بالمجتمع، ويكون هناك عدالة بين الجيل الحاضر والأجيال القادمة فيما يتعلق بما يتوافر لهم من موارد.
أما تعاظم الاستهلاك بالنمط الأمريكي فقد جلب الضرر على الاقتصاد الأمريكي والعالم ليس في الأزمة التمويلية العالمية الجارية فحسب، ولكن أيضاً هو السبب الرئيسي وراء مشاكل تلوث البيئة، وزيادة الانبعاثات الضارة، وارتفاع حرارة الجو نتيجة للاحتباس الحراري بأثر "البيت الزجاجي" وغيرها من الآثار التي لم تتوقف أضرارها بعد (Perman,et.al.,٢٠٠٣)، بل ربما تتزايد في المستقبل إذا استمرت أنماط الاستهلاك على ما هي عليها، ولم تتخذ إجراءات جذرية لوقف تدمير البيئة التى يعيش فيها الإنسان.

٢- نمو الأصول التمويلية

لقد كان اختراع النقود عملاً إنسانياً خلاقاً، قضى على مشاكل المقايضة، ويسّر المعاملات بين الناس، وأسهم في زيادة الإنتاج عن طريق توفيرالسيولة اللازمة لاستغلال الموارد العينية. وقد تمخض عن ذلك تميز الاقتصاد الحديث بوجود جانبين هما: الجانب العيني والجانب النقدي. ومن واقع نظرية القيد المزدوج يجب أن يتساوى الجانبان حيث أنهما وجهان لعملة واحدة. فإذا نما الجانب النقدي (أو المالي) نمواً كبيراً يفوق حجم الجانب العينى أو العكس فلابد أن تحدث الأزمات بطريقة أو بأخرى. وفي نطاق الدولة الواحدة، إذا زادت الأصول التمويلية ووسائل الدفع بما لايتكافأ مع مقدار السلع والخدمات المتاحة في المجتمع (الجانب العيني) فسوف يحدث التضخم وارتفاع الأسعار. وإذا حدث العكس، ولم تكن وسائل الدفع كافية لتداول السلع فيحدث الركود وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وربما تنتشر البطالة ويعم الفقر.

وفي الوقت الحالي تضخمت الأصول التمويلية والاتجار فيها بدرجة سرطانية بحيث كانت أحد الأسباب الأساسية لحدوث الأزمات التمويلية الدولية. وإذا استمر الوضع الحالي على ما هو عليه، فليس بمستغرب أن تعاود الأزمة حدوثها مرة ومرات.

٣- التوريق

لقد كانت عملية التوريق هي الأداة التي من خلالها زادت الأصول التمويلية زيادة كبيرة. والمقصود بالتوريق هو تحويل أصول تمويلية غير سائلة إلى أدوات سوق رأس المال القابلة للتسويق، أي إصدار سندات بضمان أوراق أخرى وليس أصولاً عينية، ثم إصدار سندات تستند إلى هذه السندات، وهكذا (Mishkin,١٩٩٢). فإذا منح بنك ما قرضاً لشخص أو شركة ما عليه أن يسدده خلال سبع سنوات بأقساط سنوية متساوية، فبدلاً من أن ينتظر البنك إلى تاريخ استحقاق هذه الأقساط، فإنه يجمعها في محفظة ويصدر عنها سنداً بعائد، وتُخدم هذه السندات (أي يدفع الفائدة والأصل) من حصيلة الأقساط. وقد تصدر جهة أخرى (شركة توريق) سندات على ما تمتلك من سندات هي أصلاً مورّقة، وهكذا. ومن ثم تكون هذه الأوراق المالية مستندة على أوراق وهلم جرا. فإذا توقفت إحدى الحلقات عن السداد، انهارت

الحلقات الأخرى، فيما يشبه "أثر الدومينو" الذ ينتج من رص مستطيلات لعبه الدومينو وراء بعضها بطريقة تؤدي إلى وقوع جميع المستطيلات إذا ما سقط المستطيل الأول.
وفي مجال التوريق الدولي، لم تكن هناك رقابة كافية عليه، مما أدى إلى تكاثره وزيادته زيادة ضارة، وعندما توقفت إحدى الحلقات اشتعلت الأزمة التمويلية الراهنة.

٤- التفريط في أسس الائتمان

لقد انهالت على بنوك الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثمانينات القرن العشرين أموال ضخمة ومازالت نظراً لضخامة الاقتصاد الأمريكي، والاعتقاد في ارتفاع درجة الأمان التي يتمتع بها الاستثمار هناك. ومن ثم توافرت سيولة كبيرة لدى الجهاز المصرفي الأمريكي. ومن الطبيعي ألا تُبقى البنوك هذه الأموال "تحت البلاطة"، فلابد أن توظفها وتحقق عائداً عليها يمكنها من دفع الفوائد التي تستحق لأصحاب هذه الودائع. وقد دفعت هذه السيولة الزائدة البنوك إلى منح الائتمان بدون التدقيق في توافر الأسس الائتمانية السليمة في من يحصل على القروض. و قد سميت هذه القروض مؤخراً باسم "قروض النينجا" (Wikipedia,٢٠٠٨) وهى القروض التي تمنح إلى: أ- من لادخل له، ب- ولاوظيفة له، جـ- ولايمتلك ثروة أو أصولاً يمكن الرجوع عليها. وهي بذلك تعطي القرض للمقترض وكأنها تقول له: خذ الأموال ولاتدفع. وفي الأحوال المعتادة، كي يستمر البنك في العمل، والدائرة في الدوران، يجب أن يسدد المقترض ما عليه من فوائد وأصل القرض. غير أنه عندما زادت عدم القدرة على سداد هذه القروض، وجفت السيولة من الجهاز المصرفي، كان من الطبيعى. أن تتوقف بعض البنوك عن الوفاء بالتزاماتها، مما دفعها إلى إعلان إفلاسها.
ومن الجدير بالذكر، أن منح قروض النينجا في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن كله بحسن نيّة، بل كان هناك فساد واسع الانتشار، فيما شُبّه بالمقامرات في كازينوهات لاس فيجاس الشهيرة. ويعرف الاقتصاديون أن عمليات منح القروض في البنوك من الممكن أن يحدث بها "فساد أخلاقى" – أي رشوة وتحقيق مصالح ذاتية لكبار العاملين في البنوك- من واقع عدم تماثل المعلومات (Ackerloff,١٩٧٠). أي أن العميل قد يدلس على البنوك عن طريق دراسة جدوى ظاهرها جيد ولكن باطنها مليء بالكذب والخداع. ويكتشف مسئول الائتمان ذلك، ولكنه لايخطر إدارة البنك- أو ربما يتواطأ معها- في مقابل الحصول على رشوة ومصالح ذاتية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تراكم القروض المتعثرة والسيئة في البنك ثم إلى تعسره وإفلاسه. ولقد حدث هذا في الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأزمة التمويلية العالمية الحالية، ومن أجل ذلك تقوم سلطات الاستخبارات الفيدرالية الآن بالتحقيق مع مئات من كبار المسئولين في الجهاز المصرفي الأمريكي.

٥- أثر العدوى

رب قائل يقول، لقد حدثت هذه الأزمة التمويلية في الولايات المتحدة مثل ما حدثت في مصر وغيرها من قبل، فلماذا يقع العالم في براثن هذه الأزمة التمويلية الطاحنة؟ تكمن الإجابة على هذا السؤال في أمرين: أولهما كبر حجم الاقتصاد الأمريكي ونصيبه في الاقتصاد العالمي

(انظر جدول ١)، وثانيهما التشابك الشديد بينه وبين بقية اقتصادات العالم في ظل التحرير الاقتصادي والعولمة، مما ينتج عنه انتقال "العدوى" من المركز إلى بقية الأرجاء. ويظهر في الجدول التالي بعض المؤشرات التي تقرب ذلك إلى الأذهان.

جدول ١

حجم الاقتصاد الأمريكي في العالم

البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
% الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى العالم	٢٤,٧	٣٠,٦	٢٧,٥
% الصادرات الأمريكية إلى العالم	١٢,٦	١٣,٧	١٠,١
% الواردات الأمريكية إلى العالم	١٤,٢	١٨,٥	١٥,٧
% نصيب أمريكا من الاستثمارات الأجنبية الواردة	١٧,٦	٢١,٢	١٠,٤
% بورصة نيويورك إلى بورصات العالم	٣٣,٠	٣٧,٣	٣٢,٣

ويلاحظ من الجدول أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى العالم كانت ٢٤,٧% في عام ١٩٩٥، ثم ارتفعت إلى ٢٧,٥% في عام ٢٠٠٥ بعد أن بلغت ٣٠,٦% في عام ٢٠٠٠. أي أن الناتج المحلي الأمريكي يدور حول ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم، في حين بلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣٠١,٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٤,٥٦% (WorldBank,٢٠٠٧) من سكان العالم. ومن الجدير بالذكر أن النصيب النسبي للولايات المتحدة الأمريكية آخذ في التناقص بسبب نمو اقتصاديات أخرى نمواً كبيراً، وعلى وجه الخصوص الصين والهند والبرازيل وغيرها. وكذلك تمثل الصادرات الأمريكية أكثر من عُشر الصادرات العالمية، ونسبتها آخذة في التناقص للسبب السابق ذكره. أما نصيبها في واردات العالم فقد بلغ ١٥,٧% في عام ٢٠٠٥ بعد أن كان ١٨,٥% في عام ٢٠٠٠. وتبين نسب الصادرات والواردات أن ميزان المدفوعات الأمريكي يعاني من عجز مزمن، وهذا سوف يؤدي إلى تدهور أوضاعه إذا استمرت الحالة على ماهي عليها.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

ويظهر كبر تأثير الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي بالنظر أيضاً إلى نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، إذ حصلت على ١٠,٤% منها في عام ٢٠٠٥ بعد أن بلغت هذه النسبة ضعف ذلك في عام ٢٠٠٠، حيث كانت ٢١,٢%.

وفي ضوء المؤشرات السابق ذكرها، ليس من المستغرب أن تعم الأزمة العالم أجمع إذا ماحدثت أزمة شاملة في الولايات المتحدة، وتنتقل العدوى منها إلى الاقتصاد المعولم. ولعل هذا هو سبب القول بأنه "إذا عطست أمريكا فإن بقية دول العالم تصاب بالبرد"

٦ - الرهن العقاري الردىء

اتساقا مع ثقافة العيش على الائتمان، يفضل غالبية الأمريكيين شراء المنزل الذي يعيشون فيه بدلاً من استئجاره. ومما ييسر ذلك تطور نظام الرهن العقاري عبر عشرات السنين. ومع ارتفاع القيمة الرأسمالية للمنازل سنة بعد أخرى في السنوات القليلة الماضية، غامرت كثيراً من الوحدات الأسرية بشراء بيوت قيمتها تفوق قدرتهم وملاءتهم المالية وجدارتهم الائتمانية. ومع وجود نظام الرهن العقارى، زاد الطلب كثيراً على شراء البيوت السكنية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعاً كبيراً، بحيث أصبحت تعانى من وجود "فقاعة" في اسعارها (Eatwell,٢٠٠٨). وانتفخت الفقاعة انتفاخاً كبيراً إلى أن انفجرت. وأخذت الأسعار في الهبوط. وتعثر كثير من الأسر، ولم تفلح في سداد ما عليها من التزامات في ظل عدم بيع البيوت بربح رأسمالي، بل أخذت الخسارة الرأسمالية في التزايد مع استمرار هبوط أسعار البيوت. وقد بدأت هذه الأزمة في الظهور في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بسبب إفلاس أصحاب الرهن العقاري ممن هم دون المستوى الجيد وتطبيق معدلات الرهن العقاري القابلة للتعديل * (Adjustable Rate Mortgage ARM) . وأدى تعثر الأسر مالياً وتوقفها عن الدفع إلى سحب المنازل من أصحابها. وتزايد عدد المنازل المستردة المحجوز عليها Foreclosures حتى بلغ عددها ١,٣ مليون منزلاً في عام ٢٠٠٧ بزيادة نسبتها ٧٩% عن نظيره في عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى تفاقم أزمة السيولة في المجتمع، والتي كانت بمثابة الدبوس الذي تسبب بطريقة مباشرة في انفجار "الفقاعة" (Wikipedia,٢٠٠٨).

---

* يقصد بذلك دخول الفرد في رهن عقاري يفوق ملاءته المالية على أساس أن يعدل شروطه بعد بيع المنزل بمكسب رأسمالي في فترة وجيزة. واستطاع الفرد أن يفعل ذلك طالما زادت أسعار المنازل، وعندما انخفضت هذه الأسعار وقع هؤلاء في مصيدة الرهن العقاري الرديء، ولجوء شركات الرهن العقاري إلى رفع سعر الفائدة على قروضها.

٧- صناديق التحوط والصناديق السّيادية والمضاربات

شهدت السنوات القليلة الماضية، ما يسمى بالابتكارات التمويلية ومن بينها صناديق التحوط والصناديق السيادية (Hedgefundcenter,٢٠٠٨). وصندوق التحوط هو صندوق استثمار، العضوية فيه مفتوحة لعدد قليل من المستثمرين. ويقوم هذا الصندوق بموافقة الجهة الرقابية الخاضع لها بأنشطة متعددة. وتحصل إدارته في مقابل ذلك على رسوم إدارة وحوافز حسن الأداء إذا تخطى العائد المحقق نسبة معينة يتم الاتفاق عليها. والمفروض أن تسعى صناديق التحوط نحو اتقاء الخسائر المحتملة التى قد تتعرض لها في الأسواق التي تستثمر فيها. و يتم ذلك عادة بعدة وسائل من بينها "البيع على المكشوف". وقد تستخدم صناديق التحوط "الرافعة المالية" – أي الاقتراض إلى جانب الأموال الأصلية- بحيث تزيد من حجم عملياتها، أملاً في تحقيق ربح أكبر.

ويعتقد أن أول صندوق تحوط قد أنشيء في عام ١٩٤٩. وقد زاد عدد هذه الصناديق بعد ذلك زيادة كبيرة، بحيث قدر عدد من تزيد أمواله على مليار دولار أمريكي بنحو ١٩٦ صندوقاً في عام ٢٠٠٥، وبمجموع أصول قدره ٧٤٣ مليار دولار أمريكي، وزاد هذا المجموع إلى ١٤٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ أى بزيادة نسبتها نحو ٩٤%. ويقدر مجموع أصول هذه الصناديق بنحو ٢،٦٨ تريليون (أي ألف مليار) دولار في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧.

وتوجد عدة أنواع من هذه الصناديق منها الشاملة، والموجهة لحدث خاص (كأن تستثمر في سوق مالية انخفضت قيمتها انخفاضاً كبيراً). وتعمل هذه الصناديق في أسواق الأسهم والسندات والسلع والعملات، و ذلك باستخدام أدوات مثل إعادة الشراء، والبيع على المكشوف، والمستقبليات والخيارات، وعادة ما تنوع الأدوات التي تستخدمها (Wikipedia,٢٠٠٨/١١/٢).

وتتعرض هذه الصناديق لمخاطر عديدة، منها مخاطر الرافعة المالية، أي المخاطر التي ترتبط بما تقترضه هذه الصناديق من أموال إلى جانب استثمارات أصحاب الصندوق، والتي قد تكون نسبة القروض إلى الأموال المستثمره أكبر من ١٠:١، وقد تصل إلى أكثر من عشرين ضعفاً. و في هذه الحالات، إذا تعرض الصندوق لخسارة فإنها قد تأكل الأموال التى استثمرها المستثمرون فيه. ومن المخاطر الأخرى التي تتعرض لها مخاطر "البيع على المكشوف" في حالة ارتفاع أسعار الأدوات التي باعتها على المكشوف إلى مستوى يفوق كثيراً سعر البيع السابق، بما يحملها خسائر كبيرة. أما المخاطر الأخرى * فتتضمن مخاطر: الميل الشديد لتحمل المخاطر، ومخاطر نقص الشفافية، ونقص الرقابة الفعاله على أموالها، والمخاطر المنظومية.

---

*(أى شارع المال الأمريكى بنيويورك)

ونتيجة لتوسع نشاط صناديق التحوط زادت كمية الأصول التمويلية والمشتقات، ومن ثم أسهمت في زيادة حجم الفقاعة وتضررت كثيراً من انفجارها.

ومن الناحية الأخرى فإن الصناديق السيادية مملوكة للدول، وتتكون من أصول تمويلية مثل الأسهم والسندات والمعادن النفيسة وغيرها. وقد استثمرت هذه الصناديق جزءا من أموالها في الشركات التمويلية بوول ستريت ومنها سيتى جروب، ومورجان ستانلى وميريل لينش، وهي شركات كانت تعانى من نقص في السيولة نتيجة لأزمة الرهن العقاري الردىء.

وقدر حجم أموال الصناديق السيادية بنحو ٣,٣ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧. ويظهر أكبر هذه الصناديق في الجدول ٢.

جدول ٢*

أهم الصناديق السيادية

(مليار دولار)

الدولة	المبلغ	سنة الإنشاء	الدولة	المبلغ	سنة الانشاء
الإمارات العربية المتحدة	٨٧٥	١٩٧٦	**النرويج**	٣٩١	١٩٩٠
سنغافورة	٣٣٠	١٩٨١	**الكويت**	٢٦٤,٤	١٩٥٣
الصين	٢٠٠	٢٠٠٧	**استراليا**	٨١,٣	٢٠٠٤
قطر	٦٠	٢٠٠٥	**ليبيا**	٥٠,٠	٢٠٠٧
روسيا الاتحادية	٣٢	٢٠٠٨	**برناوى**	٣٠,٠	١٩٨٣
إيران	١٢,٩	١٩٩٩	**السعودية**	٥,٢	٢٠٠٨

وقد أدت ضخامة الأموال المتاحة لصناديق التحوط والصناديق السيادية، وميلها نحو تحمل مخاطر أكبر سعياً وراء تحقيق عائداً أكبر، إلى زيادة مضارباتها ومقامراتها مما أسهم في عدم استقرار الأسواق التمويلية، وفي حدوث الأزمة الكبرى الحالية في نهاية الأمر، خاصة وأنه لاتوجد رقابة فعالة على هذه الصناديق، وعدم توافر الشفافية الكافية في أداء عملها.

٨- فشل الحكومة وفشل السوق

يعتقد الفكر الليبرالي أن السوق يحقق الكفاءة الاقتصادية. و يصح ذلك إذا كان السوق كاملا ولايوجد به عناصر احتكارية، أي أن يكون عدد البائعين كبير جداً

***المصدر**: http/en.Wikipedia.org/wiki/Sovereign_wealth_fund

ولايمثل إنتاج كل منهم سوى نسبة ضئيلة جداً من حجم السوق، وكذلك الحال النسبة للمشترين، وأن تكون السلعة متجانسة، مع توافر حرية الدخول في السوق والخروج منه بدون عوائق، وتوافر المعلومات الكاملة لدى المشترين والبائعين. وفي المقابل، تدخلت الحكومة تدخلاً رئيسياً في ظل النظام الاشتراكي لتحقيق كفاءة أكبر.إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، وتراكمت التشوهات والاختلالات إلى أن انهارت الاقتصادات الاشتراكية.

إلا أن ما يحدث في العالم حالياً، وما يعانيه من أزمة تمويلية طاحنة يجسد مرة أخرى مقولة أن السوق يفشل أيضاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ناهيك عن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهذا على الرغم من المناداة بتطبيق نظام جيد لحوكمة الشركات، والإفصاح عن أوضاعها المالية، وشفافية ممارستها في مختلف الجوانب. والسبب الرئيسي في فشل السوق التمويلية يرجع إلى عدم اكتمالها من ناحية، وإلى إفراط المناداة بتركها لقوى السوق*. إن المسائل التمويلية غاية في الأهمية، وهذا التمويل هو الدماء التي تغذى شرايين الحياة، ومن ثم تحتاج إلى رقابة وتنظيم فعّالين من قبل الدولة، إلى جانب قوى السوق. ومن ثم فإن هذه الأزمة تبرز فشل كل من السوق والحكومة إذا اعتمد على واحد منهما فقط، وأن الأمان والاستقرار في المجتمع يتطلبان المزج الحكيم لقوى السوق والرقابة الحكومية معاً.

٩- الرأسمالية المتوحشة والعولمة الجامحة

بعد أن تصدع الاتحاد السوفيتى في نهاية العقد الماضي، ارتفعت الأصوات بالقول بأن النظام الرأسمالي هو النظام الأبدي الذي سوف يسود في العالم. وهذا هو فرانسيس فوكوياما يكتب كتاباً بعنوان **نهاية التاريخ والرجل الأخير** (Fukuyama.١٩٩٢)، يجسد هذا القول. ومن ثم تمت المطالبة بالاعتماد على السوق، و فتح المجال واسعاً لعمل القطاع الخاص بدون ضوابط اجتماعية، بل وخصخصة غالبية المشروعات العامة. وأسهم ذلك بالنصيب الأكبر في عدم عدالة توزيع الدخل والثروة داخل الدولة مع انتشار الفقر في كثير من الدول.

وتواكب مع ذلك الدعوة إلى العولمة التي نادت بفتح أسواق دول العالم على بعضها، وتحرير الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات لضمان حرية انسياب رؤوس الأموال. وكان الوعد بأن هذه العولمة سوف تؤدي إلى تحسين أحوال المعيشة في الدول النامية قبل المتقدمة. غير أن التطبيق لمدة عقدين من الزمان، أدى إلى تدهور أحوال الدول النامية، وزيادة عدم عدالة توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بينها

---

*يشبه البعض ترك السوق على عواهنها وبدون رقابة من الدولة، بالغابة التى يأكل فيها القوى الضعيف، ولا يحد من ذلك الا وجود ملك الغابة، الأسد، الذى يفرض نقطة نظام ويحد من بطش المعتدين الأقوياء، ويحمى الضعفاء.

وبين الدول المتقدمة، أى أن الغني قد ازداد غنى، والفقير قد ازداد فقراً (Stiglitz,٢٠٠٢). وهذا خلل لايمكن أن يستدام، ولابد أن يحدث الانفجار في النظام الاقتصادي بطريقة أو بأخرى، عاجلا أم آجلاً. أي أن الرأسمالية المتوحشة والعولمةالجامحة لايمكن أن يحققا الثلاثية المرغوب فيها اجتماعياً وهي:النمو والعدالة مع الاستقرار.

هذه هي أهم أسباب حدوث الأزمة التمويلية الكبرى الحالية. و هي ليست وليدة اللحظة، ولكن نتجت عن استمرار هذه الأسباب في الاقتصادات المحلية والعالمية لسنوات طويلة. وأزمة التمويل العقاري الردىء وما سببته من جفاف السيولة في الجهاز المصرفي، ماهي إلا القشة التي قسمت ظهر البعير أو الدبوس الذي فجر البالونة المتضخمة.

ثالثا: الآثار المتوقعة على دول الجنوب

لاشك أن هذه الأزمة سوف تؤثر سلباً على دول الجنوب. وتختلف حدة الآثار المتوقعة من دولة إلى أخرى. إلا أن الآثار العامة المتوقعة تتلخص فيما يلي:

(١) أسواق الأوراق المالية

انخفضت أسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية في دول الجنوب بسبب الأزمة الراهنة والعدوى من أسواق الدول الصناعية. وسوف تستمر تقلبات الصعود والهبوط في هذه الأسواق مع استمرار التقلبات في الأسواق الغربية بالإضافة إلى ما تتخذه دول الجنوب من إجراءات لتحصين اقتصاداتها.

(٢) الجهاز المصرفي

تأثر الجهاز المصرفي في الدول النامية بدرجات متفاوته تبعاً لمتانة هذا الجهاز إلا أنه بصورة عامة قد تأثرت بنوك الدول النامية بانهيار كثير من البنوك الغربية، وتقلص منح الائتمان كما تعرضت أوضاع العملات الأجنبية للانكماش.

(٣) أسعار العقارات

ارتفعت أسعار العقارات في الفترة الماضية، والأزمة الراهنة أدت إلى انخفاض شديد في أسعارها. وربما كان هذا تصحيحاً مفيداً لاستئناف مسيرة التنمية في دول الجنوب.

(٤) الأثر على الموازنات العامة

يتوقع أن تنخفض الإيرادات العامة في دول الجنوب ، مما يقتضي تقليص نفقاتها العامة. كما يتوقع أن يظهر عجز مالي كبير في معظم هذه الدول. إلا أن للأزمة آثار حميده على بعض الدول النامية المستوردة للغذاء نتيجة لانخفاض أسعارها العالمية.

(٥) الأثر على العمالة والتحويلات من الخارج

نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي، يتوقع أن يرتفع معدل البطالة في كثير من دول الجنوب. ونتيجة لعمل جزء من القوة العاملة لهذه الدول في الخارج، استفادت من

تحويلات مواطنيها العاملين في الخارج. ومع الأزمة يتوقع أن ينخفض حجم هذه التحويلات، وكذلك عودة بعض الأيدي العامله إلى الوطن الأم مما يزيد من الضغوط نحوارتفاع معدل البطالة.

(٦) الآثار على موازين المدفوعات

يتوقع أن تتدهورأحوال موازين مدفوعات معظم دول الجنوب بسبب انخفاض الطلب على صادراتها، وانخفاض أسعارها. كما تتأثر دول الجنوب التى تعتمد على السياحة سلباً بسبب هذه الأزمة. وكل هذا يولد ضغوطاً في اتجاه سعر صرف عملات هذه الدول.

(٧) الأثر على معدلات النمو

يتوقع أن تنخفض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول الجنوب. وقد يكون معدل النمو سالباً في بعضها. و قد يستمر هذا الأثر إلى عام ٢٠١٠.

(٨) الآثار الاجتماعية

إن الآثار الاجتماعية المحتملة لهذه الأزمة على دول الجنوب خطيرة من حيث انخفاض المستوى الحقيقي للمعيشة، وارتفاع درجة الفقر، وسوء التغذية. وكل هذه الظروف تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة، والتفكك الأسري وغيرها من الآثار الاجتماعية الضارة.

رابعا: العلاج

إن علاج هذه الأزمة في دول الجنوب يتكون من شقين رئيسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي بالتعاون فيما بينها.

الإجراءات الداخلية

إن تحصين اقتصادات الجنوب، وتمكينها من مواجهة الأزمات التمويلية والاقتصادية وكذلك الصدمات الخارجية يكمن أساساً في تحسين أداء الاقتصاد الوطني والإسراع بتنميته مع تحقيق العدالة الاجتماعية. والإجراءات والسياسات المطلوبة لذلك معروفة، ومن ثم نشير إلى عناصرها بدون تفصيل مع التركيز على الإجراءات قصيرة الأجل اللازمة بصورة مباشرة لمواجهة الأزمة.

(١) **سوق رأس المال:** ضرورة إحكام الرقابة عليه ومنع المخالفات وتشجيع بقاء الاستثمارات الأجنبية فيه لأطول فترة ممكنه عن طريق الحوافز والروادع، وإقلال الميل نحو المقامرة والمضاربات الضارة. ويجب السعى نحو استكمال الهياكل المطلوبة لحسن أداء هذه الأسواق، وعلى وجه الخصوص صانعي السوق. والنظر في فرض ضرائب على سرعة انتقال الأموال الساخنة.

(٢) **تدعيم الجهاز المصرفي:** بإتاحة رؤوس أموال مناسبة له، ودعم قدرات الإدارة، وتمكين البنوك من الاستمرار في منح الائتمان والتوسع في الاستثمارات.

(٣) **السياسة النقدية:** استخدام السياسة النقدية في الوقت الحالي بطريقة تشجع على ممارسة النشاط الاقتصادى، ربما يتلائم مع معدلات التضخم السائدة في كل دولة. وبعد الأزمة، يحسن استخدام السياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار مع عدم إهمال المساهمة في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(٤) **السياسة المالية:** إن لها دوراً رئيسياً في مواجهة الأزمة عن طريق إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لتمكين محدودى الدخل والفقراء من الحصول على القوة الشرائية الملائمة، مع زيادة الاستثمارات العامة لتعويض النقص في الاستثمارات الخاصة محلية كانت أم أجنبية.

(٥) **السياسة التجارية:** تختلف الأوضاع الاقتصادية في دول الجنوب من دولة إلى أخرى، ولذلك يصعب وضع توصيات عامة لها جميعاً، غير أن المهم هو استخدام أدوات السياسة التجارية لمواجهة الآثار السالبة للأزمة على موازيين المدفوعات. ومن ذلك سعر الصرف، ودعم الإنتاج المحلي، والتدرج في تحرير الحساب الرأسمالي.

(٦) إجراءات الأجل الطويل:

ماسبق ذكره يتعلق بإجراءات الأجل القصير اللازمة لمواجهة الأزمة داخلياً. أما على المدى الطويل فمن المطلوب استكمال الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المطبقة في معظم دول الجنوب وعلى رأسها :

- الإصلاح الإداري.
- إصلاح قوانين العمل والعلاقات العمالية.
- تحسين مناخ الأعمال وإقلال تكاليف أدائها.
- محاربة الفساد.
- استكمال الإصلاح السياسي.

(ب) التعاون بين الجنوب والجنوب

ما من شك أن التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب له مكاسب جمة، ويحقق استقرار اقتصادي أكبر وفرص أوسع لتحقيق التنمية المتسارعة إلا أنه للأسف فشلت العديد من التكتلات الاقتصادية التى تمت بين الدول النامية ، ولم يحقق البعض الآخر التعاون المنشود لسبب أو لآخر. وتعيد الأزمة التمويلية الراهنة إبراز أهمية هذا التعاون من أجل نماء واستقرار أوضاع دول العالم الثالث، وضرورة التغلب على العقبات التي تواجه هذا التعاون الاقتصادي، ويستلزم بصورة عامة:

- التأكيد على أولوية المصالح الاقتصادية للدول والشعوب وأسبقيتها على مختلف الاعتبارات الضيقة.

- توجيه الدول التى لديها فائض للاستثمار في الدول النامية بدلاً من الاستثمار في الأصول التمويلية غير المستقرة. وهذا يتطلب أن تقوم الدول المستقبلة للاستثمارات بتهيئة مناخ الاستثمار، وضمانه.
- إعطاء أولوية للتجارة البينية بين الدول النامية لزيادة التعامل بينها.
- زيادة الاستثمار في البنية الأساسية التى تيسر انتقال الأفراد والسلع بين دول الجنوب.
- التنسيق في مجالات الإنتاج بحيث تزيد القدرة التنافسية الجماعية لهذه الدول في الأسواق العالمية.
- التنسيق في مجالات التجاره والاستثمار بين دول الجنوب من أجل اتخاذ مواقف جماعية لصالحها.
- زيادة نصيب الدول النامية في المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) من أجل العمل على ضمان مصالح أكبر لها جميعاً.
- تفعيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية (مثل الإيكواس، ومجلس التعاون المغاربي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وتكتل دول الآسيان، والمركسور وغيرها).
- تعميق مصالح القطاع الخاص في دول العالم الثالث وتشجيعه على إقامة المشروعات المشتركة، وزيادة التعامل بينهم.

د. بشير كورفي*

أثر الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول حركة عدم الانحياز (نام)***

خلفية

تعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ــ ٢٠٠٩ أزمة مالية مستمرة وكبرى. وأصبحت الأزمة بارزة للعيان في سبتمبر ٢٠٠٨ مع فشل اندماج وحماية عدد كبير من الشركات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. قدمت المحلات التجارية تقارير حول الأسباب الكامنة التي أدت إلى حدوث الأزمة لعدة شهور قبل حلول شهر سبتمبر مع تقديم تعليق حول الاستقرار المالي في البنوك الأمريكية والأوروبية الاستثمارية الرائدة وشركات التأمين والرهن العقاري والمصارف نتيجة لأزمة الرهن العقاري.

تطورت الأزمة بشكل سريع بداية من الفشل في المؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة ائتمان عالمية وانكماش وتخفيضات حادة في مجال النقل البحري مما أدى إلى انهيار عدد من البنوك الأوروبية، وانخفاض في مختلف مؤشرات الأسهم، وحدوث تخفيض كبير في القيمة السوقية للأسهم، والسلع في جميع أنحاء العالم.

تفاقمت أزمة الائتمان جراء القسم ١٢٨ من قانون الطوارئ الخاص بالاستقرار الاقتصادي لعام ٢٠٠٨ والذى سمح للنظام الاحتياطي الفيدرالي بدفع فوائد على فائض احتياطي الأرصدة المودعة في المصارف وإزالة الحوافز للمصارف بتقديم الائتمان بدلاً من النقود المدخرة لدى المجلس الاحتياطي الفيدرالي. أدت أزمة إلى حدوث مشكلة سيولة وإزالة مؤسسات مالية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مما أدى إلى تفاقم أزمة السيولة وانخفاض في النقل البحري الدولي والتجارة.

قام قادة العالم السياسيين ووزراء المالية الوطنيين ومديري المصارف المركزية بتنسيق جهودهم للحد من المخاوف ولكن لا تزال الأزمة المستمرة في التغيير كما أنها تطورت في نهاية أكتوبر إلى أزمة عملة مع تحويل المستثمرون موارد استثمارية هائلة إلى أقوى العملات مثل الين والدولار والفرنك السويسري مما أدى بالعديد من الاقتصاديات الناشئة إلى السعى للحصول على مساعدات من صندوق النقد الدولي. اندلعت الأزمة في شكل أزمة الرهن العقاري ووصلت إلى مرحلة حادة من الأزمة المالية في عام ٢٠٠٧ــ٢٠٠٨

---

* قسم إدارة الأعمال ، معهد الإدارة ، جامعة أحمد بللو ، زاريا - نيجيريا.

* * ورقة قدمت في المؤتمر الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية (أبسو) في القاهرة - مصر ١٨-١٩ مايو ٢٠٠٩.

* ترجمة ا. مها سلام.

الاستجابات الأمريكية

اتخذ الاحتياطي الفيدرالي والخزانة ولجنة الأوراق المالية والبورصات عدة خطوات في ١٩ سبتمبر بالتدخل في الأزمة. أعلنت الخزانة أيضا عن وقف التشغيل المحتمل على الصناديق المشتركة بسوق المال في سبتمبر عن برنامج جديد قدره ٥ بليون دولار لضمان الاستثمارات ويعد البرنامج مماثل لذلك الخاص بالمؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع. يشتمل جزء من الإعلانات على استثناءات مؤقتة من القسم ٣٢ أو ٢٣ ب (لائحة دبليو) مما يسمح بالمجموعات المالية أن تشارك بشكل أكثر سهولة في الصناديق داخل مجموعتهم.

ستنتهي تلك الاستثناءات في ٣٠ يناير ٢٠٠٩ ما لم تمتد من قبل مجلس إدارة البنك الاحتياطي الفيدرالي. أعلنت لجنة الأوراق المالية والبورصات إنهاء البيع على المكشوف لـ ٧٩٩ من الأسهم المالية كذا اتخاذ إجراء ضد البيع على المكشوف قصيرالأجل كجزء من رد الفعل على أزمة الرهن العقاري.

بدأت صناديق الاستثمار المشتركة بالسوق المالي خلال الأسبوع المنتهي في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٨ تعاني من سحب جزء كبير لأن أموال صناديق السوق جزء لا يتجزأ من التمويل الجاري للشركات بجميع أنواعها. يقرض المستثمرون الأفراد الأموال إلى صناديق سوق المال ثم تقدم الأموال إلى الشركات مقابل أوراق مالية قصيرة الأجل مشتركة تسمى بالصكوك المالية المدعومة تجارياً (إيه بى سى بى).

مع ذلك، بدأ التشغيل البنكي في صناديق مالية محددة. فإذا تفاقم الوضع مما هو عليه ، فإن قدرة الشركات الكبرى على تأمين التمويل قصير الأجل من خلال الصكوك المالية المدعومة تجارياً سوف يتأثر بشكل كبير وللمساعدة بالسيولة من خلال المنظومة ، أعلنت الخزانة وبنك الاحتياط الفيدرالي أنه يمكن للبنوك الحصول على الأموال عن طريق خصم الاتحاد الفيدرالى باستخدام الصكوك المالية المدعومة تجارياً كضمان.

بالرغم من ذلك حدث عدم استقرار في أسواق الأسهم العالمية وحدث انخفاض شديد في القيم السوقية في يوم الإثنين ١٥ سبتمبر والأربعاء ١٧ سبتمبر. وعانت إحدى شركات التأمين الكبرى وهي المجموعة الدولية الأمريكية وهي من كبار المشاركين في أسواق الائتمان الافتراضية في يوم ١٦ سبتمبر من أزمة سيولة عقب تخفيض تصنيفها الائتماني. وضع الاحتياطي الفيدرالي بناءً علىالمجموعة الدولية الأمريكية وعقب إعلان المجموعة بأنه لا يمكن العثور على مقرضين على استعداد لإنقاذها من الانحسار، وعمل على تقديم تسهيلات تأمينية تزيد عن ٨٥ مليار دولار في مقابل ٧٩٫٩ % من حصة الأسهم والحق في تعليق الأرباح على الأسهم العامة والمفضلة والصادرة مسبقاً.

• **صناديق أسواق المال، التأمين وحظر المبيعات قصيرة الأجل**

في ١٦ سبتمبر، قام صندوق الاحتياط الأولي وهو صندوق تعاوني كبير في سوق المال بخفض سعر السهم ١ دولار نتيجة لانكشاف سندات دين ليهمان. وأدى ذلك إلى مطالبة المستثمرون باستعادة أموالهم لتصاعد الأزمة المالية. وبحلول صباح ١٨ سبتمبر بلغت أوامر البيع بسوق المال من المستثمرين المؤسسين ٥ر٠ تريليون دولار من إجمالي القيمة السوقية ٤ تريليون دولار ولكن ضخ سيولة تبلغ قدرها ١٠٥ بليون دولار من الاحتياطي الفيدرالي أدى إلى تجنب حدوث انهيار فوري. وفي ١٩ سبتمبر قدمت الخزانة الأمريكية تأمين مؤقت لصناديق سوق المال. وبنهاية الأسبوع، قامت هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة للأسهم المالية، ولجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية بتعليق البيع القصير للأسهم كما اتخذت السلطات في دول أخرى إجراءات مشابهة. وتم استعادة بعض الثقة في السوق مع الدعاية التي صاحبت جهود وزارة الخزانة ولجنة الأوراق المالية.

عقب خمسة أيام من الإيجابية في الأسبوع الماضي، هبط ستاندر داندبورز ٥٠٠ نحو ٨٠ نقطة ليصل إلى ٨١٦ أي بانخفاض ٩ر%. كما هبطت الأرصدة المالية في ستاندرد آندبورز ٥٠٠ بنسبة ١٧%. وأغلق مؤشر داوجونز الصناعي عند ٨١٤٩ بنسبة انخفاض قدرها ٧ر٧%. وانخفضت أسعار النفط عن ٥٠ دولار للبرميل في تعاملات نيويورك.

أصدر مكتب المحاسبة العامة تقريراً يدُعى أن مراقبة برنامج إغاثة الأصول المضطربة يتطلب اتخاذ إجراءات إضافية لضمان "النزاهة والمساءلة والشفافية" "واشنطن بوست" "bloomber com" و (وول ستريت جورنال) "سي إن إن المال".

في ٩ ديسمبر، خفض بنك كندا سعر الفائدة من ٧٥ر٠% إلى ٥ر١%، وهو أدنى معدل لها منذ ١٩٥٨، وأعلن البنك رسمياً في الوقت نفسه أن الاقتصاد الكندي في حالة ركود. وتأتى هذه الخطوة عقب وجود أخبار بأن كندا فقدت ٦٠٠ر٧٠ وظيفة في شهر نوفمبر وهى النسبة الأكبر منذ ١٩٨٢. في الوقت ذاته، ذكرت النشرة الصحفية للبنك الرسمي بكندا " أن مستقبل الاقتصاد العالمي قد تدهور بشكل كبير والكساد العالمي يواجه أزمة مالية حادة ذات أبعاد غير مسبوقة في عالم لم يسبق له مثل هذه الصلة الوثيقة والاعتماد المتبادل. إن العواقب سوف تكون عالمية وسيصبح الوضع متفجراً حيث تتحول الأزمة المالية الحالية بسرعة إلى أزمة اقتصادية وتهدد بأن تصبح أزمة اجتماعية في كثير من البلدان.

تأتي الأزمة في وقت لا يعد الالتزام بالصحة العالمية فيه أمداً مرتفعاً كما تأتي الأزمة في خضم الحملة الأكثر طموحاً في التاريخ للحد من الفقر وتوزيع فوائد مجتمعنا الحديث بما في ذلك المتعلقة بالصحة وهي الأكثر توازناً وعدالة في هذا العالم أي الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد بذلت جهود سابقة لاستخدام الصحة كطريق للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في عام ١٩٧٨وتبعها تقريباً على الفور أزمة الوقود وارتفاع أسعار النفط وأزمة الديون في بداية الثمانينيات. وارتكبت أخطاء في الاستجابة الدولية لهذه الأزمات عندما تم تحويل الميزانيات من الاستثمار في القطاعات الصحية ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. ولا تزال الكثير من البلدان تعانى من تركة هذه الأخطاء.

من غير الواضح حتى الآن ماذا تعنى الأزمة المالية الحالية للفئات منخفضة الدخل والاقتصادات الناشئة ولكن توجد الكثير من التوقعات المتشائمة للغاية. وقد تدفع حالة الكساد العالمي، والضغوط المالية البلدان الغنية لإجراء تخفيضات على المساعدات الإنمائية الرسمية. ويعد الأسوء من ذلك هو احتمال تخفيض الإنفاق الاجتماعي – الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية – والذي قد يضطر العديد من البلدان خاصة البلدان ذات الدخل المنخفض للقيام به. وقد حدثت كل من هذه الردود والاستجابات في الماضي وكلاهما يمكن أن يكون على قدم المساواة في التدمير للصحة والتنمية والأمن والازدهار كما حدث في الماضي.

كذلك إنه من الضروري أن نتعلم من أخطاء الماضي، ومواجهة هذه الفترة من الانكماش الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار في الصحة والقطاع الاجتماعي. وهناك عدة أسباب قوية تدعم هذا النوع من العمل:

أولاً: لحماية الفقراء:

يعد ارتفاع أسعار الوقود والغذاء جنباً إلى جنب مع انعدام الأمن من بين العوامل التى تؤدى إلى زيادة عدم المساواة خلال الانكماش الاقتصادي. وفي هذا السياق من المرجح أن يزداد انخفاض نفقات الرعاية الصحية حيث تدفع الأوضاع الاقتصادية في الأوقات الجيدة بأكثر من ١٠٠ مليون شخص سنوياً إلى الفقر بشكل ملحوظ. بل إن معظم الذين يعانون من الفقر بصورة أكبر هم الفئات الأكثر ضعفاً من الفقراء والمهمشين والأطفال والنساء والمعوقين والمسنين وذوى الأمراض المزمنة. لذا ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود شبكات حماية اجتماعية أقوى لحماية الفئات الأكثر ضعفاً في البلدان الغنية والفقيرة.

ثانياً : لتعزيز الانتعاش الاقتصادى:

يعد الاستثمار في القطاعات الاجتماعية هو استثمار في رأس المال البشرى. و رأس المال البشري المتمتع بالصحة هو أساس الإنتاج الاقتصادي حيث يساعد على الإسراع في إحداث انتعاش اقتصادى من أجل الاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: لتعزيز الإستقرار الاجتماعي :

إن التوزيع العادل للرعاية الصحية هو عامل حاسم في التماسك الاجتماعي. ويعد التماسك الاجتماعي هو أفضل حماية لمواجهة الاضطرابات الاجتماعية وطنياً ودولياً. إن السكان المتمتعين بالصحة والإنتاجية والاستقرار هم مصدر قوة خاصة في أوقات

الأزمات.

رابعا: توليد الكفاءة:

إن الدفع المسبق مع حشد الموارد هو أنجح وسيلة لتمويل النفقات الاجتماعية. إن عدم وجود نفقات فيما يتعلق بخدمة هي الأقل كفاءة والأكثر إفقاراً وتدفع الملايين إلى خط الفقر كل عام.

لا يحمي الالتزام بالتغطية الشاملة فقط الفقراء لكن يعد الوسيلة الأكثر سهولة وفعالية لاستخدام الموارد المحدودة.

خامساً: لبناء الأمن:

إن العالم غير المتوازن صحياً هو عالم غير مستقر وغير آمن. وتعد النظم الصحية القوية ضرورة للحفاظ على قدرة الاستجابة والمراقبة في مواجهة التهديدات الوبائية. إن نقص الاستثمار في النظم الصحية بشبه الصحراء الأفريقية في الثمانينيات مما يعنى أنهم غير مستعدين لوباء الإيدز في العقد الذي أعقب ذلك.

وينبغي ألا نكرر أخطاء الماضي. ولا يسعنا في هذا الوقت من الأزمة أن نبدد استثماراتنا والتخلي عن سعينا لتحقيق المزيد من التوازن في هذا العالم والذي اعتقد اعتقاداً راسخاً أنه علامة المجتمع المتحضر. وأدعو جميع الحكومات والقادة السياسيين لمواصلة جهودهم من أجل تعزيز وتحسين أداء أنظمتهم لحماية اقتصاد شعوب العالم وخاصة تلك الأكثر هشاشة في مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية.

أحدثت الأزمة المالية العالمية تباطؤاً كبيراً في معظم البلدان المتقدمة. وتحاول حكومات العالم الآن احتواء الأزمة ولكن يعلن الكثيرون بأن الأسوأ لم ينته بعد. حيث انخفضت أسواق الأسهم أكثر من ٤٠% من أعلى مستويات، وانهارت بنوك الاستثمار وانخفضت أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم في ما يبدو استجابة منسقة. كذا انخفضت المؤشرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي مثل معدلات الشحن بشكل مقلق.

ردود الأفعال في الاتحاد الأوروبى

ضخ البنك المركزي الأوروبي ٩٩ر٨ بليون دولار أمريكي في مدة يوم في مزاد سوق المال. وضخ بنك إنجلترا ٣٦ بليون دولار، وأضافت المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم أكثر من ٢٠٠ بليون دولار في الفترة من بداية الأسبوع إلى ١٧ سبتمبر، وقامت السلطات في بلجيكا ولوكسمبرج وهولندا بتأميم جزئي "الفورتيس".

أعلنت الحكومة البريطانية في ٨ أكتوبر ٢٠٠٨ عن صفقة انقاذ بنكية تبلغ قدرها ٥٠٠ بليون جنيه استيرليني (٨٥٠ بليون دولار أمريكي)، وتتألف الخطة من ثلاثة أجزاء. أولا: سوف تتاح ٢٠٠ بليون جنيه استرليني للبنوك في بنك انجلترا المركزي ضمن مخطط السيولة الخاصة. ثانياً: سوف تزيد الحكومة القيمة السوقية للبنوك عن طريق صندق تجديد رأسمال البنك بـ ٢٥ بليون جنيه استرليني مبدئياً وإمدادها بـ٢٥ بليون جنيه استرليني آخر إذا لزم الأمر. ثالثاً: تتعهد الحكومة مؤقتاً بأي إقراض مؤهل بين

البنوك البريطانية لما يصل إلى نحو ٢٥٠ مليار جنيه استرليني. وفي أوائل ديسمبر أشار وزير المالية الألماني بيرستين برنك إلى أنه لا يعتقد في " خطة الإنقاذ العظمى " وأبدى اعتراضه على إنفاق المزيد من الأموال لمعالجة الأزمة.
ومن المفزع تماماً بعد حدوث الركود بالفعل في المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم من البلدان المتقدمة، أن تسمع وزير المالية الملاوى يصرح بأنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الملاوي هذا العام بأكثر من ٨%.
ولكن هذا هوالواقع الصارخ اليوم. تمر الولايات المتحدة الأمريكية هذا العام بأسوء أزمة مالية منذ الثلاثينيات لكن كما ذكرت الفينانشال تايمز أن لاجوس ليست ليهمان. حيث بلغ النمو بنيجيريا ٩% وقد تراجع بها معدل النمو منذ عقود جرّاء سوء الإدارة الاقتصادية .
اقترح قادة الصين أنهم يمكنهم مساعدة العالم عن طريق توفير معدلات نمو تصل إلى ١٠% ولاتزل عدة دول أفريقية تكتسب من جرّاء هذا (وهى تنمو بنسبة ٦ – ٧%).
يختلف أداء النمو بشكل جوهري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. حيث يتجاوز معدل النمو الأفريقي معدل نمو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهامش غير مرئي منذ ٢٥ عاماً. ويتباين معدل النمو في دول شرق آسيا بقدرما فعل خلال التدهور الاقتصادي العالمي الأخير في بداية التسعينات. وضعفت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا نتيجة لظهور دول مثل الصين فضلاً عن حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصادات الأفريقية.
طبقا لتقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٠٨، فإن حدوث تراجع في النمو العالمى بنسبة نقطة مئوية واحدة من شأنه أن يؤدى إلى إنخفاض بنسبة ٥ر٠ نقطة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، لذا فإن تأثيرات الاضطرابات العالمية في أفريقيا (عن طريق التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات) ستكون مرتفعة جداً. إن العلاقة المتبادلة بين الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا والناتج المحلي الإجمالي العالمي منذ ١٩٨٠ هي ٥ر ولكن بلغت بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، ٢ر% فقط. كما حدثت تغيرات هيكلية كبيرة (الانتقال إلى الخدمات التي كانت قادرة على المنافسة الصامدة بشكل أفضل) فضلاً عن صعود الصين فإن النمو الأفريقى قد انفصل بشكل مؤقت عن منظمة التعاون والتنمية بشأن إجمالي الناتج المحلي.
عززت العديد من البلدان الآسيوية الاحتياطات الصحية الحكومية وقد ساعد أداء الصادرات الصلبة في وضع حسابهم الجاري القوى. وتعد بلدان أمريكا اللاتينية الآن في وضع مالي وخارجي أفضل بالمقارنة بفترة التسعينات، القرن الذي أصابه العديد من الكوارث المالية. ومع ذلك، فهناك أيضاً العديد من العلامات المثيرة للقلق.
إن ارتفاع أسعار الغذاء مع ارتفاع أسعار البترول يعني أنه في حين حدوث توازن في

الحساب الجاري من النفط والمواد الغذائية المستوردة في عام ٢٠٠٣ فإن العجز بلغ ٤% في عام ٢٠٠٧ فضلا عن تضاعف معدل التضخم.
إن العديد من البلدان النامية خاصة الدول الصغيرة الأفريقية في موقف سيء لا يسمح بمواجهة أزمة أخرى. وتميل معدلات الصدمة التجارية إلى الارتفاع في الدول المستوردة الصغيرة مثل فيجي ودومينيكا وسوازيلاند.
مع ذلك، من المتوقع أن تواجه دول أفريقية مثل نيجيريا وكينيا ومالاوي وتنزانيا معدلات صدمات التبادل التجاري أكثر من ٥% من إجمالي الناتج المحلي (تقرير البنك الدولي في أكتوبر ٢٠٠٨- اجتماع وزراء مالية دول الكومنولث) كذا توجد دلائل على حدوث تباطؤ في آسيا محرك النمو العالمي في الأونة الأخيرة.
في غضون شهرين، قام بنك التنمية الآسيوى بتنقيح توقعاته للبلدان الآسيوية لخفضها بنسبة ١ ــ ٢ نقطة مئوية، كذا تم تنقيح توقعات النمو الخاصة بصندوق النقد الدولي خاصة بالنسبة لبريطانيا (سجلت انخفاض نسبة ٨ر١ نقطة مئوية عن آخر توقعات لعام ٢٠٠٩) ولكن أيضاً الهند (سجلت انخفاض قدره ١ر١ نقطة مئوية لتصل إلى ٩ر٦% نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والصين وأفريقيا (سجلت انخفاض بلغ قدره ٥ر٠ نقطة مئوية ليصلا إلى ٩ر٣% و٦ر٣% على التوالي). وسيعتمد حجم الأزمة على رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى. حيث تم إطلاق صفقات إنقاذ بلغ قدرها تريليون دولار، حول العالم ولكن في حين أن الأسواق قد تستجيب في نهاية المطاف إلا أن المملكة المتحدة تعاني من الركود. سيعتمد حجم الركود جزئياً على الكيفية التي يمكن أن تكون عليها السياسة النقدية التكيفية مع أن خفض سعر الفائدة في الآونة الأخيرة هو علامة مؤكدة على أن السلطات معنية أكثر بالأزمة المالية عن الضغوط التضخمية. فهناك نطاق أقل للسياسة المالية التوسعية وقد زادت هذه التدابير الإنقاذية من الدين العام.
أثر الأزمة المالية الراهنة على البلدان النامية: تؤثر الأزمة المالية الحالية على البلدان النامية على نطاقين:
أولا : يمكن أن يكون هناك العدوى المالية والآثار غير المباشرة لأسواق الأوراق المالية في الأسواق الناشئة. حيث أوقف سوق الأوراق المالية الروسي التداول مرتين، وانخفض سوق الأسهم الهندى بنسبة ٨% في يوم واحد في نفس الوقت كما هوت أسواق المال عبر العالم النامى والمتقدم بشكل كبير منذ مايو ٢٠٠٨. ولقد شهدنا هبوط في أسعار الأسهم بين ٩:١٢% في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان في أسبوع واحد فقط بينما انخفض مؤشر أسهم السوق الناشئة إلى ٢٣% ويشمل ذلك أسواق الأوراق المالية في البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين. فنحن بحاجة إلى فهم أفضل لطبيعة الصلات المالية وكيفية حدوثها وعما إذا كان بوسعنا أن نفعل أي شيء للحد من العدوى.

ثانياً: إن الانكماش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو قد يكون له أيضاً تأثيراً كبيراً على البلدان النامية. قنوات التأثير على البلدان النامية هي ما يلي:

- **التجارة والأسعار التجارية:**

ارتفعت نسبة النمو في الصين وزادت الواردات في الهند وارتفع الطلب على النحاس والنفط والموارد الطبيعية الأخرى مما أدى إلى زيادة الصادرات وارتفاع الأسعار بما في ذلك البلدان الأفريقية.

في النهاية من المرجح أن يتباطأ النمو في الصين والهند مما سيكون له آثار كبيرة على البلدان الفقيرة.

- **التحويلات المالية:**

إن التحويلات المالية إلى البلدان النامية سوف تنخفض وسيكون هناك عدد أقل من المهاجرين للبلدان المتقدمة عندما تكون في حالة ركود. وهكذا سيكون هناك تحويلات مالية قليلة كذا من المحتمل أن ينخفض حجم التحويلات لكل مهاجر.

- **الاستثمار الأجنبى المباشر (إف دى أى) والاستثمارات في الأسهم:**

يقع الاستثمار الأجنبى المباشر (إف دى أى) والاستثمارات في الأسهم تحت الضغوط. ففي حين أن عام ٢٠٠٧ كان عاماً قياسياً بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية إلا أن الأسهم المالية وتمويل الشركات والمشاريع تضعف بالفعل. إذ توقف مقترح تولى شركة "إكسترانا" أمر تكتل تعدين جنوب أفريقيا حيث كان من الصعب التمويل نتيجة لأزمة الانتمان. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى على سبيل المثال في الهند.

- **الإقراض التجاري:**

أصبحت البنوك التي تواجه ضغوطاً في الدول المتقدمة غير قادرة على الإقراض كما كانت تفعل في الماضي. يتخلف عدد المستثمرين الذين تزايد من يعملون منهم في ظل مخاطر أسواق البلدان الناشئة عن سداد ديونهم عقب الانهيار المالي الذي حدث بايسلندا وهذا من شأنه الحد من الاستثمارات في هذه البلدان مثل الأرجنتين وايسلندا وباكستان وأوكرانيا.

- **المعونة:**

تواجه ميزانية المعونة ضغطاً بسبب مشاكل الديون وضعف الأوضاع المالية على سبيل المثال في كل من انجلترا وغيرها من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. ومن المرجح أن تتزايد الضغوط على ميزانيات المعونة.

- **التدفقات الرسمية الأخرى :**

ستواجه معدلات كفاية رأس المال لمؤسسات تمويل التنمية ضغوطاً كثيرة. وعلى الرغم من ذلك ارتفعت تلك المعدلات نسبياً في الأزمة الأخيرة وبالتالي هناك مجال للمخاطرة.لكن تحتاج كل هذه القنوات إلى الرصد والمراقبة حيث أن حدوث أي تغيرفي

هذه المتغيرات له آثاراً مباشرة على النمو والتنمية (أنظر على سبيل المثال تي فيلدي ٢٠٠٨ البحث عن العولمة لصالح الفقراء) قد تخسر هذه الدول- التي أبلت بلاءً حسناً بالمشاركة في الاقتصاد العالمي- كثيراً اعتماداً على استجابات السياسة فليس هذا وقت رفض العولمة ولكن وقت الفهم الأمثل لكيفية تنظيم وإدارة عمليات العولمة لصالح البلدان النامية. وسوف تختلف آثار ذلك على الدول النامية.

يتوقف الأمر على استجابة الدول المتقدمة للأزمة المالية وتباطؤ النمو والخصائص الاقتصادية والاستجابات السياسية في البلدان النامية.

ماهى البلدان التى في خطر وكيف؟

تشير قائمة القنوات المذكورة أعلاه إلى أن الأنواع التالية من البلدان من الأرجح أن تكون في خطر (وهذا هو اختيار المؤشرات).

- أثرت الدول المصدرة بشكلٍ واضح للأزمة على دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) المكسيك هي مثال جيد.
- البلدان المصدرة للمنتجات التي تتأثر أسعارها أو منتجاتها بمرونة الدخل المرتفع. ستضرب زامبيا في نهاية الأمر أسعار النحاس المنخفضة كما سيضرب كل من قطاع السياحة في منطقة البحر الكاريبي والدول الأفريقية.
- البلدان التي تعتمد على التحويلات المالية. مع المكافآت القليلة، سيقل تحويل العمال الهنود إلى مدينة لندن على سبيل المثال.
- كذا سيكون عدد المهاجرين إلى كلٍ من بريطانيا والدول المتقدمة الأخرى أقل حيث قد تتطلب الموافقة وتصبح فرص العمل أكثر ندرة.
- البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر ومحفظة وصندوق التنمية لمعالجة مشاكل الحساب الجاري (لا تستطيع جنوب أفريقيا خفض سعر الفائدة وقد فقدت بعض صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر).
- البلدان ذات أسواق الأسهم المتطورة والقطاعات البنكية ذات الأسواق ضعيفة التنظيم للسندات المالية.
- البلدان ذات العجز المرتفع في الحساب الجاري مع وجود ضغوط على أسعار الصرف ومعدلات التضخم. لا تستطيع جنوب أفريقيا خفض أسعار الفائدة حيث تحتاج لجذب الاستثمار لمعالجة العجز في الحساب الجاري. وشهدت الهند تخفيضاً لقيمة العملة، كذا شهدت تضخماً مرتفعاً. وضعفت قيمة الواردات في بعض الدول الحساب الجاري.
- البلدان ذات العجز الحكومي المرتفع على سبيل المثال عجزت الهند جراء ضعف الوضع المالي عن وضع خطط قائمة.

- البلدان التي تعتمد على المساعدة. بينما يختلف التأثير من بلد إلى آخر، فإن الآثار الاقتصادية يمكن أن تشمل :
- عائدات تصدير ضعيفة.
- مزيد من الضغط على الحسابات الجارية وميزان المدفوعات.
- معدلات استثمار ونمو منخفضة.
- فقدان العمل.

توجد أيضاً آثار اجتماعية:

- معدل نمو منخفض يترجم إلى: فقر مرتفع.
- المزيد من الجريمة والضعف في النظم الصحية ومزيد من الصعوبات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية.

استجابات سياسية محتملة:

- تتطلب التحديات الاقتصادية الكلية والاجتماعية التى فرضتها الأزمة المالية العالمية فهماً أفضل للاستجابات السياسية المناسبة.
- هناك حاجة لفهم أفضل لما يمكن أن يوفر الاستقرار المادي وكيف يمكن للتعاون عبر الحدود أن يوفر المنفعة العامة للقواعد والنظم المالية الدولية وما هي أنسب القواعد فيما يتعلق بالتنمية.
- توجد حاجة لفهم عما إذا كانت الدول النامية تستطيع الحد من العدوى المالية وكيفية ذلك.
- تحتاج كذلك البلدان النامية لإدارة الآثار المترتبة على التباطؤ الاقتصادي الحالي بعد فترة من النمو القوي الذي استمر في البلدان النامية مما عزز الاهتمام بعوامل هيكلة النمو وانتقال الإدارة الاقتصادية الكلية الدولية إلى رأس جدول أعمال السياسة هل لدى البلدان مجالاً لاستخدام السياسات المالية والنقدية؟
- تحتاج البلدان النامية لفهم النتائج الاجتماعية وتقديم برامج حماية اجتماعية مناسبة.
- ستوجد أيضاً آثار على سياسة التنمية. كما سيوجد حدود للحلول المالية إذا كانت المشاكل تكمن في الاقتصاد الحقيقي ولكن ربما تستطيع مؤسسات التمويل الإنمائي تحمل بعض المخاطر لدعم تدفق الاستثمار إلى البلدان النامية والتصدى للتخفيضات في التدفقات المالية الأخرى.
- استطاعت مؤسسات التمويل الإنمائي تحمل المخاطرة، فينبغي أن تكون على علم بما حدث خلال الأزمة المالية الآسيوية في نهاية التسعينات. فخلال هذه الفترة كانت سندات صندوق التمويل الإنمائي أكثر خطورة كذا ارتفعت خسائر القرض. ومع ذلك لم يؤثر الأداء المالي الفقير بشكل سلبى على معدلات المؤسسات الائتمانية.

ذكر المصرف الأوروبي للإعمار والتنمية في عام ٢٠٠٧ أنه سيكون قادراً على

الصمود أمام تأثير صدمة كبيرة ذات تأثير يعادل ٥ر٣ مرة حجم الأزمة المالية في عام ١٩٩٨ بدون الحاجة إلى طلب رأس مال لكن سيواجه حجم المساعدة ضغوطاً ولكن قد يوجد آثار على تركيب المساعدة.

(27) "Paulson Argues for Need to Buy Mortgages" article by David Stout in The New York Times September 19, 2008

(28) "Plan's Mystery: What's All This Stuff Worth?" article by Vikas Bajaj in The New York Times September 24, 2008

(29) "Bush Officials Urge Swift Action on Rescue Powers}" article by Edmund L. Andrews in The New York Times September 19, 2008

(30) Draft Proposal for Bailout Plan (September 21, 2008). New York Times

(31) "Rescue Plan Seeks $700 Billion to Buy Bad Mortgages" article by The Associated Press in The New York Times September 20, 2008

(32) "$700 Billion Is Sought for Wall Street in Vast Bailout" article by David M. Herszenhorn in The New York Times September 20, 2008

(33) "Shift for Goldman and Morgan Marks the End of an Era" article by Andrew Ross Sorkin and Vikas Bajaj in The New York Times September 21, 2008

(34) Schwartz, Nelson D.; Carter Dougherty (2008-09-22). "Foreign

(17) "Lehman Files for Bankruptcy; Merrill Is Sold" article by Andrew Ross Sorkin in The New York Times September 14, 2008

(18) See American International Group for details and citations.

(19) "Money Market Funds Enter a World of Risk" article by Tara Siegel Bernard in The New York Times September 17, 2008

(20) Gray, Michael. "Almost Armageddon: Markets Were 500 Trades from a Meltdown (September 21, 2008) New York Post

(21) "Treasury Announces Guaranty Program for Money Market Funds" (September 19, 2008) Press Release. United States Department of the Treasury.

(22) "S.E.C. Issues Temporary Ban on Short-Selling" article by Vikas Bajaj and Jonathan D. Glater in The New York Times September 19, 2008

(23) "Australian short selling ban goes further than other bourses". NBR. 2008-09-22. http://www.nbr.co.nz/article/australian-short-selling-ban-goes-further-other-bourses-35494. Retrieved on 22 September 2008

(24) "Stocks Surge as U.S. Acts to Shore Up Money Funds and Limits Short Selling" article by Graham Bowley in The New York Times September 19, 2008

(25) "Congressional Leaders Were Stunned by Warnings" article by David M. Herszenhorn in The New York Times September 19, 2008

(26) "Vast Bailout by U.S. Proposed in Bid to Stem Financial Crisis" article by Edmund L. Andrews in The New York Times September 18, 2008

(8) Lockhart, James B., III (2008-09-07). "Statement of FHFA Director James B. Lockhart". Federal Housing Finance Agency.
http://www.ofheo.gov/newsroom.aspx?ID=456&q1=0&
(9) q2=0. Retrieved on 7 September 2008
(10) "Fact Sheet: Questions and Answers on Conservatorship". Federal Housing Finance Agency. 2008-09-07.
http://www.ofheo.gov/media/PDF/FHFACONSERVQA.pdf. Retrieved on 7 September 2008
(11) Bernanke, Ben S. (2008-09-007). "Statement by Federal Reserve Board Chairman Ben S. Bernanke:". Board of Governors of the Federal Reserve System.
(12) http://www.federalreserve.gov/newsevents/press/other/20080907a.htm. Retrieved on 10 September 2008
(13) Grynbaum, Michael M. (2008-10-15). "Bernanke Says Bailout Will Need Time to Work". The New York Times.
http://www.nytimes.com/2008/10/16/business/economy/16bernanke.html. Retrieved on 15 October 2008
(14) Nocera, Joe; Edmund L. Andrews (2008-10-22). "Struggling to Keep Up as the Crisis Raced On". The New York Times.
http://www.nytimes.com/2008/10/23/business/econom
(15) y/23paulson.html. Retrieved on 23 October 2008
(16) Kary, Tiffany; Chris Scinta (2008-9-16). "JPMorgan Gave Lehman $138 Billion After Bankruptcy". Bloomberg.
http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601087&sid=aX7mhYCHmVf8&refer=home. Retrieved on 16 September 2008

depository institutions required and excess reserve balance" FRB press release

9. Crescenzi, T. (December 22, 2008) "Crescenzi: Banks Sitting on $1 Trillion Cash" CNBC

10. Krell, E. (December 10, 2008) "What Is Wrong With TARP?" Business Finance

11. Wilder, R. (December 10, 2008) "Why exactly does the Fed pay interest on reserves?" RGE Monitor (Roubini Global Economics, LLC)

12. Lanman, S. (October 22, 2008) "Fed Raises Rate It Pays on Banks' Reserve Balances (Update2)" Bloomberg

13. Federal Reserve Board of Governors (December 31, 2008) "Interest on Required Reserve Balances and Excess Balances" accessed January 5, 2008

14. Central banks act to calm markets, The Financial Times, September 18, 2008

15. a b Landler, Mark (2008-10-23). "West Is in Talks on Credit to Aid Poorer Nations". The New York Times. http://www.nytimes.com/2008/10/24/business/worldbusiness/24emerge.html. Retrieved on 24 October 2008

16. a b Fackler, Martin (2008-10-23). "Trouble Without Borders". The New York Times. http://www.nytimes.com/2008/10/24/business/worldbusiness/24won.html. Retrieved on 24 October 2008

17. Banks in Miser Mode

(7) a b Paulson, Henry M., Jr.; (Press release statement) (2008-09-07). "Statement by Secretary Henry M. Paulson, Jr. on Treasury and Federal Housing Finance Agency Action to Protect Financial Markets and Taxpayers". United States Department of the Treasury. http://www.treas.gov/press/releases/hp1129.htm. Retrieved on 7 September 2008.

References

1. b Torbat, Akbar E. (2008-10-13). "Global Financial Meltdown and the Demise of Neoliberalism". Global Research (Center for Research on Globalization). http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=10549. Retrieved on 15 October 2008. "These happened in a matter of a few weeks in September, constituting the largest financial failure in the US since the great depression."

2. a b Evans-Pritchard, Ambrose (2007-07-25). "Dollar tumbles as huge credit crunch looms". Telegraph.co.uk (Telegraph Media Group Limited). http://www.telegraph.co.uk/money/main.jhtml?xml=/money/2007/07/25/cnusecon125.xml. Retrieved on 15 October 2008

3. "Structural Cracks: Trouble ahead for global house prices". The Economist (The Economist Newspaper Limited). 2008-05-22. http://www.economist.com/finance/displaystory.cfm?story_id=11412394. Retrieved on 15 October 2008

4. "Tightrope artists: Managers of banks face a tricky balancing-act". The Economist (The Economist Newspaper Limited). 2008-05-15. http://www.economist.com/specialreports/displaystory.cfm?story_id=11325408. Retrieved on 15 October 2008

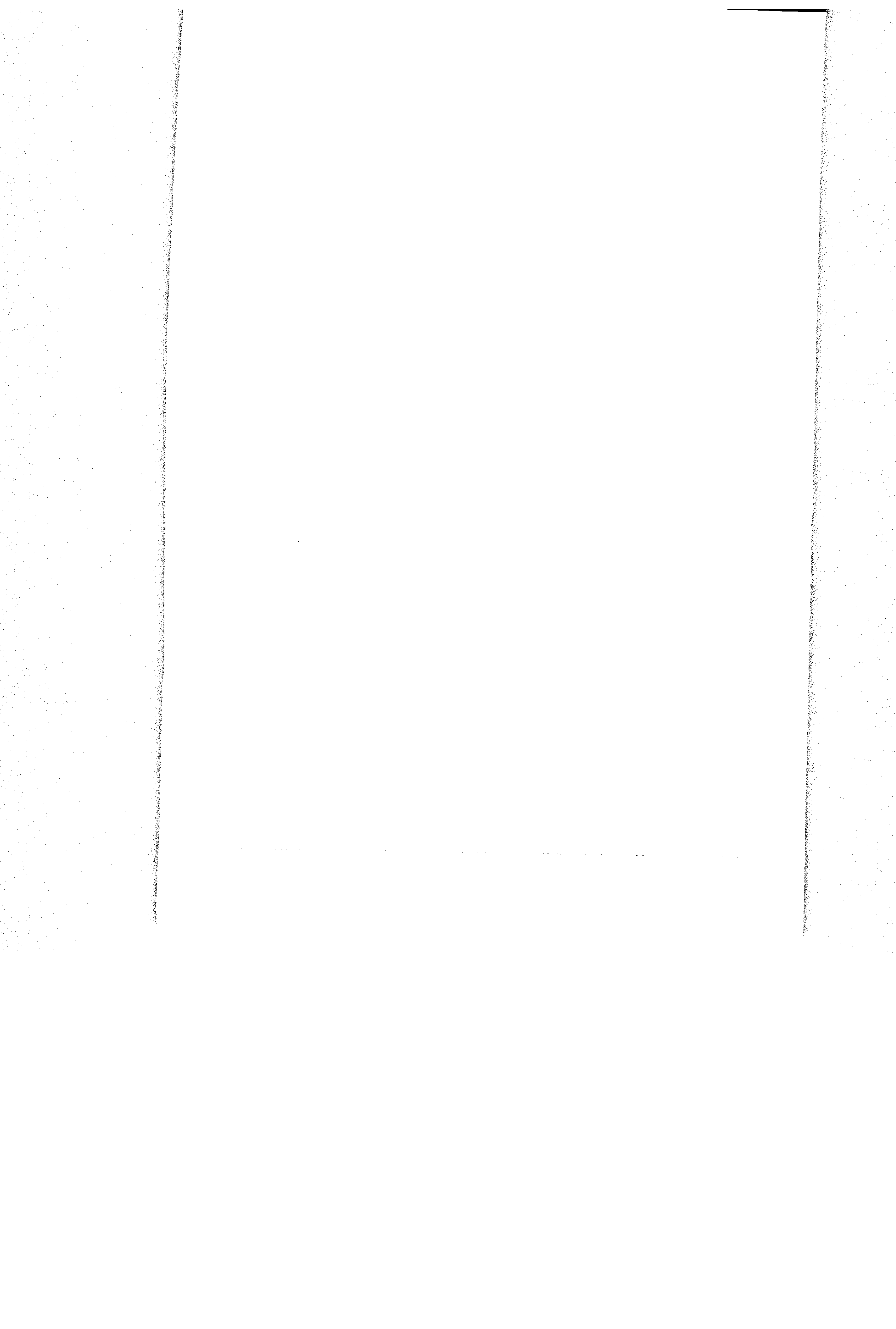
5. Bajaj, V. (November 20, 2008) "Stocks Are Hurt by Latest Fear: Declining Prices" New York Times

6. The Independent (November 6, 2008) "Shipping: Holed beneath the waterline"

7. Norris, Floyd (2008-10-24). "United Panic". The New York Times. http://norris.blogs.nytimes.com/2008/10/24/united-panic. Retrieved on 24 October 2008

8. Federal Reserve Board of Governors (October 6, 2008) "Board announces that it will begin to pay interest on

مناقشات الجلسة الأولى



الدكتور محمد سمير مصطفى*

شكراً سيادة الرئيس في الحقيقة أود أن أضيف القليل على الإضافات القيمة التي تفضل بها كلاً من: الأستاذ سلطان أبو علي والدكتور سعد حافظ، عن أسباب الأزمة وآثارها الانتشارية وإلحاقها برؤية متصلة بدول الجنوب. وفي الحقيقة سألني أحد تلامذتي في إحدى المرات عن كيف تسنى للإدارة الأمريكية التي تعلم علم اليقين أدوات إدارة الأزمات وتحليل نقاط القوى والضعف والفرص والمخاطر في الأسواق المالية أن تعلم بالأزمة في نفس التوقيت الذي عرف به أي مواطن أمريكي عادي.

فبالنسبة لنا كاقتصاديين يكفي أن الدروس المستفادة من الكساد الكبير والنظرية الكنزية لا تقدم لنا حلاً كافياً ولا رؤية كافية لحلول المستقبل ببساطة شديدة لأن الكساد حدث في أمريكا وأوروبا ولم تكن أسبابه مالية بحتة، ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن آنذاك بالقوى العظمى مالياً وعسكرياً واقتصادياً ومن ثم فإن أزمة الثلاثينيات لا تستطيع أن تقدم لنا حلولاً ناجحة أو حتى مقبولة إلى حد بعيد.

وتتفق الرسالة المركزية لعرض الدكتور سعد والدكتور سلطان أن الأزمة كانت لها مشاكل طويلة الأمد اقتصادياً وسياسياً ومالياً، ويبدو أن الحلول قصيرة الأمد لم تفد كثيراً ولن تحل مجموعة العشرين الموقف لنا. ويبدو أن مجموعة العشرين تستدعي أدوات من الأمس، كما أن الإدارة الأمريكية أيضاً بكل رموزها المتميزة ونحن نتابعهم في مقالاتهم وما ينشر عنهم تستدعي أدوات الأمس منها مثلا: خفض الإنفاق العسكري بنسبة ٥٠% في العراق وأفغانستان.

وبالنسبة للصناديق السياسية التي أشار إليها الدكتور سلطان والتي تمثل تراكم فوائض البترول التي كانت تستخدمها حكومات الخليج في شراء الأسهم والسندات والتي نجد أنها أكثر من ٤٠% أو ربما ما قدره الدكتور سلطان بقيمة ٤٠٠ بليون دولار. واعتقد أنه حتى هذه الدول لم تقدم العون العربي الكافي ولا العون الأفريقي الكافي لأن صناديق التنمية الكويتية والسعودية ومجموعة دول الخليج وصناديق أبو ظبي كانت جملة ما قدمته من عون خلال السنوات من ٩٧ وحتى ٢٠٠٧ لا يزيد عن ٦ر٠% من إجمالي دخل هذه الدول خلال هذه الفترة. كما أن مجموعة كبيرة من الدول مثل لكسومبروج وأمريكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا لم تقدم إلى نفس المجموعة سوى ٢ر٠% من دخلها القومي خلال فترة ١٩٧٧. فالعون الأجنبي لدول الجنوب لا يمكن التعويل عليه كثيراً.

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية النفطية ترددت في الاستثمار في كثير من بقاع العالم العربي الواعدة ومنها السودان بموارده الأرضية تخوفاً من المخاطر وعدم الاستقرار السياسي والصراع القبلي في السودان. وفي الوقت ذاته توجهت خطتها نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي تبين أنها الأكثر خطراً من جنوب السودان ومن دارفور،

---

*الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

حيث خسرت تلك الدول تريليونات الدولارات. ففكرة البحث عن بيئة آمنة للاستثمار تبدو أنها خرافة روجت لها الكثير من المؤسسات التي استهدفت دائماً فوائد بترول الدول العربية وغيرها من مناطق أخرى في العالم. وأعتقد أن مجموعة العشرين قد توازيها مجموعة دول عدم الانحياز في إعادة رسم صياغة جديدة لنظام عالمي جديد بل وحتى إحلال عملة ما محل الدولار القديم حيث يبدو أننا في أمس الحاجة إلى حلول ناجحة. وفيما يعتبره البعض إعصاراً اقتصادياً توجد تنبؤات تقول أن الناتج العالمي كل يوم قد ينمو ما بين -١ إلى +١%، وبالطبع هناك إشارة اقتصادية واجتماعية أشار لها السادة المتحدثين.

وفي الدقيقة الباقية أود أن أقول ما الذي يمكن لدول الجنوب أن تفعله، فأنا اعتقد أن أحد المآسي التي لم تمكن دول أفريقيا من التقدم بشكل كبير هو تقطع أوصالها، وانعدام الثقة بين زواياها. ويبدو أن مشروعات عملاقة للبنية الأساسية مثل مشروعات شبكة للمواصلات بين دول القارة يمكن أن تقرب فيما بينها. ويمكن من خلالها تحقيق توجيه أكفأ للموارد المتاحة، وقد تتيح فرص كبيرة للتشغيل ويعجل بالتنمية ويخفف من الآثار الانتشارية في هذه الدول. حيث أنها ستخلق فرص عمل كثيرة وربما تخفف من آثار البطالة التي تقود إلى التوتر الاجتماعي. وأعتقد أن النظام الدولي قد انهار بالفعل ويحتاج إلى حاكمية عالمية جديدة. لأنه من المتوقع أن يكون هناك كساد قصير أو ركود قصير أو حتى مزيج ما بين الكساد والركود، ومن ثم تصبح الحقيقة أن النظر في حلول طويلة الأمد وليست قصيرة الأمد حل مرفوض.

وشكراً

د. عزيزة علي عبد الرزاق*

شكراً سيادة الرئيس. أتقدم بالشكر للأستاذ أحمد حمروش رئيس المنظمة والأستاذ نوري عبد الرزاق السكرتير العام وأشكر سيادة الرئيس وأشكر المتحدثين الكرام الأفاضل زميلي د. سعد حافظ ود. سلطان أبو علي، أشكركم جزيل الشكر.

في الحقيقة أود أن أقول على عجالة أنه في بداية الأزمة العالمية كان هناك سيناريوهين متداولين في الأوساط الاقتصادية والمالية. فالسيناريو الأول هو نظرية المؤامرة وأن الاقتصادات الأمريكية بملء إراداتها وقعت في أزمة مالية أو اقتصادية، وأن الحكاية مفبركة بالكامل وهناك أكثر من ٣ تريليون دولار من أموال الفوائض النفطية الخليجية بالمصارف الأمريكية والأوروبية، وأنها ستكون في خبر كان بعد الأزمة المالية العالمية، بمعنى آخر لن ترد. أو لم يكن أولى باقتصادات الجنوب أو الاقتصادات النامية أو الناشئة

* مدير مركز السياسات الكلية - معهد التخطيط القومي.

أن تصرف هذه الاستثمارات وهذه الأموال. فقد كانت ستحل الكثير من المشاكل الاقتصادية بدول الجنوب.

أما السيناريو الثاني الذي نتفق معه أنها أزمة مالية واقتصادية حقيقية نتيجة للتوسع في الائتمان الناتج عن الرهن العقاري بسبب زيادة الاستهلاك. أياً كانت الأسباب فإن آثارها تنسحب على دول الجنوب والدول النامية وانسحبت بالفعل على كثير من الدول التي كانت بيئة خصبة لاستقبال هذا النوع من الأزمات. إن لم يكن هناك بالفعل أزمات مالية واقتصادية موجودة وتتفاقم يوماً بعد يوم، وتكون الشماعة التي تعلق عليها الحكومات الكثير من المشاكل والتداعيات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية لتنسحب على مجموعة الشعوب في الجنوب.

ويمكننا القول أنها كانت بيئة خصبة لأنها أولاً سمحت للاستثمار الأجنبي المباشر أن يتحكم في اقتصاداتها، كما يوجد العديد من المشاكل، منها معدل الادخار المتواضع ومعدل الاستثمار، ناهيك عن المشكلات المتعلقة بالإسكان فالكثير من تلك الدول تعاني من مشكلة سكانية، ومن تدني الخصائص السكانية من تعليم ورقي، ومن قطاع صحي متدني أسمي فقط، وأزمة غذاء بسبب الاستهلاك المعولم بمعني أن تلك الشركات كانت شديدة الذكاء حيث تنقل التلوث البيئي للدول النامية، وتستفيد من العمالة الرخيصة الزهيدة، حيث تُروج للمنتجات والماركات العالمية. ونحن كشعوب نستقبل هذا بنوع من الفرحة الطاغية بأننا نستطيع أن نحصل على تلك المنتجات المعولمة بمنتهى البساطة. نظراً لأنهم يتسموا بالذكاء الشديد وبالتالي يتمكنوا من أن يصدروا لنا أي أزمة لأننا بيئة خصبة وشديدة الثراء نظراً لانعدام الهوية. وبالتالي سمحنا لهم بالسيطرة والهيمنة علينا.

وتتمثل قمة المأساة في مشكلة البطالة ومشكلة توفير العمالة الموجودة. وقد قمنا في البداية بتوفير عمالة غير ماهرة ثم أصبحنا مصدر العمالة ذات الكفاءات حتى أنها وصلت إلى ١١% من القوي العاملة في أمريكا. فإذاً عندنا مشكلة بطالة؛ والتداعيات الاجتماعية للبطالة خطيرة جداً لأنها متمثلة في بطالة الشباب الذي يمتلك القوة والطاقة، وبطالة المرأة التي وعدنا في البداية بتمكينها، ومن ثم تراجعنا حتى أصبحت بطالة المرأة ٣ أمثال أو ٤ أمثال بطالة الذكور. وهناك بطالة متعلمين، وبطالة كفاءات، وبطالة أناس ذوي مهارات. وتظهر التداعيات الاجتماعية للبطالة الآن في نوع الجريمة الموجودة، ومعدلات الجريمة التي تزداد يوماً بعد يوم.

إن المشكلة في الأزمة العالمية أنه لم يكن هناك تعاون حقيقي بين دول الجنوب . بل وهناك بعد اجتماعي للقطاع الخاص، فدوره لايقتصر فقط على اتباع سياسات كثيفة في رأس المال، وفي العمالة لكن له بعد اجتماعي أيضاً، وشاء القطاع الخاص أم أبى، فإن هذه المشكلة ستنسحب على جموع الشعوب في الجنوب، وبالتالي ينبغي أن نمتلك هذا الذكاء وهذا التطور. حيث أن المشكلة ستظهر عندنا حتى وإن لم تظهر الآن فسوف تظهر في الأيام القادمة وستظهر بصورة كبيرة جداً. ولابد من وضع مشكلة البطالة في

الحسبان فهي تعد إحدى المشكلات الضخمة. مما لاشك فيه أن البطالة تنسحب على شعوب الجنوب جميعاً، ولابد من وجود تشريعات وقوانين يتم وفقاً لها انتقاء العمالة سواء الماهرة أو غير الماهرة. وينبغي أن نتعاون ونتكاتف. ولا بد من إيجاد نوع من الاندماج بين دول الجنوب لتلافي هذه المشكلة الخطيرة.
وشكراً

ا. مختار عياش*

شكراً جزيلاً رئيس الجلسة، شكراً للسادة الحضور
قد كان لي تعقيباً مستفيضاً قبل أن أستمع للمحاضرة التي ألقاها د. سلطان أبو علي. حيث أن دراساتي متخصصة في الاقتصاد وأنا في الأصل أستاذ قانون، لكن كان لي شرف الحضور في ندوة متعلقة بالأزمة المالية العالمية. وقد سمعت أرقاماً في منتهى الخطورة. الحقيقة في هذه الندوة التى تضم على هذه المنصة: الأستاذ الدكتور سعد حافظ والأستاذ الدكتور سلطان أبو علي، أود أن أطرح سؤالاً في غاية الأهمية وهو الكيفية التي نصل بها إلى توافق الإرادة السياسية التي تكون مانعة لمثل هذا الانهيار في المال العربي وخصوصاً على البنوك الأمريكية أو على البنوك الأوروبية.
واستمعت في الندوة السابقة أن حجم الاستثمار العربي في البنوك الأمريكية خصوصاً من حجم الاستثمار الخاص بالصناديق السيادية وصل إلى ٦٠% من حجم المال العربي في ذلك التوقيت وإن حجم الاستثمار وصل إلى حدود ١ر٨ تريليون دولار وهذا هو حجم الخسارة العربية في بداية الأزمة. الشق الأول في بداية الأزمة كان في حدود ٥٥٠ مليار دولار. هذا الرقم كان رقماً مزعجاً وفي غاية الخطورة خصوصاً أنه عند إلقاء نظرة أخرى موضوعية في ذلك السياق إن حجم التجارة البينية بين الدول لعربية في حدود ١١% وحجم التجارة البينية بين الدول العربية أو دول الجنوب والمحيط الخارجي أي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بلغ ٦٥%. وبلغ حجم الاعتماد العربي خصوصاً دول الخليج أي الدول الجاذبة للعمالة العربية وغير العربية في سنة ١٩٧٥ وصل إلى ٧٥% ثم انخفض إلى ٣٥% سنة ١٩٧٦، حتي وصل إلى حدود ١٨% في عام ٢٠٠٦. وفي ظل هذا التدني في التعامل وفي ظل حجم التجارة البينية العربية التي وصلت إلى أدنى حدودها ١١%، وفي ظل البذخ العربي، وفي ظل الاستثمار الخارجي البعيد عن الاستثمار العربي. ما هو العمل؟ وما هي الحلول المقترحة بعيداً عن التفسير والتحليل؟ وما هي الكيفية التي نصل بها إلى توافر الإرادة لكي نستطيع أن نستثمر المال العربي. خصوصاً أنه في بداية الأزمة لاحظنا زيارة رئيس الوزراء البريطاني إلـــى

* نائب رئيس المركز العربى للدراسات السياسية والاستراتيجية.

المملكة العربية السعودية واستجدائه كثيراً من المال العربي، وإلى مساعدة الدول العربية. ولقد لاحظنا عقد الكثير من الصفقات خصوصاً صفقات السلاح التي ليس لها جدوي، وليس لها عائد، وليس لها معني حيث وصلت إلى الحدود الدنيا منها صفقة طائرات بلغ حجمها ٣ مليار دولار، وصفقة اليمامة وما قيل عنها أنها بلغت ٨٢ مليار دولار وما إلى ذلك من كل الأقاويل عن كيفية الحفاظ على المال العربي.
وشكراً جزيلاً.

م . سعد الطويل**

شكراً سيادة الرئيس. أولاً أود أن أتقدم بالشكر للمنظمة لعقد مثل هذه الندوة الهامة للغاية والتي تتيح الفرصة لدراسة الأوضاع السيئة التي يمر بها العالم، خاصة منطقتنا العربية ودول الجنوب في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. وأود أن أضيف بعض الملاحظات الصغيرة على ما قيل حتى الآن. أنا لست أستاذاً كبيراً لكي أتحدث مثل الأساتذة الذين تحدثوا من قبل. لكن من الملاحظ أن الأزمة ليست أزمة مالية بل هي أزمة اقتصادية تمس جوهر النظام الرأسمالي. والأزمة هى فائض إنتاج وليست أزمة استهلاك. نحن اتبعنا مجتمع الاستهلاك على ما وصلنا إليه من الخارج. هذا قد يكون صحيحا جزئياً ولكن النتيجة النهائية أن العالم يمر الآن بمرحلة فائض إنتاج. وقد أصبحت ظاهرة عالمية بالطبع تضم كل الدول بما فيها الهند والصين وهما من أكبر الدول المصدرة والمنتجة في العالم. وذلك استغلالاً للعمالة الرخيصة عندهم فأصبح الإنتاج العالمي العيني أكبر بكثير من قدرة العالم على الاستهلاك وهذا هو الأساس. في حين أن الأزمة المالية نتجت عن التحول أو الفرق الكبير بين قيمة الإنتاج العيني العالمي والقيمة النقدية للمعاملات الورقية التي أشار إليها الأساتذة المتحدثون، ولكن ما الذي جعل الأزمة ظاهرة جلية، والدليل على أن الأزمة القادمة خطيرة للغاية بحيث لا يمكن تأجيلها لما بعد الانتخابات الأمريكية. وأظن أن هذه الأزمة أدت إلى نجاح أوباما ، فنجد أن الحكام في أمريكا في عهد بوش والمحافظون الجدد كانوا يفضلون استمرار النظام، ولكن انفجار الأزمة في سبتمبر ٢٠٠٨ كان له بالتأكيد تأثيراً كبيراً للغاية على تغيير معين في النظام الأمريكي. ولا أتحدث هنا عن تغيير جوهري فمما لا شك فيه أن أوباما سيسير على خطى أسلافه. لكن هناك بعض التعديلات إذن يمكن أن تستفيد منها شعوب العالم الثالث، نحن نتكلم عن المعونات واحتمال توقفها، والحقيقة أنه في العشرين سنة الماضية كان التدفق الصافي من الجنوب إلى الشمال وليس من الشمال إلى الجنوب. وإذا كان الشمال يعطي بعض المعونات فالقروض المجحفة والشروط التي أخذت بها بلاد الجنوب في العشرين سنة الماضية أدت إلى أن ما يدفع خدمة للديون وأقساط من أصل الدين من الجنوب إلـــــى

---

* مهندس ومترجم.

الشمال أكثر مما يدفعه الشمال إلى الجنوب، وفي الواقع إن الجنوب لا يتلقى معونات من المال، وإنما العكس هو الصحيح، حيث أن الشمال يستفيد من الأموال الاقتصادية في الجنوب. وتلك الأزمات لم تكن وليدة الصدفة بل هي جزء من النظام الرأسمالى كما هو معروف. ونجد أن مسئول البنك الاحتياطي الأمريكي كان يخطط للأزمات، منها أزمة الإنترنت عام ٢٠٠٢حيث كانت بتخطيط من مسئول البنك الاحتياطي الأمريكي. وهناك بنوك كسبت من هذه الأزمة في أمريكا نفسها. فهناك بنوك خرجت من الأزمة رابحة وبنوك أخرى توشك على الإفلاس وتلك الأزمة هي جزء أساسي من النظام الرأسمالي. والأمر الجوهرى بالنسبة لنا كدول الجنوب أن نعزل أنفسنا إلى حد كبير، على الأقل كي نسيطر على حركة رؤس الأموال.

ويجب ألا نترك الحبل على الغارب وأن نعتبر أي رؤوس أموال استثمار في حين أنها ليست استثمار بل هي تضارب على الأسهم ومن ثم يمكن أن تخرج وقت اللزوم أو تخرج وقتما شاءت. وكانت النتيجة أن البورصة المصرية فقدت ٦٠% من كيانتها بعد ١٥ سبتمبر. وهذا لا يعني أن المصانع المصرية أو الشركات المصرية أفلست، بل المصانع المصرية مستمرة وأوضاعها لم تتغير كثيراً. لكن كانت هناك مضاربات على أسهمها يقوم بها الأجانب من الأوروبيين والغربيين أو بعض العرب. فكما دخل العرب في مضاربات في بلادهم وخسروا الكثير بالطبع دخلوا في المضاربات في مصر من ضمن المضاربيين وخسروا فيها أيضاً. وسبب لنا النظام المتبع في التجارة العالمية الخسائر حيث الحرية المطلقة لتدفق رؤوس الأموال، والحرية المطلقة للتصدير والاستيراد، والحرية المطلقة للتصرفات المالية في حين أنهم لا يسمحوا على الإطلاق بانتقال العمالة، وهذا الأمر بالتأكيد أحد أسباب الآليات التي تنقل الأزمة إلى دول العالم الثالث وإلى دول الجنوب. ولكي نحمي أنفسنا لا بد أن نضع قيوداً مرة أخرى على هذه التحركات ولا نتركها تحدث بدون أدنى تحكم من جانبنا.

ومن البلاد التي امتلكت القدرة على التحكم مثل ماليزيا لم تتأثر بأزمة ٩٧، ٩٨ إلا بدرجة أقل بكثير من البلاد الأخرى التى كانت منفتحة على الآخر. إذن التحكم في الاقتصاد شرط جوهرى، لكن لا بد من وجود الإرادة السياسية لذلك. ومع الأسف فإن الإرادة السياسية في مصر في الوقت الحاضر غير متوفرة بالعكس فنحن نسارع بتنفيذ كل ما يشير به صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. لكن التحليل هنا يجب ألا يركن فقط إلى أنها أزمة مالية أو اقتصادية ونقف عند هذه الجزئية، ليس هذا هو المطلوب. فيمكن أن تكون بشكل أزمة في الاقتصاد العالمي وإنما يمكن أن دائماً الفترة القادمة على كل النظم المختلفة، بمعنى أن الاقتراح يتمثل في مواصلة معالجة في معالجة الموضوع اقتصادياً وسياسياً كما ذكر د. بشير عثمان.

وشكراً لكم.

د. مصطفي أحمد مصطفي*

شكراً سيادة الرئيس، ما استمعنا إليه هو إفادات وإضافات جديرة بالاحترم وبالإضافة إلى جميع المداخلات التي أدلى بها الأخوة الزملاء جميعاً. ولكن الحقيقة أننا نبحث عن اقتراحات كما قال لنا الأستاذ أحمد حمروش في أول الجلسة الذي نشكره كثيراً جداً على الدعوة لهذا الجمع المتميز من الأخوة الأفاضل لتبادل الآراء حول صفقات العولمة وانتكاسات التنمية في تعقيد وتشابك رهيب. وفي الوقت الراهن فإن النظام الاقتصادي العالمي قد يمتد على نحو أو آخر لفترة ليست بالقصيرة، وبالتالى علينا أن نستعد لهذا.

وفي الحقيقة الاقتراح الأول الذي أود أن أشير إليه هو أن التعاون مع الأزمة يجب ألا ينصب على كونه تعاون بسبب الأزمة المالية كما ذكر د. سعد حافظ. ومما استمعنا إليه حتى الآن فإن الأزمة بالفعل ضاربة الجذور كأزمة اقتصادية ولكن التحليل هنا يجب أن يتبع منهاج متعدد الطبقات، بمعنى أن التشابكات الدولية بالنسبة لتعاون الجنوب – جنوب حديثة على الأقل. وأشير إلى التعاون الاقتصادي ما بين الدول النامية والصندوق الأساسي الخاص بها وهو صندوق له تأثير على التنمية بشكل نهائي ثم التأثير على تطوير عمليات التعاون ذاتها ونماذجها وأنماطها التي يجب التعامل معها، بل ويجب إعادة البحث فيها والدراسة وألا نمل منها من أجل تحقيق التعاون. والجزء الثاني مرتبط بالتعاون التقني ويوجد حوله بحوث مستفيضة فيما يشمل التعليم، والتدريب، وإعادة تأهيل العمالة، والعمالة الماهرة وغير الماهرة، والبحث العلمي، والتكنولوجيا، ثم المعلومات، ومجتمع المعرفة الذي نتكلم فيه الآن. لكن لم يهتم أحد بموضوع التعاون بغرض تحقيق الأمن لمنظومة السلام وحاجة الجنوب للسلام في المناطق المشتعلة، وما أكثر توق الحزام الإسلامى والمنطقة العربية لتحقيق السلام أو عملية استقرار حقيقية تؤدى إلى موضوع التنمية ولا تهدد شكل النظام الإقليمي العربي أيضاً داخل هذه المنظومة هناك الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

ونحن نطالب وننادي بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والقوى النووية والخطر النووى.

ولكم جزيل الشكر.

---

* أستاذ متفرغ ، معهد التخطيط القومى.

الجلسة الثانية

مواجهة تحديات الأزمة وإدارتها في دول عدم الانحياز

رئيس الجلسة : ا. غسان الشكعة

د. أحمد علي إبراهيم*

السيد رئيس الجلسة

السادة الحضور

لعل الأزمة المالية الحالية هي الأكبر والأكثرتهديداً لاستقرار الاقتصاد العالمي منذ الخميس الأسود عام ١٩٢٩. ذلك أنها طالت شعوب وبلدان العالم أجمع على خلفية الاقتصاد المتعولم. فانتقلت من أزمة رهن عقاري إلى أزمة بورصات ومن ثم إلى أزمة مالية عالمية.

ومن يوم الخميس الأسود عام ٢٩ إلى يوم الأثنين الأسود عام ٢٠٠٨ حدثت أزمات دورية كان لها تأثير متباين على العديد من بلدان العالم. وكان من نتائجها صعود النازية والفاشية واحتدام الصراع ونشوء الحرب العالمية الثانية التي كلفت البشرية خسائر جسيمة.

إن مايميز هذه الأزمة هو حدتها وعمق تأثيرها الذي تسبب في انهيار مؤسسات ومصارف مالية كبرى انعكس في اضطراب كبير في البورصات العالمية أدت وستؤدي إلى تداعيات خطيرة حيث يفقد مئات الألاف وظائفهم في مختلف دول العالم. كما أدى انهيار المؤسسات العاملة في حقل الطاقة إلى انخفاض في سعر النفط إلى مستويات متدنية جداً مما أثر على البلدان المصدرة للنفط والتي تعتمد غالبية اقتصادياتها على ما تصدره من النفط والغاز بأشكال متفاوتة.

إضافة إلى ذلك فإن لهذه الأزمة بعدها العالمي بعد انهيار سوق البورصة في "وول ستريت" لتطال كل الاقتصادات والبورصات العالمية الأسيوية والخليجية والروسية ومن هنا فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتعرض إلى أزمة بنيوية وهو قادر وإن طال الوقت على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي عندها فإن ما نخشاه أن تتعرض الدول النامية من جديد إلى تحمل نتائج السياسات الاقتصادية للنظام الرأسمالي وهو يعيد ترتيب أوضاعه في مواصلة عملية الاستقطاب المتمثلة في تركز وتمركز رأس المال وإعادة إنتاج علاقات السيطرة / التبعية على صعيد العالم في إطار قانون التطور الاقتصادي المتفاوت. ومن شأن ذلك أن يلحق الضرر الفادح باستراتيجيات التنمية في دول عدم الانحياز.

لقد أثبتت الأزمة العالمية الجديدة حقيقة أنه لايوجد اقتصاد بمنأى عن تداعيات أزمات النظام الرأسمالي. ذلك ما يشكل عالمية الظاهرة الاقتصادية وينبغي لدول عدم الانحياز أن تتعامل مع هذه الأزمات بالاستناد إلى إستراتيجيات تنموية مستقلة تستهدف حل المشكلات المتعلقة بحالة الفقر المتفاقمة، وبالتعاون القائم على أساس المنافع المتبادلة والتكامل في إطار المصالح المشتركة في تجمعات إقليمية.

---

* المجلس العراقي للسلم والتضامن.

وبالاستفادة من كل أشكال التطور العلمي والتكنولوجي في مواجهة التداعيات السلبية لعولمة الإنتاج كسمة بارزة في النظام الاقتصادي العالمي والتي سببت اختلالات في النمو الاقتصادي بين دول المركز والأطراف.

إن العولمة كظاهرة موضوعية تجعل في أي عزلة دولية أن تنكفئ على نفسها وتصيب بالضرر مجتمعاتها ما لم تخلف شروطها الخاصة من خلال تجمعات اقتصادية تقوم على خلق التوازن والمنافع المتبادلة لتشارك في الاقتصاد العالمي وفق معايير التكافئ ولتمنح العولمة وجهاً إنسانياً آخر.

من المؤكد أن مصالح الدول الرأسمالية المتحكمة في اقتصاديات العالم ستظل في قلب الصورة الجديدة بعد الخروج من الأزمة القائمة. إلا أن سياسة بملامح جديدة للولايات المتحدة في عهد الرئيس أوباما لا يمكن إهمالها فهي تستند إلى معطيات سياسية واقتصادية عالمية جديدة. ولذلك ينبغي أن تشدد دول عدم الانحياز نضالها من أجل عالم أكثر عدلاً وللتخلص من الديون المستحكمة وتقليص الفجوة التكنولوجية وإعادة النظر في السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية العالمية.

ومن جانب آخر فإن الدول الغنية في حركة عدم الانحياز مدعوه للمساهمة في الاستثمار في حقول متعددة لتنمية المجتمعات الأكثر فقراً وفي تشكيل المؤسسات المالية المناظرة للحد من هيمنة سياسات البنك الدولي وصندوق النقد العالمي.

كما أن مهمات كبرى تواجه شعوب دول عدم الانحياز لتطوير وتوطيد النظم الوطنية من خلال إصلاحات جوهرية ترتبط بتحسين مستويات الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية ومن أجل استثمار أفضل للموارد وكذلك تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الضاغطة. وبدون ذلك لايمكن لمجتمعاتنا أن تنال حصتها في التطور والتنمية وأن تواجه تحديات الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالعالم أجمع.

د. محمود عبد الفضيل*

شكراً سيدى الرئيس. اعتقد أن الكلام حول جذور الأزمة وتداعياتها أفاض فيه السادة الزملاء على المنصة من الصباح حتى الآن. لذا سأنطلق من زاوية أخرى لها علاقة بالمؤتمر القادم أى مؤتمرعدم الانحياز في شرم الشيخ متسائلاً حول ما هية الفرص الجديدة التى تتيحها هذه الأزمة لإصلاح النظام الاقتصادى والمالي والعالمي ووضع بلدان عدم الانحياز في موقع أفضل نسبياً مما كان. فكما تنتج كل أزمة مشاكل وتداعيات أليمة، فهي تنتج في نفس الوقت فرص جديدة فلو نظرتم حضراتكم إلى أزمة الكساد الكبيرعام ٢٩ بالقرن الماضي ، فقد انتجت تلك الأزمة الكنزية أو الفكر الكنزي الذي أدى إلى تدخل الدولة وحل الكثير من مشاكل الدورات الاقتصادية المزمنة وأدى إلى ظهور سياسة النيوديل في أمريكا في ظل إدارة رزوفلت وكما سنشهد الآن في إدارة أوباما إتاحة الفرصة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية التى طبقها الغرب والولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية التسعينيات وسقوط حائط برلين نتيجة سياسات بريطانيا وسياسات ريجان في أمريكا والتي كانت بداية انطلاق هذه الأزمة، وهي الكارثة التي حدثت في خريف ١٩٨٢. ومن أهم النتائج التي يمكن أن الاستفادة منها في الجنوب ودول عدم الانحياز هى سقوط نموذج معين، وهذا النموذج هو الليبرالية الاقتصادية الجامحة التي كان ينظر إليها على أنها الحل الوحيد للاقتصاد والتنمية في العالم. وقد كان سقوطها المدوى وبالذات سقوط العولمة المالية الجامحة التي سادت عامى ١٩٩١، ١٩٩٢ في قلب النظام الرأسمالي العالمي، في وول ستريت. إيذاناً بفشل الاعتماد على المؤسسات المالية الموجودة في النظام المالي العالمي، فلا بد من إصلاح جذري وهو ما سأقترحه في نهاية الحديث باختصار. وفي رأيي قد سقطت الأوثان وسقطت الآلهة لأنه كما ذكر زميلى من الخليج كان ينظر قبل هذا السقوط المروع إلى المؤسسات المالية على أنها مؤسسات لاتقهر ويأتي على رأسها قادة ماليين ليس لهم مثيل في العالم، فإذن سقطت كل تلك الأساطير فلابد من إعادة بناء النظام المالي العالمي. ولن تكون إعادة بناء النظام المالي لمصلحة الجناح المالي من الرأسمالية العالمية التي تجبرت وتكبرت بل من أجل إيجاد نظام أكثر عدالة لبلدان الجنوب. والنتيجة الثانية المهمة أن الخلل الذي يتحدث عنه جميع الزملاء بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي أو الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة التي سبقت تلك الأزمة بسنوات نمى القطاع المالي والمؤسسات المالية والمشتقات المالية وكل ما يدر الأموال بشكل مرعب، بينما دمر الاقتصاد الحقيقي. وبالتالي ترك الناس الاقتصاد الحقيقي الذي ينتج ويصدر ويقدم فرص عمل، والاقتصاد العيني مـــــثل

---

* أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات لحساب هذا الاقتصاد المالي القائم على المضاربات في العقارات والمضاربات في بورصات الأوراق المالية. ومن يمتلك بيانات سيجد النمو الهائل للقطاع المالي لا يوجد به أى نمو حقيقي، وهذا الخلل لابد وأن ينتج أزمة آجلاً أم عاجلاً. وحينما حدثت الأزمة في خريف ٢٠٠٨ لم تكن بالنسبة لنا شيئاً مستغرباً بل على العكس كانت متوقعة، وشاهدنا بدايتها في آسيا، التجربة الآسيوية ١٩٩٧ – ١٩٩٨. فقد كانت تلك الدول تسير بخطى ثابتة حتى نمى القطاع المالي والعقاري بدرجة أدت إلى حدوث أزمة هناك ولكن لأن لديهم اقتصاد حقيقي جيد استطاعوا أن يتغلبوا على الأزمة. فالأبنية الجديدة تم تصميمها نتيجة للعولمة الجامحة، تلك العولمة المفرطة التي لم تترك أى منطقة في العالم. فإعادة النظر في آليات العولمة وما هو حميد منها، وما هو خبيث، هي فرصة للفرز الأساسي الذي يجري عالمياً على مستوى الشمال والجنوب. هذه الفرصة هي فرصة تاريخية جديدة لإعادة التوازن بين ما هو عيني وما هو حقيقي وما هو مالي، وبالتالي سنشهد بل بدأنا نشهد بالفعل نهاية اقتصاد الفقاعات، وقد كان عندنا في المنطقة العربية ومعظم بلاد الجنوب موضوع الفقاعات في بورصة الأوراق المالية وفي سوق العقارات، مما سيؤدي إلى وجود اقتصادي حقيقي. ونظراً لأن الناس تضع مدخراتها وتضع استثمارتها في القطاعات الحقيقية التي تؤدي إلى النمو والتنمية وإتاحة فرص عمل، وتوفير المآكل، فاعتقد أن نهاية عصر الفقاعات الكبرى والضربة الذى أخذها جميع المضاربون في جميع الأسواق كما تعلمون في بلاد كثيرة للغاية سواء كانوا مضاربين فيها أو مستثمرين في بورصات الأوراق المالية كانت حين خسروا ٥٠% على الأقل من أموالهم ومواردهم. تأثر سوق العقارات بالطبع بشكل أقل ببلدان الجنوب عموماً وبلدان عدم الانحياز بينما المضاربات، والأسواق المالية، ونظام التسليف الذي أدى إلى الأزمة على العقار كان أعمق وأخطر لأنه تم بناءه على أنه لا علاقة له بما هو حقيقي وما هو مالي أو ورقي، فكان بالماضي يرهن البيت مرة واحدة لكن في ظل الأزمة التي استمرت كما تعلمون في ظل المشتقات المالية وفي ظل سياسات البنك المركزي الأمريكي تم التعامل معه على أنه عقار واحد عليه ورقة تضمنه وهذا هو الرهن الطبيعي، لكن الرهن أصبح يباع في شركة ثانية والشركة الثانية تعطيه لشركة ثالثة والشركة الثالثة تطرحه سندات للسوق وورق بضمان ورق لا علاقة له بالواقع ولقد رأيت هذا بعيني. هذا التصحيح مهم جداً لأن التصحيح الذي تم بعد الكساد الكبير ١٩٢٩ – ١٩٣٠ كان من هذا النوع الذي أدى إلى ظهور أشياء هامة جداً أصبحت من أساسيات السياسات الاقتصادية، ولعلم حضراتكم فإن الموجة الأولى للعولمة كانت عولمة جامحة.

بدأت عام ١٨٧٠ وكان فيها ثورة اتصالات ومعلومات أيضاً، ووقفت الموجة الأولى ١٩٢٩ – ١٩٣٠ عندما حصلت أزمة في القلب وانحسرت العولمة ثم وقعت

وبعد ذلك الحرب العالمية الثانية. حتى بدأت العولمة الجديدة فهي لا تنتهي فقد يكون هناك إبطاء وتصحيح، لذا تعد هذه فرصة تاريخية لدول عدم الانحياز لكي يشاركوا في بناء ما يسمى بالمعمار الجديد، وهناك لجان مشكلة في النظام العالمي الآن سواء لجنة العشرين أو مجموعة العشرين أو لجنة أخرى مشكلة من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة الحائز على جائزة نوبل من أجل إعادة النظر في النظام المالي العالمي وتحقيق عدالة أكثر بين الشمال والجنوب، وهي فرصة تاريخية يجب ألا تفوتها بلدان عدم الانحياز. ودول عدم الانحياز جزء منها له عضلات اقتصادية وفي طليعة هذه البلدان تأتي الهند والصين البرازيل وغيرها من الدول التي بها عضلات اقتصادية ووزن اقتصادي وسياسي. وتستطيع تلك الدول أن تساوم في مجموعة العشرين وفي النظام العالمي كله للحصول على مكاسب حقيقية، ومتوازنة للجنوب والشمال. وفي الحقيقة حتى نقف على أرض صلبة فإن هذه الأزمة ستكون سياسياً لصالح بلدان عدم الانحياز والجنوب من حيث ضعف الهيمنة والقبضة الأمريكية على مقاليد النظام الاقتصادي والمالي العالمي بعد فضيحة وول ستريت، فهي ليست فضيحة مالية فقط بل هناك تدليس أيضاً. أدى هذا الانهيار إلى ضعف المكانة والثقة في قدرة النظام المالي الأمريكي أن يقود، ناهيك عن فقدان هيبة النظام السياسي والعسكري، وهذه فرصة تاريخية متاحة لدول عدم الانحياز. وكما ذكرت أحد المقالات حول ما حدث في وول ستريت من سقوط وغرق شبهته بغرق التيتانيك فقد كان أحسن مركب مجهز بأحدث الأجهزة الحديثة وبأحسن قيادة إنما غرق لأنه لم يراعى الاشتراطات الأخرى مثل جميع الشركات الدولية التي تقود النظام العالمي. ففي النهاية من سيدفع الدين هم الفقراء. فالمؤسسات المالية الدولية تنهار والبنوك الكبرى في العالم والتي كان ينظر إليها على أنها حصن أمان تمر اليوم بأزمة وبالتالي لم يعد هناك أوثان الماضي. ومن حق دول عدم الانحياز أن تضغط وتضغط بقيادة الطليعة المؤهلة كما ذكرت من البلدان التى لديها عضلات اقتصادية لكي تضع نظاماً مالياً واقتصادياً أكثر عدالة، لضمان عدم تمركز جميع المكاسب في دول الشمال. واعتقد أن ما يكتب في الصحف الغربية اليوم يعترف بهذه الحقيقة وأنها فرصة تاريخية لما يسموه بصياغة نظام جديد بعد النظام الذي تم العمل به عام ١٩٤٤. وهناك دعوة لإيجاد مؤسسات جديدة تقود النظام بعد فشل صندوق النقد الدولي في منع تلك الأزمة، وبالتالي أنا اعتقد أن موقف دول عدم الانحياز لن يتجاوز مجرد المشاهدة فقط، بل عليها الاشتراك في الملعب والاشتباك.

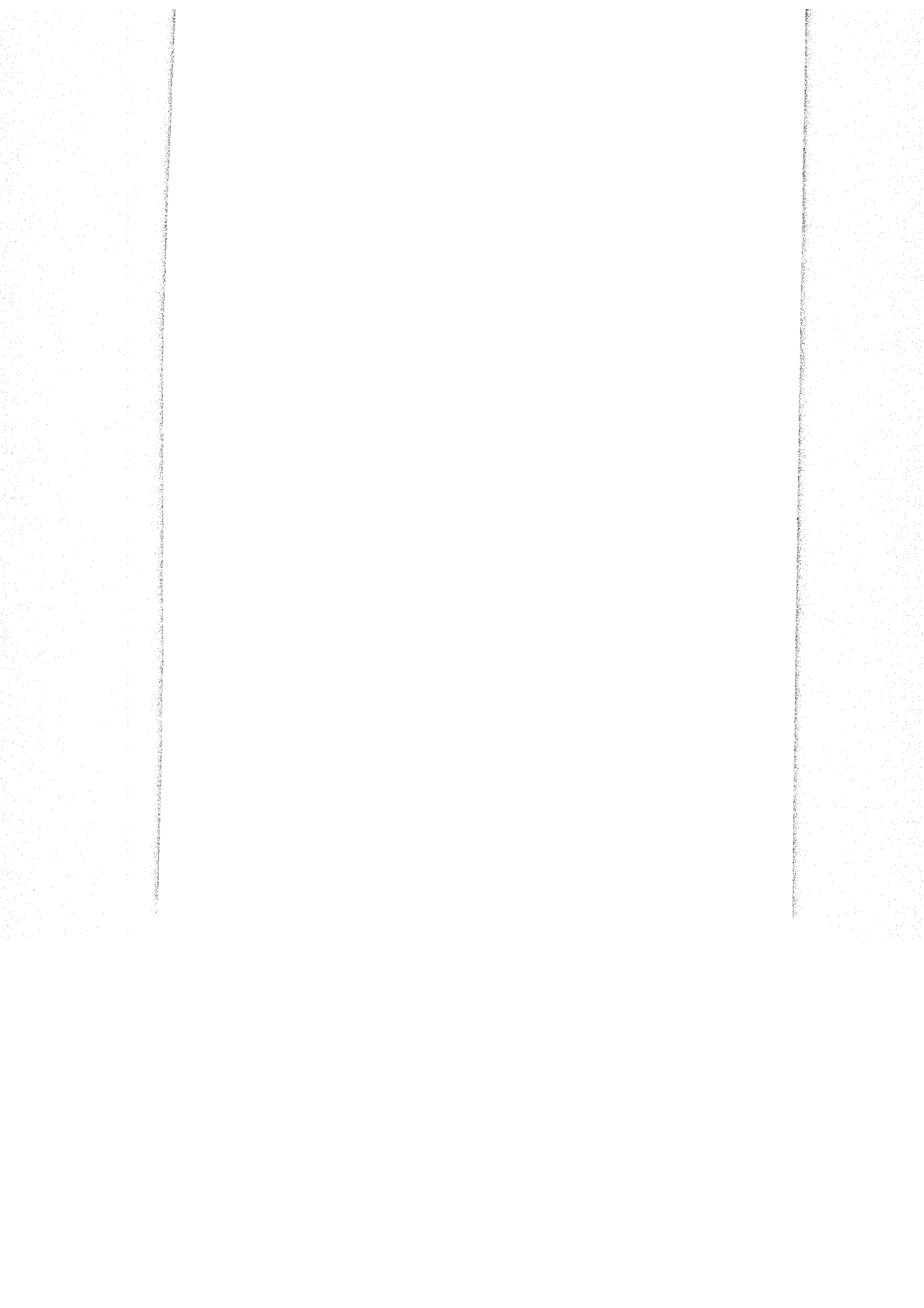
وبالطبع هذه الأشياء يجب أن يهتم بها مؤتمر دول عدم الانحياز في شرم الشيخ. وأعتقد أن الفرص الجديدة المتاحة من خلال الأزمة هو وجود عدد كبير من بلدان عدم الانحياز والخليج وغيرها من الدول التي سادت فيها حالة من الربحية أن يعتمدوا على الريع سواء ريع بترول أو سمسرة أو مضاربة في المباني والأراضي

على حساب الإبداع والاتقان في العمل. واعتقد أن تلك كانت موجة سلبية بدأت في بلاد كثيرة، والحقيقة أن بعض البلدان الآسيوية بها قيادات تنموية مثل ماليزيا والصين، وكذلك البرازيل. وقدمت تلك البلدان مؤخراً نموذجاً جديداً غيرالنموذج الذي طبقته بلاد كثيرة في الجنوب، ثم هناك النموذج القائم على توافق واشنطن وهو يتفق مع الخطة السليمة وهي تحرير الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد السوق والخصخصة والعولمة والاقتصاد العالمي. وكل هذه النصائح المالية لن تؤدي إلى تنمية ولن تؤدي إلى عدالة اجتماعية كما حدث في البرازيل. ونجد أنه في عدد كبير جداً من بلدان أمريكا اللاتينية في الانتخابات الأخيرة سواء في الأرجنتين أو في فنزويلا أو في بوليفيا تم إسقاط هذا النموذج وإسقاط تلك الرؤية للتفاوت الاقتصادي ونجحت تحالفات يسار وسط حيث طرحت رؤية جديدة بين الاقتصاد والمجتمع، ومن خلال عملية ديمقراطية ونزيهة، تعد هذه نقطة مهمة جداً ففي الانتخابات الأخيرة التي جرت في الهند منذ يومين أو ثلاثة، حيث نجح حزب المؤتمر الحاكم المعارض لليمين رغم وجود معدلات نمو عالية في الهند قبل وصول حزب المؤتمر المرة الماضية لأنه لم يحقق العدالة الاجتماعية للناس وللمناطق الفقيرة.

واعتقد أن هناك موجة حقيقية في دول الانحياز لتقديم رؤية جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تصلح لبلادنا في منطقة الشرق العربي وتضع قضايا التنمية والعدالة مرة أخرى على رأس الصورة وتؤكد على أن هناك دوراً للدولة التنموية، وأن اقتصاد السوق وحده لا يصنع التنمية ولا يصنع العدل الاجتماعي. ومما يؤدي بالضرورة إلى ترشيد السلوك الاقتصادي فالمشروعات التى كانت تقام لكي تجني الربح في القطاعات الحقيقية التى سوف تعود بالنفع على الشعوب والأفراد حيث ستبدأ في العمل وإحراز النجاح والإبداع. واعتقد أنه سيتم الانتقال من الاستثمار في الأشياء التقليدية والقطاعات التي لا تنفع في الأجل الطويل إلى تنمية المعرفة ويعد إبداع دول عدم الانحياز منذ النشأة مساهمة هامة في التاريخ العالمي الحديث وتلك فرصة تاريخية لنا جميعاً لبذل المزيد من الجهد للمساهمة في تشكيل نظام عالمي عادل يقوم على العدالة والمعرفة والإبداع.

وشكراً

مناقشات الجلسة الثانية



م. سعد الطويل

شكراً سيادة الرئيس، أود أن أشير إلى نقطة تفصيلية وهي عن كيفية حماية دول الجنوب من الأزمة الاقتصادية والتعاون فيما بينها.

وقد قدمت ورقة مختصرة جداً موجودة في أوراق الندوة عن الزراعة في مصر، لكنني سأضيف بعض التوضيحات أو النقاط التي أحب أن أشير إليها بصفة أساسية أمام حضراتكم والتي توصلت إليها في الورقة. فمن أجل النهوض بزراعتنا يجب فصلها عن السوق العالمي. نظراً لأن زراعتنا متخلفة نتيجة لعدم وجود ميكنة تقريباً فبالتالي ننتج بتكلفة أعلى بكثير مما تنتجه البلاد المتقدمة؛ مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوروبا بصفة عامة، بحيث أننا إذا دخلنا في السوق العالمي لا يمكننا المنافسة في هذا السوق. ويتمثل الحل في أن نضع قيوداً على الاستيراد المفتوح ونعترض على ما تشترطه منظمة التجارة العالمية وهو فتح السوق على مصراعيه. فيجب أن نمنع هذا وإلا ستكون النتيجة هي الانهيار الكامل للزراعة المصرية. وينبغي ألا ننسى أن ٩٦% من نسبة حيازات الزراعة المصرية حالياً أقل من خمس فدادين يعني صغار الفلاحين. وصغار الفلاحين لا يمكنهم أن يقوموا بميكنة أو أن يدفعوا بإنتاجهم لينافس أسعار السوق العالمي فلو تعرضوا لهذه المنافسة المفتوحة سينهار إنتاجهم نهائياً وستكون النتيجة الفشل الكامل. وبالطبع يمكن أن يفكر البعض في أن الحل يتمثل في تحسين الزراعة المصرية ورفع إنتاجية الزراعة. وبالطبع يجب أن يتم ذلك ولكن على مدى طويل جداً حيث يجب أن نجد الأماكن لشغل الأيدي العاملة التي تتوفر في الريف. ففي أمريكا الفلاح الواحد يزرع بنفسه ٨٠ فدان لأنه يقوم بحرث الأرض في يومين أو ثلاثة ومن ثم يقوم شخص آخر ببذر البذور وتسوية الأرض وفي النهاية يحصد المحصول بمعنى أن كل شئ مميكن تماماً مما يؤدى إلى أن الفلاح الواحد ينتج ٨٠ فدان. وأغلب الزراعة في أمريكا بهذا المستوى وهناك بالطبع شركات كبيرة جداً تنتج بالآلاف، لكن النظام الأكثر سيادة في أمريكا هو هذا النظام، وهذا النظام إنتاجه يفوق إنتاجنا بعشر مرات على الأقل، لكن يحصلوا هناك بالطبع على أجور عالية وهذا يؤدي لزيادة التكلفة عندنا في مصر بالزراعة الفلاحية الصغيرة.

إذاً لكي نقف أمامهم لا يمكن أن نسمح لأسعار السوق العالمي بأن تكون هي الفيصل. وبالتالي يجب أن نقف أمام منظمة التجارة العالمية والأمر الجيد أنه حتى الآن لم يتم التوصل لاتفاق في هذا المجال. ومن الممكن أن نتمسك بحقوقنا ونحمي أنفسنا مثلما يقوموا هم بحماية أنفسهم. فتدفع أمريكا لزراعة القطن ٤ مليار دولار في السنة، وأوروبا تدفع لزراعتها دعماً ضخماً للغاية. إذن لماذا يتمكنوا من حماية زراعتهم وفلاحيهم بينما نحن غير مسموح لنا بذلك طبقاً لأنظمة منظمة التجارة العالمية، حيث يفترض أن نكون منفتحين على السوق العالمي بدون حماية.

وجانب آخر من الحماية أن نطور زراعتنا بوسائلنا الخاصة بمعنى أن تهتم الجهات العلمية بالموضوع. ومن المفترض أن د. أحمد مستجير قام بعمل أبحاث رائدة وتوصل إلى نتائج جيدة للغاية لإنتاج قمح وحبوب تتحمل الملوحة، ووصل فعلاً لتجارب حقلية ولكن عندما توفي د. مستجير ذهب الموضوع أدراج الرياح، وعلى الرغم من ذلك فإن هيئة البحوث الزراعية الجينية حالياً تقوم بعمل أبحاث حقلية على ١٦٠٠ فدان على الحدود على الذرة المعدلة جينياً من إنتاج أمريكا. إذن مراكز البحث تبحث عن وسائل جديدة وتحسينات جديدة تخدم فلاحينا لكنها تعمل لحساب الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والتي تسيطر بعد ذلك على زراعتنا حتى في داخل مصر. وبالتالي يجب أن نعزل أنفسنا عن السوق حتى لا نتعرض لمنافسة السوق العالمي، وفي نفس الوقت نقوم بالأبحاث الجديدة لتحسين زراعتنا على المدى الطويل.

ومن جانب آخر لابد من وجود تنمية شاملة ترتكز على الصناعة لكى نستوعب الأيدي العاملة التي ستتوفر من الريف مع تقدم زراعتنا؛ فيجب أن تستوعبها الصناعة حيث لا يوجد مجال آخر لاستيعابها فلا خدمات مثل السياحة أو غيرها، من الممكن أن تستوعب الأيدى العاملة التى تتوفر من الريف والتى بلغت حتى اليوم ٥٠ % من سكان مصر في الريف، و٢٧ % من العمالة المصرية تعمل في الزراعة وكلها على المستوى الصغير جداً الأقل من ٥ أفدنة. وتلك النسبة يجب حمايتها، فكيف يجدوا لقمة العيش إذا عرضناهم إلى السوق العالمي حيث سيدمر حالتهم الاقتصادية بالطبع. ولن يجدوا مجالاً كي يتعايشوا.

وشكراً .

د. مصطفي أحمد مصطفي

أود أن أشير إلى أن كل ما استمعنا إليه خاصة هذه الخلاصات الواضحة جداً هي تشخيص عميق، وفهم، وإدراك لما يتم في النظام العالمي ككل. لكن أستاذى د. محمود عبد الفضيل في إطار المواجهة وإدارة الأزمة أرى أنه يجب أن نعيد النظر في عملية ترتيب الأولويات.

ماذا نريد كمشروع نهضوي خاصة بالنسبة لدول عدم الانحياز أو جزء كبير من دول الجنوب ١١٨ دولة في المؤتمر القادم في شرم الشيخ. هذه الأولويات يجب تبدأ بالعلم والتكنولوجيا فنحن نصيح في الفراغ إن لم نبدأ بتقسيم أصيل لإستراتيجية العلم والتكنولوجيا. والمجال الثاني أو الأولوية الثانية هي تحرير هدر كرامة الإنسان في هذه الدول في مجال الغذاء والزراعة. وهذا مجال حيوي آخر فأنا أرى أن المشروع النهضوي بالمواجهة وإدارة الأزمة يأتي في المرتبة الثانية من حيث الترتيب أو الأولويات في دفعة أولى ثم تأتي المشاركة الرشيدة في إدارة كافة الموارد خاصة المياه وموضوع التغيير المناخي وتأثيره على المياه. لأن من لا يملك إدارة واعية

رشيدة بقوى سياسية واقتصادية فاعلة على أرض معظم الدول النامية بصدد التعرض لحروب قادمة لا محالة، والمشكلة تتعلق كما نقول أو ندعي أحياناً بالإدارة السياسية فقط. وقد تمثل الإدارة السياسية جزءً لا يستهان به إنما لا يجب أن نكتفي بذلك ونركن له وحده، ولكن هناك خطط مدروسة ومدبرة بعيدة عن نظرية المؤامرة تماماً حول ممارسة عملية تنموية قائمة على أسس علمية تتسم بإبداع فكري وثقافي جديد يقمع من بعض النظم.
وشكراً.

د. عزيزة عبد الرزاق

أشكر سيادة رئيس الجلسة والمتحدثين جميعا. وفي خضم بحثنا عن نظام مالي اقتصادي عاجل لدول عدم الانحياز، بعد سقوط توافق واشنطن. وبعد تغير حجم الحكومة وانحسار دورها على القطاع الخاص، وسقوط سياسات الاستثمار الكبير، والقروض الكبيرة، والهروب بها حتى على المستوى المحلي في مصر؛ ألا ينبغي البحث عن مؤسسة مالية ضخمة تضم دول عدم الانحياز، وصندوق كبير للمستثمر الصغير والمشروعات الصغيرة، والمتوسطة، والمتناهية الصغر. خاصة ونحن عندنا المرأة المعيلة تمثل حوالي ٣٠% من الأسر المصرية. فنجد أن المستثمر الصغير هو أكثر شخص فيما يتعلق برد القروض يحرص على ردها. ولكن لابد من دراسة جدوى أيضاً والتحقق من جدية هذا المشروع وأنه يضيف للاقتصاد القومي، ويضيف لعملية التنمية، فهو مبدع ومنتج في النهاية خصوصاً مع انحسار دور الدولة ودور الحكومات في دول عدم الانحياز.
وشكراً .

ا. مختار عياش

شكراً لكم جزيلاً . نحن في الحقيقة نناقش مشكلة في غاية الأهمية وفي الوقت ذاته لا نملك حيلة لمنعها. والأدهى من ذلك أننا نكتوي بنار هذه المشكلة.
ربما أكون قد ذكرت في المحاضرة السابقة العديد من الأرقام ذات الأهمية في هذا السياق، لكنني أضيف عليها حجم التجارة العسكرية في منطقة الخليج فقط. وأنا أطرح هذا الأمل خصوصاً لأن المنصة تضم إثنين من منطقة الخليج العربي وهما البحرين والعراق، ونجد أن ١٧% من حجم التجارة العسكرية الدولية في منطقة الخليج فقط، وأن الإمارات في ٢٠٠٨ كانت ثالث أكبر مستورد للسلاح على مستوى العالم. في ظل هذا السياق وفي ظل أننا نستثمر أموالنا في شراء السلاح وفي تجارة نحن في جميع الأحوال لن نستخدمها. بينما خلال الخمس سنوات القادمة سيكون هناك ٣٠ مليون عاطل منذ بداية الأزمة في المنطقة العربية أو في منطقة الدول العربية.

والسؤال المطروح هنا هو: هل نستطيع - أود أن اختلف مع الزميل المتحدث - في ظل الإدارة السياسية الحالية- تعويض الخسارة المادية أو هل تتوافر الإرادة السياسية لذلك. واعتقد أن الإدارة السياسية هى عامل هام ومؤثر للغاية، وفي هذا السياق هل فعلاً يمكن أن نصل إلى إرادة سياسية تستطيع أن تعوض الخسارة المادية التى وصلت في بداية الأزمة نحو ٥٥ مليار دولار؟ بمعنى أن نضع الكثير من الأموال في المنطقة العربية خصوصاً وأن عندنا دولاً عربية فقيرة، وأشير هنا إلى دول مثل الصومال وموريتانيا ومثلها السودان، أي العديد من الدول العربية، فهل تستطيع أن تخلق صناعات تحد من حجم البطالة المفترض في ظل هذه الأزمة؟ وهل تستطيع أن تغير من اتجاه الضخ المالي في البنوك الأوروبية والبنوك الأمريكية إلى العكس ؟ لانريد أن نذهب بالأموال لأننا نستطيع أن نفعل ذلك. ولكن ضخ بعض الأموال في المنطقة العربية يستطيع أن يخلق صناعات نحد بها من حجم البطالة ونحد بها من حجم إهدار المال العربي .

وشكراً .

د. محمود عبد الفضيل

هناك مناقشة هامة دارت وأود أن أشير إليها، حيث أشار المهندس سعد الطويل إلى حماية الزراعة في بلدان عدم الانحياز وغيرها على أساس أن ينتجوا غذائهم على الأقل. واعتقد أن هذا الموضوع له علاقة بأن الفرصة متاحة اليوم أمام البلاد الموقعة على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. فهي تعيد التفاوض حول عدد كبير جداً من الاتفاقيات، من أجل أن تفتح الأسواق وهناك وقفة لبلاد الجنوب في سياتل، ووقفة في كانكون، وهناك وقفة أخرى مستمرة حتى الآن في مفاوضات الدوحة . واعتقد أن الوضع الراهن ونمو الوزن النسبي الاقتصادي والسياسي لدول عدم الانحياز، وطليعة البلدان النامية التي ذكرتها تسمح بإعادة التفاوض حول بعض هذه الاتفاقيات سواء في الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا وفي القضايا الزراعية طالما أنها منضمة للمنظمة.

واعتقد أن تعاون الجنوب - جنوب ودول عدم الانحياز في عمليات التفاوض أو المجالس الوزارية لمنظمة التجارة الدولية لتفكيك القيود المفروضة على هذه البلاد في غفلة من الزمن. والدكتور أحمد مصطفي أشار إلى العلم والتكنولوجيا هما بالطبع حجر الزاوية ومجتمع المعرفة في أي انطلاقه. ويدخل هذا أيضاً ضمن إعادة التفاوض حول موضوع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا لتخفيف القيود التي فرضت وجعلها باهظة وجعلها احتكارية أيضاً. هذا الاحتكار العالمي في هذا الموضوع ضرورة حتى لو كانت الإرادات الداخلية حقيقية وجاهزة.

وطرح أيضاً من ضمن الكلام أن الفرص التي أتيحت من خلال هذه الأزمة التى تحدثت عنها لا يمكن أن تستفيد منها دول عدم الانحياز إلا في ظل شرطين مهمين

جداً. ألا وهما الإدارة الرشيدة للموارد والفرص لأنه لو جاءت لك فرصة وأهدرتها لن تتكرر هذه الفرصة كثيراً. ولهذا فإن الإدارة السياسية الرشيدة هامة، وأيضاً الديمقراطية هامة للغاية. ومثلما قلت فإن حكومات العالم الثالث التي جاءت عن طريق انتخاب ديمقراطى جيد مثل البرازيل والهند وفنزويلا تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في ترشيد الأداء السياسي.

وطرحت الدكتورة عزيزة موضوع إنشاء مؤسسة بين بلاد عدم الانحياز لدعم المشروعات الصغيرة وتوفير التحويل وهو أمر صعب في كل بلاد العالم الثالث. إنما هناك أفكار في آسيا حول هذا الموضوع. بمعنى أن آسيا لديها مشروعات لإنشاء صندوق نقد آسيوي وعمل عملة آسيوية بدعم من الصين والهند وغيرها. أي أنه يمكن أن يكون هناك استقلال عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقليص لدورهما بأن يكون هناك مؤسسات مالية أخرى سواء في آسيا أوغيرها،أوبالتعاون معاً؛ آسيا مع أفريقيا لتوفير قنوات تحويلية تصلح لتمويل المشروعات الصغيرة من خلالها.

وبالطبع تفتح الأزمة الباب لإعادة تدوير أموال عربية كثيرة كانت موجودة في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنها كانت تحقق أعلى ربح. وحضراتكم تعلمون أن المؤسسات المالية الكبرى ترسل مندوبين بل ولديهم ممثلين في الدول العربية والخليجية يقيموا في فنادق خمس نجوم ليبحثوا عن الأثرياء في المنطقة من أصحاب الملايين، ويورطوهم في عقود استثمارات في المؤسسات الكبرى التى تعطى أرباحاً عالية وتقوم على المضاربة، وقد انهارت تلك المؤسسات وخسر هؤلاء الأثرياء نصف ثرواتهم تقريباً، وبالتالي هناك مجال لترشيد النصف الآخر. واعتقد أنها فرصة تاريخية لبناء مؤسسات مالية لدول عدم الانحياز لترشيد الأداء وبالذات الأداء العربى - العربى بين الخليج والمشرق ومصر والمغرب. وهذه فرصة تاريخية يجب انتهازها بعد أن سقطت الأوهام.

ورداً على السؤال الذي وجهه المهندس هشام الشريف فأظن أن الأموال والمدخرات التي أهدرت في القطاعات المالية والعقارات في ظل الأزمة آن الأوان أن يتم توجيهها للقطاعات الحقيقية وهي الزراعة والصناعة والخدمات الإنتاجية والتعليم والتكنولوجيا والمعرفة. واعتقد أن الأمم لاتجد هذه الفرصة بسهولة واعتقد أنه سواء السياسة أو الزراعة فهناك مشكلة قمح ومشكلة قطن في مصر. ومما لا شك فيه أن مشكلة القطن تهدد الصناعة،والقمح يهدد الأمن الغذائى وبالطبع هنالك فرصة أمام التكامل الاقتصادي العربي – العربي في هذا المجال وموضوع المياه مطروح للنقاش. هذه كلها قضايا على جدول أعمال التعاون العربي – العربي، والجنوب – جنوب. واعتقد أن هذه فرصة تاريخية لكن لابد أن تتوافر الإرادة السياسية والعملية الديمقراطية حتى يتم الإنجاز ويتم التقدم بخطة نحو المستقبل.

وفي آسيا كما تعلمون بلاد كان عندها إرادة سياسية وبلاد عندها رؤية سياسية وفي سنة ١٩٦٠ كتب جونار ميردال الحائز على جائزة نوبل كتاباً حول المأساة الآسيوية، وبعدها بثلاثين عاماً في أوائل التسعينيات كتب البنك الدولي مجلداً هاماً جداً أسمه المعجزة الآسيوية عام ١٩٩٣ تحديداً. والسؤال هنا هو كيف انتقلت آسيا من مأساة إلى معجزة في ثلاثين عاماً بالإرادة السياسية والعمل الجاد فلم يكن هناك نفط بل اعتمدوا فقط على العمل، واعتقد أنه آن الأوان للعودة إلى الرشد وهذه فرصة أرجو أن نستفيد منها.

وشكراً.

ا. عبد الجليل النعيمي *

بالنسبة للأزمة الاقتصادية الراهنة فهي تشكل عبئاً كبيراً بالفعل على اقتصاد دول الخليج فهناك ضغوط سياسية شديدة جداً من دول العالم على هذه البلدان، ومن جهة ثانية هناك لغة المصالح أيضاً حيث صفقات السلاح ذات المبالغ الفلكية. ومن بين تلك الضغوط اتذكر عندما كان صدام حسين ينتج المدفع العملاق كانت هنالك ضغوط لمواجهة مثل هذه الصفقات، وكان رئيس لجنة التسلح في البرلمان آنذاك إسماعيل الشافعي وفي هذا الوقت جاء له تليفون من السفير الأمريكي بالموافقة على هذه الصفقة. أي أن هناك ضغوط ومصالح أيضاً، لكن في الحقيقة بعض بلدان الخليج لا تحتاج إلى الجيش أساساً نظراً لأنها موقعة اتفاقيات حماية. وبالنسبة لقضايا التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا بالذات نجد أن في مؤتمر الصناعيين الخليجيين في الكويت، ثلاثة دول فقط من منطقة الشرق الأوسط قاموا بإدخال وتطوير صناعة إشباع المؤثرات ومنهم إيران والسعودية ولا يوجد بلد واحد من الدول العربية أدخل هذه الصناعات وطورها. ومازال هذا المجال مفتوحاً أمام القطاع الخاص بدلاً من خصخصة مؤسسات الدولة وبيعها بمبالغ زهيدة للقطاع الخاص.

وهنالك حدود لكل مجال يمكن أن يدخل القطاع الخاص والاستثمار جزء من رؤوس الأموال وهو أمر مربح جداً لكنه ليس سهلاً مثل بيع المشاريع بالثمن البخس واعتقد أن دور صندوق النقد الدولي انتهى تاريخياً ولم يعد يمثل إضافة سوى للمؤسسات الكبرى وبالإضافة للمؤسسات الكبرى فله دور فيما يتعلق بالدول النامية حيث يجبرها على اتخاذ سياسات وتبنيها على الرغم من أنها غير قابلة للتنفيذ الآن.

---

*لجنة البحرين للسلم والتضامن (تحت التأسيس).

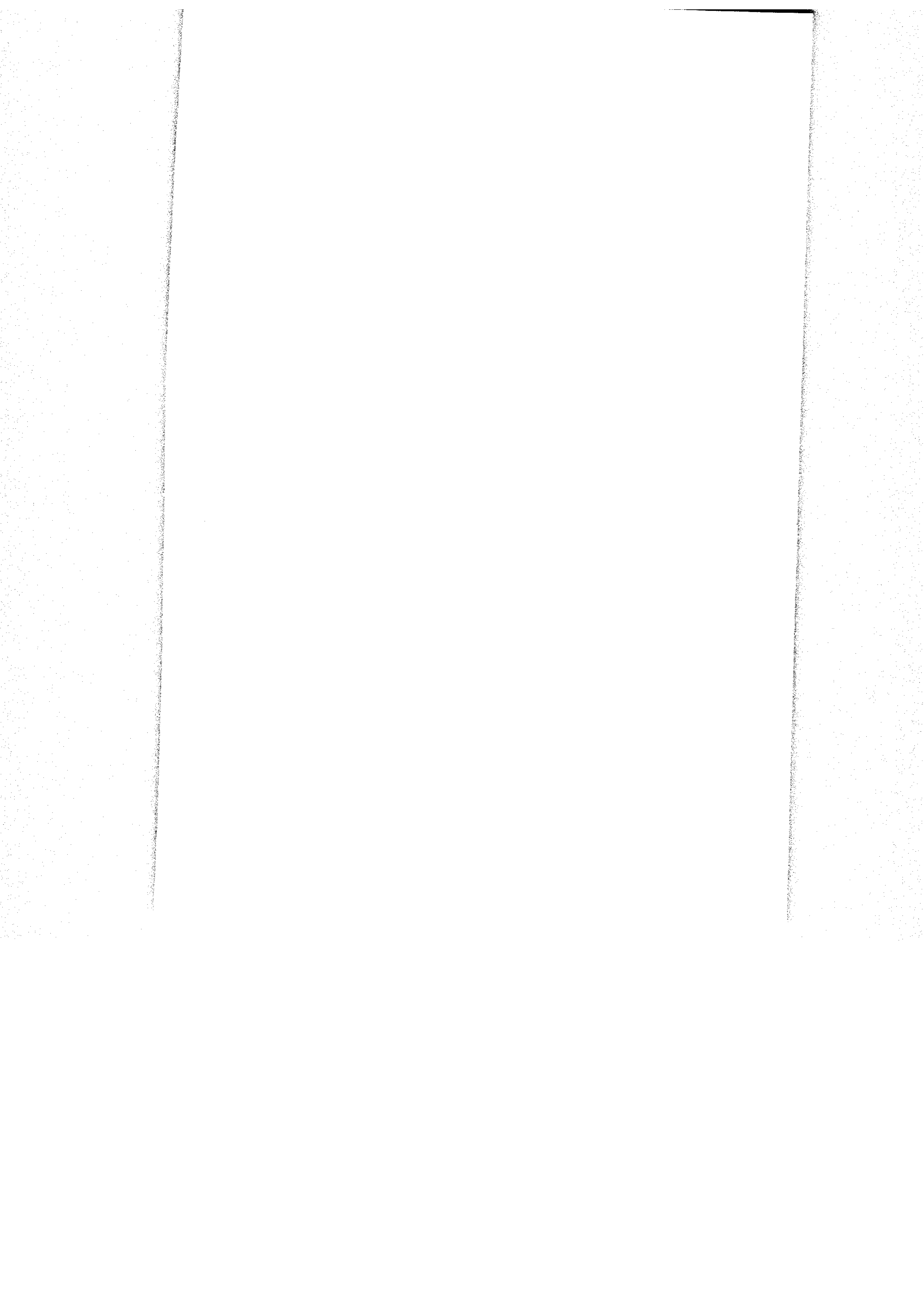
وعلى أحد أن يطلق رصاصة الرحمة على هذه السياسات المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي أو تركها لتنتهي تلقائياً لكن بآثار مؤلمة جداً على الاقتصاد العالمي. ويجب على الدول التفكير في البديل خصوصاً في المراكز التي لديها إمكانية المبادرة.
وبالنسبة إلى الدولار اعتقد أن الأوان لاعتماد عملة تبادل في المبادرات الدولية غير الدولار حيث أصبح غير واضح المعالم هو الآخر وربما سيصبح مجرد ورقة لذا آن الأوان للتفكير في بديل آخر .
وكما قيل يفضل الدولار لعلاقته بالذهب إذن اعتقد من هنا ستتولد قناعة سعر الصرف التبادلي السابق.

أ. غسان الشكعة *

واعتقد أنه إذا دخلنا في موضوع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتأثير على المجتمع العربي لن نتركه. لكن من الواضح أننا بصدد مناقشة موضوع آخر لكن اللبيب بالإشارة يفهم.

---

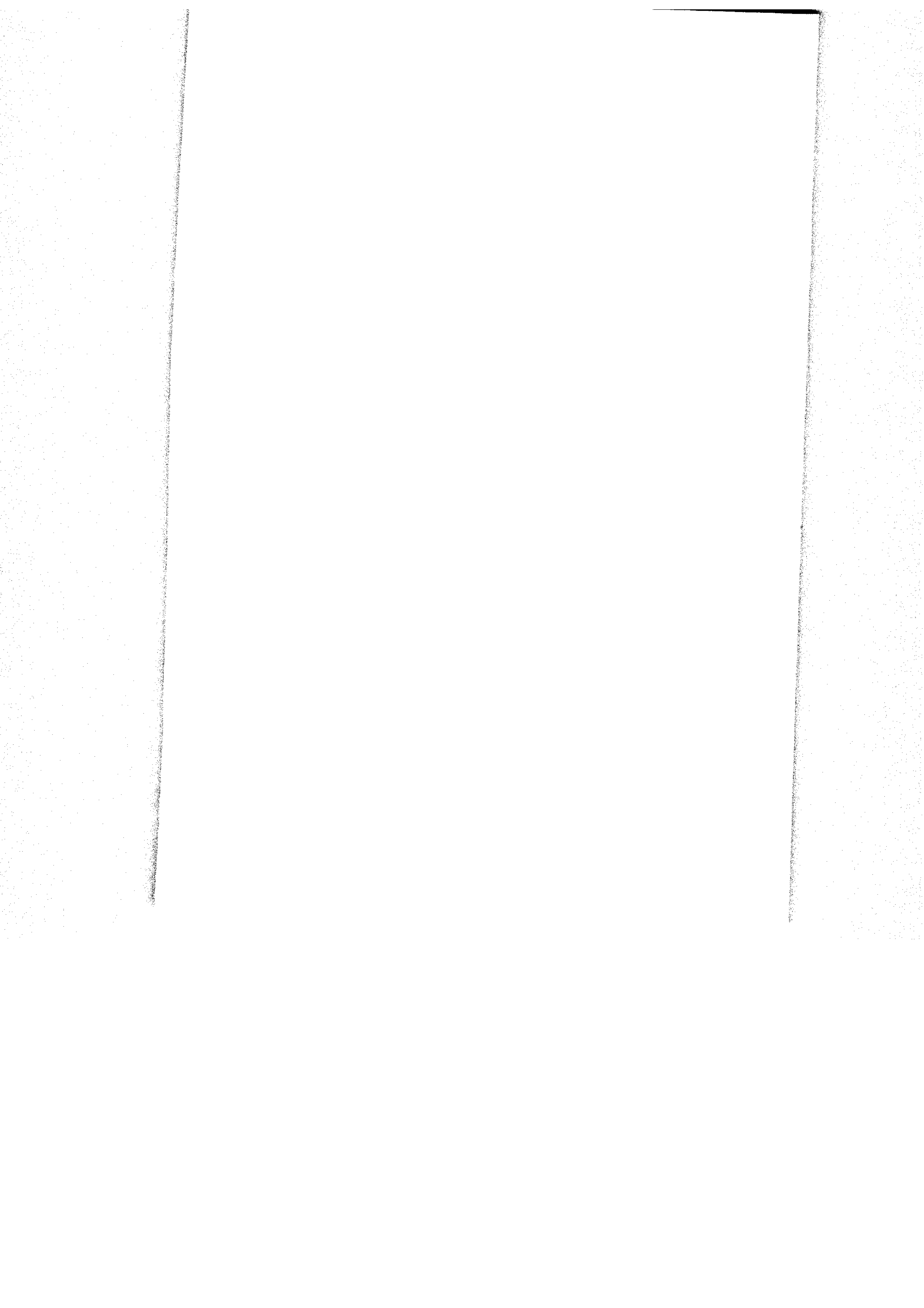
* اللجنة الفلسطينية للسلم والتضامن.



الجلسة الثالثة

تعاون الجنوب- جنوب ودورة في تعزيز حركة عدم الانحياز

رئيس الجلسة : ا. نورى عبد الرزاق



كلمة ا. نوري عبد الرزاق*

أرجو انتباهكم، وأود أن نبدأ الجلسة الثالثة والأخيرة رغم أن العدد تتضائل بعد الغذاء. لكن سوف نحاول بالحضور الموجود أن نعطي الجلسة حقها لأنها قضية مهمة في الحقيقة، والقضية تعتمد على النشاط الفعلي للمنظمات الجماهيرية ولحركة المجتمع المدني. ولقد تكلمنا في تشخيص الأزمات العالمية والوضع الدولي. وسيدور النقاش في مجالات العمل حول موضوع النشاطات على الصعيد الوطني والقاريّ. وقبل أن أعطي الكلمة للسيد فيديا سيكيرا، أود أن أوضح أن موضوع تعاون الجنوب - جنوب، في الحقيقة كان شعاراً مطروحاً منذ سنين عديدة ربما في المراحل الأولى من حركة عدم الانحياز أو من حركات تعاون الجنوب بعام ١٩٧٧ أو غيره. لكن على الصعيد الواقعي لم يسفر عن نتائج ملموسة لأنه خلال الصراعات التي جرت في الحرب الباردة كان العالم الثالث هو أحد المصادر أو أحد الحقول التي تنافس عليها المعسكران، وبالتالي أوجدت صراعات بين دول الجنوب- جنوب في بعض دول عدم الانحياز.

وأذكر على سبيل التخصيص قمة دربن التي عقدت في جنوب أفريقيا كان الشعار الرئيسي لها هو شعار تعاون الجنوب - جنوب. وحينها تكلم نيسلون مانديلا وشدد على هذا الشعار. لكن عندما دخلنا في نقاشات القمة ظهر الآتي ففي الكونغو يجري صراع أفريقي – أفريقي، وفي أريتريا وأثيوبيا صراعات أفريقية أفريقية، واندلاعات في الهند وباكستان أي صراع آسيوي – آسيوي، طبعاً هناك صراعات في مناطق أخرى لكن بشكل أقل.

أي أن القمة التي نادت بتعاون الجنوب – جنوب كانت عبارة عن صراع الجنوب – جنوب . وهذه في الحقيقة المشكلة الرئيسية التي أدت خلال المسيرة التاريخية لحركة عدم الانحياز أو حركة التحرر العالمية أو حركة شعوب العالم النامي إلى التناقضات والتناحرات. وبالطبع في بداية الثمانينيات، شاهدنا وقوع حرب بدون سبب وهي الحرب العراقية الإيرانية وهما دولتان من دول عدم الانحياز كما أنهم دولتان إسلاميتان .. إلخ. ونتج عن ذلك إهدار ما يقرب من تريليون دولار وقتل ما يقارب مليون شخص من الطرفين ودمرت البنية التحتية للعراق وإيران. وعند تحليل الأسباب نجد أن هناك تدخلات من قبل الدول الكبرى لإثارة مطامع حادة لهذه الدولة أو إثارة قضايا النفوذ وغيرها. لكن لم يوجد هنالك سبب موضوعي سياسي رئيسي لإعلان الحرب من دولة على أخرى. هذه المشاكل ربما مررنا عليها مرور الكرام بشكل عام، لكن هي في الحقيقة مشاكل سياسية رئيسية فالحرب العراقية الإيرانية شغلت المكينة الصناعية

---

* سكرتير عام منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

الرأسمالية العالمية للسلاح وأنقذتها من كساد كبير. وهكذا نستطيع أن نرى هذه المسائل في سياقها التاريخي.

والنقطة الثانية أنه لم تستطع حركة عدم الانحياز لاسيما في المرحلة المتقدمة أن تترك مرحلة البناء والمؤسسين الأوائل والشخصيات التي أسهمت في الحركة،عندما ندخل في المراحل الأخرى عندما دخل الاستعمار الجديد والشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول لم تستطع حركة عدم الانحياز أن تحل أو تجد علاج لأي مشكلة داخل الحركة وإنما كانت الحلول تأتي من قبل القوتين الأعظم فهما اللاتي تقدما الحلول للمشاكل عندما يكون هناك اتفاق. وفي مؤتمر منظمة التضامن السادس الذي عقد في الجزائر قرر المؤتمر إرسال وفود إلى رئيسة حركة عدم الانحيازآنذاك الرئيسة انديرا غاندي لأجل بحث أن تناقش الحركة موضوع الحرب العراقية الإيرانية. وبالفعل ذهب وفد مشكل مني ومن المرحوم د. مراد غالب وطرحنا الموضوع على أساس قرار المؤتمر وقيل لنا بالحرف الواحد أن حركة عدم الانحياز لا تستطيع أن تقدم أي حل لمشاكل الحركة مثل الحرب العراقية الإيرانية، قد يُسمح لنا بالتدخل، لكن تلك المشاكل لا تحل إلا بالاتفاق بين القطبين الأعظم، وهذا ما حصل بعد عام ٨٤. أنا عندما أتكلم عن الموضوع أشدد على المحتوى وهو الإرادة التي يجب أن توجد في هذه الحركة فهي التي تستطيع أن تفرض تعاون الجنوب – جنوب. وإذ حصل تعاون جنوب – جنوب معناه أن هنالك وحدة أهداف ووحدة حركة إستراتيجية مرنة موحدة، ومن الممكن أن تفرض هذه القوى على صعيد العالم.

ومن الناحية الأخرى عقدت قمة في جاكرتا ٢٠٠٥ بمناسبة الذكرى الخمسين لمؤتمر باندونج وكانت قمة آسيوية– أفريقية، هذه القمة كان من قراراتها والتي أعتقد أنكم اطلعتم عليها اتضح أنه لا يوجد أي علاقة اقتصادية أو تعاون علي المستوي القاري الاقتصادي بين آسيا وأفريقيا منذ أن عقد مؤتمر باندونج ١٩٥٥. بمعنى أنه وبعد مرور خمسون عاماً على الاستقلال السياسي لا توجد هنالك حتى الآن آلية للعلاقات الاقتصادية بين آسيا وأفريقيا. فهنالك تكتلات اقتصادية في آسيا مثل الآسيان، علاقاتها مباشرة مع التكتلات الدولية في الرأسمالية، وهناك تكتلات اقتصادية أفريقية مثل الكوميسا أو غيرها، علاقاتها الأساسية مع الدول الرأسمالية الكبرى. ومنذ قمة جاكرتا ٢٠٠٥ شكلت آلية لإيجاد علاقات اقتصادية آسيوية تقريباً لأول مرة منذ خمسين عاماً من باندونج ثم دخلت الصين في علاقات اقتصادية مع أفريقيا وهي كانت علاقات ناجحة جداً.

وأحب أن أقول أنه لايوجد على الصعيد الاقتصادي، ولا على الصعيد السياسي، ولا على صعيد حل الأزمات إرادة قوية وملزمة من جانب حركة عدم الانحياز أو من حركة الدول النامية والعالم الثالث. وربما الآن يتغير الوضع الدولي، فهذا شئ لابد منه في حل الأزمة العالمية الراهنة على صعيد الحركات الشعبية. وعلى الرغم من أن

الحركات الشعبية سواء التضامن، أو مجلس السلم العالمي، أو الحركات التحررية الأفريقية .. الخ، لها أهداف مشتركة، وشعارات مشتركة، لكنها لم تخلق حتى الآن الآلية التي توحد هذه الحركات. وهناك برنامج واسع ومرن لحركات المؤتمرات الاجتماعية العالمية والتي جاءت كرد فعل للعولمة والتي عقدت في البرازيل وفي الهند وفي أفريقيا وفي مالي وفي لوساكا وغيرها. وتعد هذه المؤتمرات تجمعات ضد العولمة، لكن حتى الآن لم توحد أهدافها ولم تستطع أن تتوصل إلى برنامج موحد خاص بها. وهذه المسألة قد لا نستطيع أن نجد لها حل ولكنها من أهم المسائل التي واجهناها في مرحلة التحديات التي تحدثنا عنها سابقا.

وقد حاولت فيتنام قبل سنتين إجراء لقاء حول تعاون الجنوب – جنوب وشاركنا فيه وقدمنا مساهمة، وعلى هذا الأساس اعتقد أن الفيتناميين أعلنوها بصراحة أنهم كانوا يريدون أن يخلقوا تنظيماً لتعاون الجنوب – جنوب، ونحن باركناه بشكل رسمي وأرسلنا لهم رسالة تأييد وقلنا نحن على أتم استعداد أن نتعاون معكم بالشكل الذي تريدوه. لكن لم يستطع هذا التنظيم أن يصل إلى أي مرحلة عالمية، بل وجاء في البيان الذي صدر في هانوي حول تعاون الجنوب – جنوب أنه توجد قوى عالمية عديدة تقف ضد العولمة وضد الاحتكارات وضد الهيمنة وضد الرأسمالية قبل كل ذلك، لكن مازالت القوى المعادية للعولمة والتسلط والهمينة مبعثرة ومشتته.

ولاتزال هذه النقطة الرئيسية التي نشير إليها على أن قوى المجتمع المدني أو قوى الشعوب، أو قوى المنظمات غير الحكومية على صعيد القارات الثلاثة مشتته ومبعثرة ولا تستطيع أن تجد برنامجاً واحداً ولا أن تقدم بعمل مشترك موحد. بل على العكس إن الحركة الجماهيرية التي كانت موجودة بالسابق ربما تأخذ أشكال مختلفة لكنها حتى الآن أخذت شكل منهجي، ومبرمج من أجل أن تضع إستراتيجية ثابتة مهما كانت بسيطة ومهما كانت صغيرة للمستقبل وهذه مسؤوليتنا الأساسية ومسؤولية منظمة التضامن ومسؤولية القوى الاجتماعية التي تعمل في هذه المجالات.

وحتى على الصعيد الوطني فإن الانقسامات السابقة تواجدت في فترة باندونج والفترة التي تلتها وفي فترة النهوض الوطني من أجل الاستقلال السياسي على الصعيد الوطني. وهناك أيضاً نوع من الجبهات الواسعة، حتى هذه المسائل تحتاج إلى نقاشات لكن هنالك بوادر إيجابية منها التغيرات التي جرت في أمريكا اللاتينية، التعاون الموجود ما بين دول أمريكا اللاتينية الذي أودى بالاحتكارات والبترول قدم لفنزويلا بأسعار مخفضة والمساعدات الكوبية لدول أمريكا اللاتينية وقضايا التعليم والأطباء والتكنولوجيا هذه انتشرت وممكن أن تكون بدايات جيدة موجودة في هذا الموضوع.

وشكراً.

ا. إى إيه فيديا سيكيرا*
تعاون الجنوب جنوب

عندما عقد مؤتمر باندونج في إندونيسيا عام ١٩٥٥، وضع القادة الرواد للدول الناشئة بلا ريب أهمية تعاون الجنوب جنوب في الاعتبار كأولوية في العمل المستقبلي. في الواقع، أكد جواهر لالا نهرو في مؤتمر العلاقات الآسيوية الذي عقد في دلهى عام ١٩٤٧، على الحاجة لتوثيق التعاون بين هذه الدول بمجرد حصولها على الاستقلال.

إن الروح التي انبثقت في باندونج هى الحاجة الملحة للارتقاء بالشعوب المستعمرة والمستغلة في الجنوب والدافع إلى ذلك هو حدوث وحدة وثيقة بين دول الجنوب. وتبنت حركة عدم الانحياز التي اجتمعت في بلجراد في ١٩٦١ هذه الروح كنموذج لفلسفة حركة عدم الانحياز.

على الرغم من تأكيد قمم حركة عدم الانحياز المتوالية على أنه لاغنى عن تعاون الجنوب- جنوب إلا أن تنفيذه لم يكن فعالاً كما توقعت شعوب هذه الدول. ولا تزال حركة عدم الانحياز قوة هائلة من الناحية العددية في الأمم المتحدة وأيضاً في الموارد البشرية والثروات الطبيعية إلا أنها لا تستطيع أن تجاري القوى الاقتصادية للدول المتقدمة.

لا يزال الجنوب مستودع للفقر ويعتمد على وصفات وتوجيهات البلدان المتقدمة التي تملي شروطها من خلال التلاعب بالمؤسسات المالية والتنموية الدولية من أجل المزيد من الحرمان. ويتطلب هذا وحدة واندماج أقوى للتغلب على اعتمادهم على القوى الخارجية.

تعد الأزمة الحالية هي أزمة رأسمالية. وقد نشأ هذا (التسونامي) في قلعة الرأسمالية – الولايات المتحدة الأمريكية وانتشر في جميع أنحاء العالم كنتاج للهيمنة في عالم متعولم وانهار الدولار أقوى عملة في العالم حيث ينبغي إنقاذه من قبل الدول ذات الاقتصاديات الناشئة مثل الصين. بينما تراجعت الثقة في الدولار، تعالت المطالب بوجود نظام احتياطي عالمي جديد. يوجد مشروع مجموعة جنوب غرب آسيا المعروف بمبادرة " شيانج ماى ". بدأ الأعضاء العشر وهم دول جنوب غرب آسيا، الصين، اليابان، وجنوب كوريا (المعرفون بالآسيان بالإضافة إلى ثلاث مجموعات) في إنشاء مجمع عملات تبلغ قدرها ١٢٠ بليون دولار والذى تساهم فيه كل من الصين واليابان بـ ٣٨ر٤ بليون دولار وتستطيع الدول الصغيرة الاقتراض منه. وتعد هذه خطوة هامة نحو خلق صندوق نقد دولي آسيوي وهو الاقتراح الـــذى

* منسق السكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن.

انبثق عقب الأزمة المالية عام ١٩٩٧ ولكن أعاقته الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد أن ترى دور صندوق النقد الدولي يتضائل. بالإضافة إلى ذلك اجتمعت هيئة بنك التنمية الآسيوى مؤخراً في بالي ونصّ الاجتماع على زيادة قدرها ٢٠٠% في الموارد الرأسمالية العادية للبنك والإسراع في صرف الأموال من قروضها الميسرة للدول الفقيرة. ويعد الرابط القوى بين الآسيان والمبادرة وبنك التنمية الآسيوي هو إيجاد آلية للمراقبة الاقتصادية.

دخلت الصين أيضاً مع دول أمريكا اللاتينية في اتفاقية ثنائية وثيقة للتجارة والتنمية الاقتصادية وتنص اتفاقية الصين مع دول مثل الأرجنتين على التعامل باستخدام "يوان" بدلاً من الدولار الأمريكي. وتعد هذه خطوة نحو أن يصبح "يوان" عملة مقبولة التداول على المستوى الدولي. ولا يعتبر هذا تعاون جنوب جنوب فقط ولكن أيضاً تعدد أقطاب في العلاقات الدولية. وتشارك كل من الصين والهند في الأنشطة التنموية المتنوعة في الدول الأفريقية بما في ذلك العلاقات التجارية.

تعد كل من القمة الصينية الأفريقية والقمة الهندية الأفريقية خطوات هائلة تجاه تحقيق المزيد من تعاون الجنوب جنوب. في هذا السياق من الضرورى أن نذكر هنا أن بدء حركة عدم الإنحياز ومؤتمر المنظمات الآسيوية الأفريقية شبه الإقليمية التابع لحركة عدم الإنحياز والذي عقد في باندونج، إندونيسيا في ٢٩ – ٣٠ يوليو ٢٠٠٣ لتأسيس شراكة إستراتيجية جديدة وتم إطلاقها رسمياً خلال القمة الآسيوية الأفريقية في إندونيسيا عام ٢٠٠٥.

تعد الهند دولة رائدة في الوصول إلى الدول الأفريقية والآسيوية بعد حصولها على الاستقلال في ١٩٤٧، وعلى الرغم من الفقر الهائل الذي تعانيه الهند إلا أنها قامت بتقديم عدد كبير من المنح الدراسية لطلاب البلدان الأفريقية والآسيوية لمواصلة دراستهم في الجامعات الهندية.

وقد زاد عدد المنح الدراسية واستمر حتى اليوم، وأصبحت أكثر تنوعاً لتشمل منجزات العالم الحديث العلمية والتكنولوجية.

بجانب توفير المنح الدراسية، يوجد تبادل تعليمي مستمر بين دول الجنوب بما في ذلك الصين. بينما تزداد كثافة العلاقات التجارية، أصبح استعادة طريق الحرير القديم ممكناً في ظل الظروف الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم تمويل هائل مشترك لإحياء مراكز التميز العريقة في الهند مثل جامعة نالاندا العريقة وجامعة جادجاه ماد في إندونيسيا. وتعد هاتان الجامعتان مؤسستان عريقتان اجتذبتا علماء من أجزاء مختلفة من العالم في الماضي وأسهم هذا الإحياء للجامعات في إحداث تعايش بين مختلف الثقافات. ويوجد ثمة مشروع في سوريا لإحياء اللغة الأرامية التي تحدث بها السيد المسيح والتي يتحدث بها الآن أكثر من ثمانية آلاف شخص.

ولقد قدمت دول أمريكا اللاتينية في قمة عدم الانحياز الرابعة عشر في هافانا خبراتها حول تعاون الجنوب جنوب حيث لعبت كل من كوبا وفنزويلا دوراً مهيمناً. ويعد نجاح كوبا في تدريب عدد كبير من العاملين في المجال الطبي بمثابة هدية لدول أمريكا اللاتينية لقدرتها على توفير مئات الالاف من الأطباء من أجل البلدان المحتاجة. حيث قدمت كوبا أكثر من ١٧ ألف دكتور لفنزويلا وحدها حيث انتشروا في الأماكن البعيدة وتخصصوا في العديد من المجالات منها القضاء على أمراض المناطق الحارة واستعادة البصر، وقد تم تعزيز هذا التعاون بتأسيس مؤسسات جديدة لتوسيع نطاق الاستفادة لأكبر عدد سكان في المنطقة. أعدّت فنزويلا أيضاً مشروعاً لتزويد الدول الأكثر احتياجاً وفقراً بالنفط الرخيص في أمريكا اللاتينية وشرعت فنزويلا أيضاً في تأسيس بنك جنوب أمريكا وعدم الاعتماد على البنك الدولي.

تعتبر الزراعة هي المهنة الرئيسية لغالبية شعوب الجنوب إلا أن الزراعة التقليدية تأثرت بتدخل الشركات متعددة الجنسيات. كذا دمرت الزراعة التقليدية جراء استخدام البذور المهجنة والمواد الكيمائية وتسممت التربة وموارد المياه.

ويعد القطاع الأكثر تضرراً هم الشعوب الأصلية الذين يشكلون ٣٠٠ مليون نسمة ويعيشون على أرضهم منذ أجيال عديدة. لكن اتحدت الآن الشعوب الأصيلة لاستعادة حقوقهم المسلوبة بما في ذلك حماية الغابات المطيرة، وحماية التربة، وإعادة تنشيط المحاصيل التقليدية.

إن مهمة الشعوب الأصلية شاقة للغاية حيث تقدم الشركات متعددة الجنسيات المزيد من الحوافز بما في ذلك الإعانات الزراعية من جانب الدول المتقدمة للحصول على براءة اختراع والاستحواذ على أصناف من الحبوب والمحاصيل.

لقد أثر احتكار الشركات عابرة القارات للبذور سلباً على المزارعين وأصبحوا غير قادرين على سداد ديونهم وطبقاً لـ فاندانشيفا وهي إحدى المهتمات بالبيئة انتحر ١٦٠ ألف مزارع في الهند منذ عام ١٩٩٧. ولقد نشأ تضامن واضح بين الشعوب الأصلية حول الزراعة العضوية وحماية البذور لمنع الاحتباس الحرارى والتغير المناخى.

تحتاج مثل هذه الدول للتعبئة بقوة حيث لا تمثل مجموعة السبع الكبار أو مجموعة العشرين العالم بأكمله خاصة الفئات الأكثر ضعفاً. وينبغى أن تستعيد الأمم المتحدة أولاً دورها المحورى في عمارة التنمية العالمية.

اتفق الكثيرون على أن الالتزامات التي اضطلعت بها قمة العشرين في لندن لزيادة موارد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ستؤدي إلى مزيد من تهميش نظام الأمم المتحدة في عمارة التنمية العالمية.

تغييت الغالبية العظمى من الدول النامية عن قمة مجموعة العشرين ومن ثم فإنها تفتقر إلى الشرعية الدولية. ويرجع الفضل إلى حركة عدم الانحياز التي تدافع بقوة

عن الدور المركزي للأمم المتحدة في توفير مناخ ملائم لتعاون الجنوب- جنوب. حيث مهدت رؤية الرئيس الحالي للجمعية العامة الأب ميجيل داكوستو بروكمان الطريق لإنشاء لجنة سيتجليتز التي أعلنت اتباع منهج جديد للتغلب على الأزمة المالية الرأسمالية الدولية وتوفير المزيد من الحوافز للبلدان النامية.

أعرب المجتمع المدني في الجنوب عن بالغ اهتمامه بالحكم الرشيد كمعيار هام لتحقيق تعاون فعال للجنوب - جنوب. في هذا الصدد يعد بناء مجتمع ديمقراطي تطلع مشروع للشعوب. ولقد ألقت منظمة التضامن الضوء على هذا الجانب في جميع قمم حركة عدم الانحياز وأيضاً في الاجتماعات الوزارية. لا تعد عملية إرساء الديمقراطية غاية في حد ذاتها بل ينبغي أن ترتبط عملية إرساء الديمقراطية بالتقدم الاجتماعي. كذا ينبغى أن تصاحب الحقوق السياسية والمدنية حقوق اقتصادية وثقافية واجتماعية لجميع المواطنين.

لا يمكن فرض الديمقراطية من الخارج، لكن ينبغي أن تتطور داخل الدولة. بالرغم من ذلك يتحمل المجتمع المدني مسئولية تثقيف وتنوير الشعب في الوقت ذاته، ويساعد تعاون الجنوب- جنوب الشعوب على إيجاد ثقافة الحكم الرشيد من خلال ممارسة الضغط على هؤلاء الحكام الفاشستيين الذين يريدون البقاء في السلطة حتى الموت في تحدٍ لسلطة الشعب.

لا يدمر هؤلاء الحكام المتغطرسون دولهم فقط بل أيضا أنفسهم كما رأينا في كل من أفريقيا وآسيا. حيث تواجه الديمقراطية الليبرالية التي تروج لها الدول الغربية في بلدان الجنوب صعوبات هائلة كما أنها فشلت في تقديم صفقة عادلة للقوى المختلفة في المجتمع وعالمياً.

كلمة د. أحمد إبراهيم

السيد رئيس الجلسة

السادة الحضور

يبدو الحديث عن حركة عدم الانحيازوكأنه خارج السياق التاريخي في عالم هيمنة القطب الواحد، ذلك أننا نشعر بالحاجة إلى تسمية جديدة في عالم يبدو لي أنه يتشكل على أسس غير تلك التى شهدت الصراع بين القطبين أو التي تعرضت لهيمنة القطب الأوحد.

من المؤكد أن تعاون دول الجنوب – جنوب في إطار ما يتعرض له العالم من أزمات سيشكل أحد المحاور الهامة في دعم المشتركات التي تنهض عليها حركة عدم الانحياز.

لقد شهد العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي جملة من التناقضات والاصطفافات ومنها :

- محور الولايات المتحدة أوروبا واليابان.
- ظهور ونمو قوى جديدة كالصين والهند.
- بروز النمور الآسيوية.
- تفكك منظومات ودول على أساس عرقي.
- بروز محور ألمانيا – فرنسا.
- ازدياد حدة المنازعات الإقليمية والصراعات العرقية في آسيا وأفريقيا وأوروبا.

في مثل هذا المشهد يبدو أن عالماً جديداً يعاد تشكيله، متعدد الأقطاب خاصة وأن الأزمة المالية العالمية قد عصفت بأكبر الاقتصاديات العالمية ولازالت تداعياتها مستمرة وتنعكس على العالم أجمع.

من هنا فإن تعاون الجنوب – جنوب وتشكيل التجمعات الاقتصادية ينبغي أن ينظر إليه من زاوية إيجاد المشتركات الكبرى لكي تساهم في إعادة تشكيل عالم متعدد الأقطاب.

إن دول الجنوب تتسم بشكل عام بـ :

- ارتفاع معدلات الفقر.
- تدني المستوى التعليمي وتفشي الأمية.
- تفشي الأمراض الفتاكة كالإيدز.
- تراكم الديون وتفشي ظاهرة الفساد.
- ازدياد حدة التناقضات الاجتماعية وتوسع ظاهرة الإرهاب.

هذه الظاهرات وغيرها من شأنها أن تضع شعوب دول الجنوب أمام مهمات تاريخية للعمل في إطار من التعاون على أساس من المنافع المتبادلة في تجمعات إقليمية أينما توفرت القدرة على ذلك.

كما ينبغي على دول الجنوب وشعوبها أن تتضامن من أجل تعزيز وتوطين قواعد السلم

والأمن والعمل على حل المنازعات بالطرق السلمية والحوار وحل التناقضات بالاستناد إلى قيم حقوق الإنسان ذلك ما يشكل أحد العوامل الحاسمة في إمكانية التغيير والتعاون الإقليمي.

وتتحمل شعوبنا أيضاً مسئولية كبرى في جلب التوترات في مناطق متعددة وبشكل خاص في الشرق الأوسط.

إن التضامن الشعبي الفعال مع قوى الدعم العالمية، والقوى الديمقراطية مع الشعب الفلسطيني، وإنهاء معاناته وتشكيل دولته المستقلة من شأنه أن يخلق بيئة جديدة ومعطيات كبيرة للتعاون الإقليمي والدولي. ومما لا شك فيه أن منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية يمكنها أن تلعب دوراً بارزاً في التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني وفي تطوير أسس التعاون الإقليمي في مناطق مختلفة في العالم.

كلمة الأستاذ مصطفي شنيكات *

بداية أتقدم بالشكر للسادة الزملاء رئيس المنظمة وأمين عام المنظمة على توجيه هذه الدعوة للمشاركة . وشكراً لكل العاملين بالمنظمة. نتحدث في موضوع هام جداً وللأسف أنا لم أكن على جدول الأعمال ولم أعلم أنني سوف أشارك في هذا اللقاء. لكنني سمعت اليوم الكثير من الأساتذة الأفاضل الأجلاء حول تشخيصهم للأزمة التي يمر بها العالم وتداعياتها على عالمنا الثالث النامي. وفي الحقيقة فإنها تعتبر أكبر عملية نهب في التاريخ من الأغنياء للفقراء ولا تعد الأزمات الاقتصادية الرأسمالية بالشيء الجديد، ولكن تلك الدول لديهم القدرة على تصدير أزماتهم. فهناك أزمة ١٩٠٧، الأزمة الاقتصادية وسأتحدث عن منطقتنا العربية، التي شهدت الحرب العالمية الأولى وبعدها وعد بلفور الذي أكد على وجود السرطان في هذه المنطقة، ثم جاء بعدها أزمة سايكس هذا ما اكتسبناه وما عانيناه من أزمة ١٩٠٧. واستمرت الأزمة حتى حدوث الأزمة العالمية عام ١٩٢٩ ثم صعود الفاشية والنازية والتي انتهت أيضاً. لكن نتيجة الحرب لم تكن بيد واحدة، فقد عقدنا على باندونج حتى حصلنا على هذا الاستقلال. لكن توالت الأزمات الرأسمالية منذ السبعينيات ودفعنا أيضاً الثمن الغالي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وقد انهار التضامن العربي.

وقد بدأت الأزمة تتصاعد على أرض الواقع وتتصاعد دون فوقية سياسية فأخذت بتقسيم المقسم وأصبحت تبحث عن التناقضات في منطقتنا العربية وحولتنا إلى تيارين معتدلين، وممانعين وهناك برنامجين إيراني وإسرائيلي، ونحن نلهث وراء هذه السياسة الغاشمة العمياء. وأسوأ ما في هذه الأزمة الاقتصادية ليس الفقر والمعاناة، بل أسوأ ما فيها هو انهيار القيم نتيجة الاستهلاك وسيادة العقلية الفردية في المجتمعات. فنحن نتحدث عن الإرادة السياسية ولكن الأهم ضعف الإرادة الشعبية. لقد خلقت القيم وخلقت نخب أيضاً مرتبطة ارتباطاً فادحاً بشكل أو بآخر في كل العالم النامي فهناك نخب سياسية لها مصلحة بشكل أو بآخر. وأنا اتفق مع كثير من الزملاء الأفاضل أن هذه الأزمة سوف تطول لكن المركز يصدرها ويدفع ثمن هذه الوحشية هذه الشعوب التي لا تملك إرادتها.

ونحن نتحدث عن تعاون الجنوب – جنوب كثيراً، إلا أنه لا يظهرإلا في التصويت في منظمة مجموعة الـ ٧٧ حيث انتهى دورعدم الانحياز حاليا. ويقع على المنظمات- ومنها منظمة تضامن الشعوب - دور حقيقي، وهو ما سنتحدث عنه في شرم الشيخ ماذا نقول وماذا نريد من القائمين في دول عدم الانحياز؟

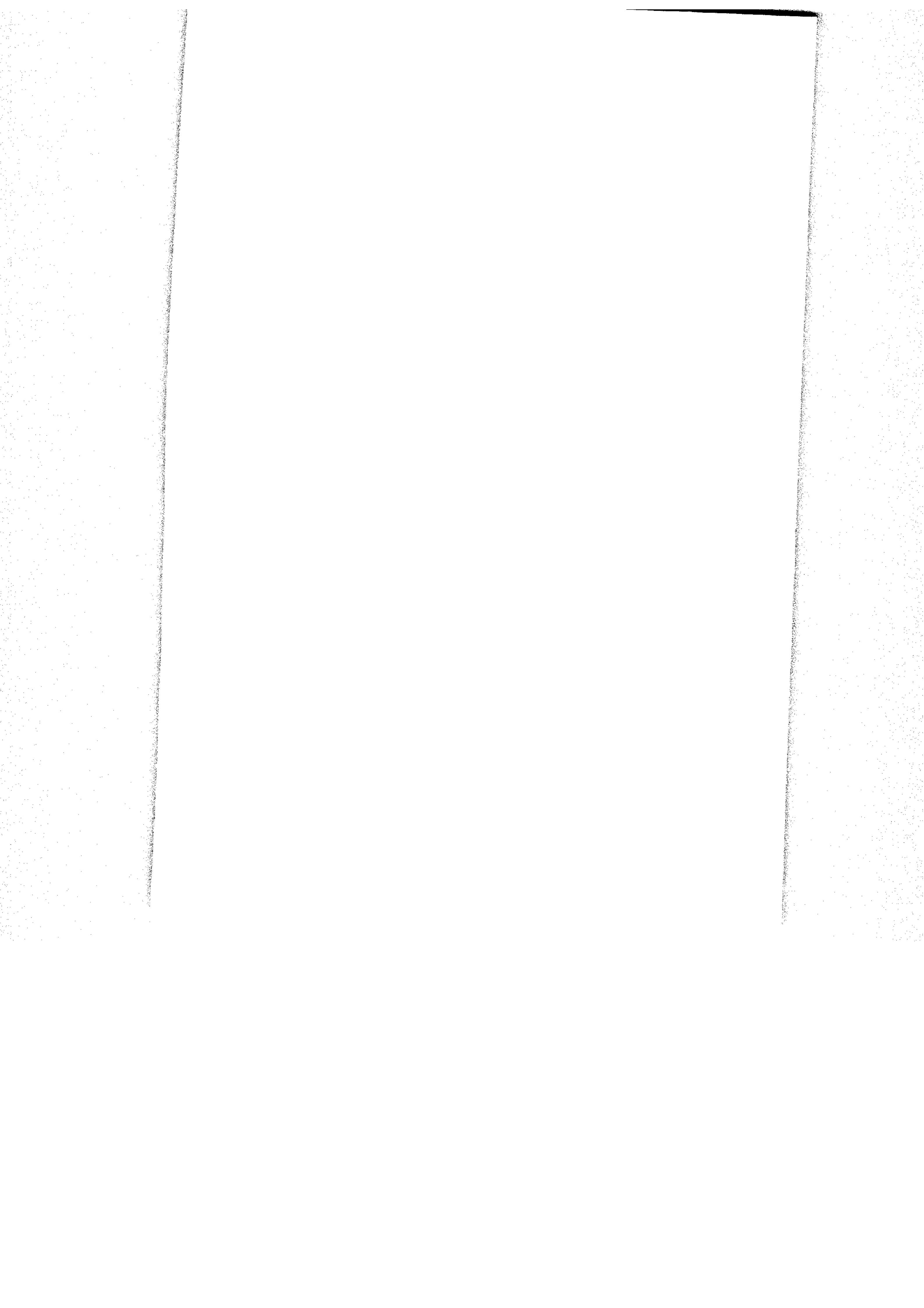
أول شئ وجود مساحة الحرية وخلق مناخ حقيقي للديمقراطية. لأنه مهما تحدثنا عن إيجاد إصلاحات هيكلية طالما لاتوجد رقابة وطالما لا توجد ديمقراطية سياسية فإذن ما

---

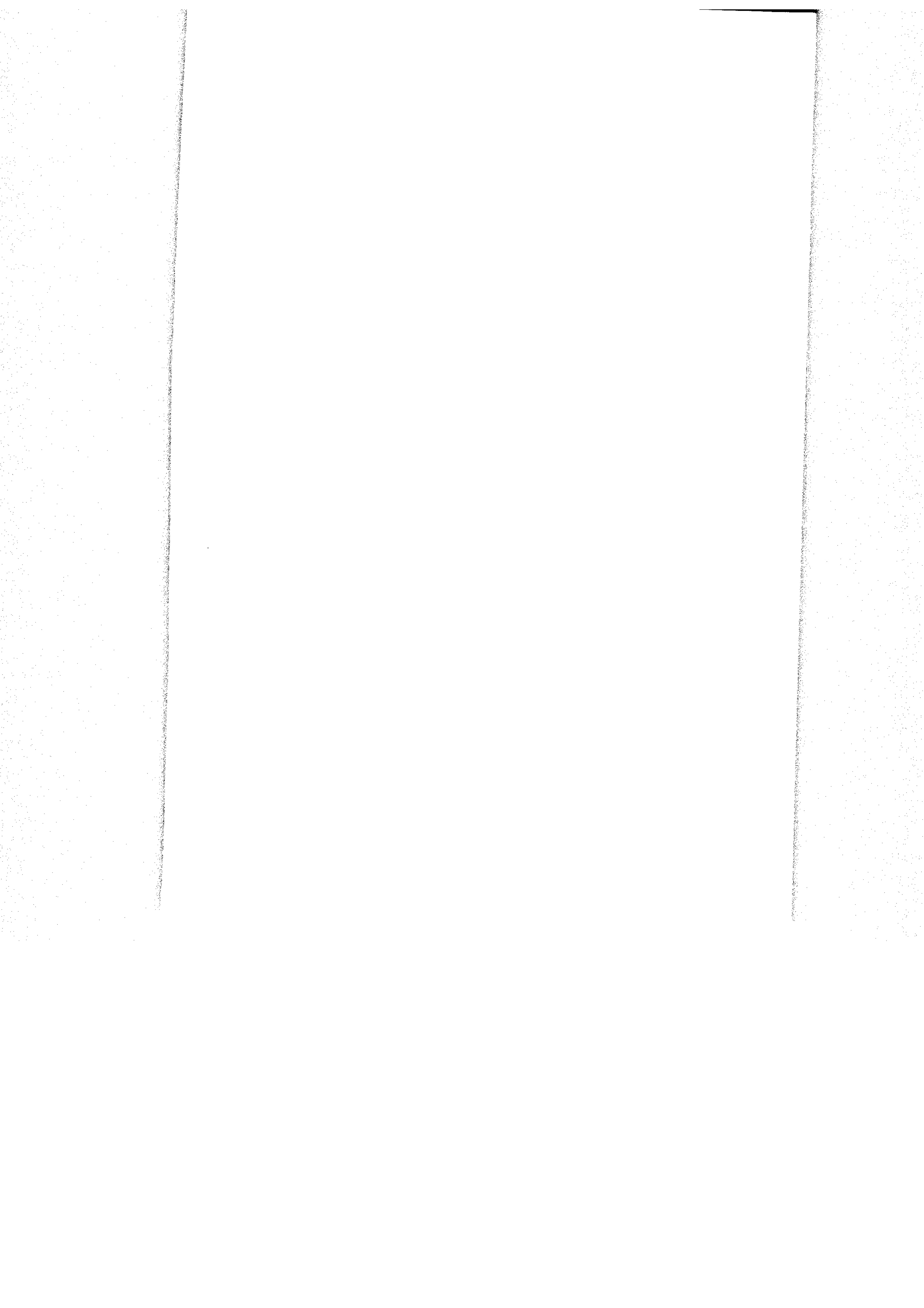
*نائب رئيس اللجنة الأردنية للسلم والتضامن.

حدث في كثير من بلدان العالم الثالث نتيجة ضغط صندوق النقد الدولي بالتكيف والهيكلية سيستمر. وبالتالي دفعت الشعوب الثمن وديون هي حقيقة ما ساهمت في ردها، إذن فإن ما نحتاجه هو الإصلاح السياسي والديمقراطية وإعطاء دور من هذه الأدوار للشعوب أي أننا بحاجة إلى نهضة شعبية. إن الرأسمالية في الغرب لديها القدرة على مساعدة شعوبها الآن، فالرأسمالية مبنية على الاقتصاد الحقيقي الذي نتحدث عنه. بينما الرأسمالية في أنظمتنا هي رأسمالية تجارية أو رأسمالية فوضوية قائمة على بيع القطاع العام وبالتالي غير معنية بقطاع الإنتاج. ولابد من شنق هؤلاء التجار لأنهم شوهوا الاقتصاد الوطني ودمروا الاقتصاد الحقيقي للعالم النامي. وبالتالي دمروا القطاع الزراعي الغذائي وأصبحت أزمة الغذاء أزمة مخيفة، وغلاء الخبز والمواد الغذائية، وغلاء النفط، وما تبعه من انهيار البورصة العالمية وانخفاضها كلفنا أن تنهار كل بورصات العالم. واعتقد أن العالم الرأسمالي هو سبب الويلات بالرغم من كثرة الخيرات والرفاهية التي تتمتع به وهو اكتشاف الكهرباء، والآلة البخارية، والانترنت. لكن هذا الوجه الأسود هو حقيقة الربحية الوحشية القائمة على استغلال الإنسان. وهذه القضية لا يمكن مجابهتها بهذا الواقع الذي نعيشه. فنحن نتحدث بشكل ثوري في هذه الأيام. وما نحتاجه بهذه المرحلة هو ظهورحركات شعبية قوية ليس من أجل رغبة شخص أو آخر بل الرغبة الجامحة في وجود حياة لتعاون الجنوب جنوب وهي مصالح دول كثيرة. إننا نشعر بالتفاؤل بالدول الصاعدة، مثل فنزويلا والصين والهند لكن من جيد أن توجد مراكز ومنظمات تحمي بلدان العالم الثالث وبلدان عدم الانحياز.

وشكراً.



مناقشات الجلسة الثالثة



ا. نوري عبد الرزاق

شكراً للسيد فيديا على مداخلته حيث شرح لنا نقاطاً تاريخية هامة: وهى النزعة لتعاون الجنوب – جنوب سواء على الصعيد القاري وصعيد ما بين الدول وبالطبع دور الصين والهند في باندونج وفي مؤتمر العلاقات الأسيوية الذي عقد عام ١٩٤٧، وكلها كانت محاولات من قبل الدول والحركات الشعبية على الصعيد القارّي ثم على صعيد القارات الأخرى.

د. مصطفي أحمد مصطفي

التحليل الحقيقي في تعاون الجنوب – جنوب لابد أن يركن إلى فهم القارية الاقتصادية في أمريكا الشمالية كلها وهي مسألة واضحة جداً ولا يهتم أحد بهذه المسألة كثيراً في الجنوب. ولكنني متابع لأعمال قمتها وما يريدوا الوصول إليه لأن الجنوب هو الباحة الخلفية لهم ،كما أنه سوق مواد أولية وتصريف منتجات بالنسبة لأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته أمريكا اللاتينية كنموذج خاص، لكنها تتطلب اهتماماً بالغاً من حركة عدم الانحياز. والنموذج الثاني الواضح هو الثمن المدفوع وأوروبا الشرقية سابقة العهد بكل منجزات ما حدث في أيام الكتلة السوفيتية أو انتكاستها كل هذا أخذته أوروبا الغربية بثمن مدفوع كما قيل صباحاً أن ألمانيا الغربية دفعت الثمن لاستيعاب ألمانيا الشرقية. وتوسيع الاتحاد الأوروبي على هذا النحو يجب أن يخضع إلى تحليل من جانب الجنوب - جنوب حيث يتطلب تحليل التكلفة والعائد في موضوع الأزمة ككل في إطار شكل مسلسل الأزمات. وفي هذا أزمة فهم وإدراك، فترشيد المسار مهم جداً فهي ليست أزمة مالية وانتهت. فالموضوع به أزمة إدراك عميق للتوجهات التي يشكلها الاقتصاد العالمي والعولمة على نحو إذا فلأننا ممكن أن نقع في فخ أكبر مشوه الشكل مما يحاول الأفريقيون القيام به بشكل أو بآخر.

وهناك أمر أخطر أود أن أشير إليه قبل أن نترك فكرة القارية وهو وجود حلف اقتصادي أمني عسكري كجناح للناتو مثل استراليا ونيوزيلاندا والولايات المتحدة الأمريكية فهم محور رهيب، وهذا المحور هو الذي وضع العالم بين قوسين. وفي النهاية لو تركنا موضوع القارية وجئنا إل مشاريع الحوار، تختلف عنه أنه على أرض الواقع تقول أن هذه مفردات قائمة بذاتها محسوسة ومعروفة. وإذا جئنا لفكرة الحوار، فكل دولة في أفريقيا كانت محتلة من الأوروبيين أي الأوروبي هو ولي أمره والوصي عليه. وهناك البلاد الناطقة بالفرنسية التي من الممكن أن نستغلها أو نستثمرها في إطار عدم الانحياز أو الجنوب - جنوب في حوار أسيوي أفريقي. غيرأن هناك دول أخرى مثل الصين تقوم بعمل برامج كاملة تتوسع وتتوسع وهذا مطلوب كل هذا بغرض الاستيلاء على الأسواق، فوجود حوار أفريقي لاتيني لا يضر وأيضاً وجود حوار آسيوي لاتيني .

وفي النهاية إن النماذج الجديدة في الموضوع وهى الاستيلاء على سوق أكبر وأوسع على هذا النحو مثل الصين وأفريقيا ودول عربية ودول آسيوية ودول أفريقية، وأيضاً المسار الخاص بشكل الانجاز، ما الذي يدعم فكرة فتح أسواق وتوظيف الإمكانات واستغلال الموارد على نحو رشيد ومواجهة مثل هذه الأزمة الحالية.

وأكرر أن الأمل موجود وهناك نموذج مشجع في أمريكا اللاتينية ... إلخ، والصين والهند وأفريقيا والبرازيل وجنوب أفريقيا تعتبر كتل يجب توظيفها توظيفاً أكبررشداً وأكثر عمقاً من أجل تدعيم حوار الجنوب - جنوب أو تعاون الجنوب -جنوب أو شكل حركة عدم الانحياز وهذا الأمرهام جداً. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل هذا من الممكن أن يغذي، ويغير، ويفعل، ويشغل بشكل جيد أحد الأمور، أوأحد المسارات في شرم الشيخ. وأتساءل ألا يمكن حسن التوظيف وترشيد هذه التقاربات في مواجهة القارية الاقتصادية مع خطورة عدم فهم أوعدم تقدير لإمكانات هذه الاقتصادية القارية الآن قبل أن تتزايد على نحو شرس خاصة في أوروبا، وأمريكا.

وشكراً.

ا. مختار عياش

في الحقيقة نحن نتحدث على مدار ثلاث جلسات في موضوع غاية في الأهمية. ولكن هناك موضوع مهم جداً لانستطيع أن نفصله عن حوارنا بل إننا نعتبره وهو الأهم ألا وهو السياسة أو المشروع السياسي. فلا نستطيع أن نتحدث عن المشكلة الاقتصادية أو المشروع الاقتصادي بمعزل عن المشروع السياسي. ولو أخذنا المشروع السياسي في منطقتنا العربية أو منطقة الشرق الأوسط أو حتى ما يسمي بدول عدم الانحياز، نجد أننا نفتقد إلى مشروع سياسي خصوصاً في العشر سنوات الأخيرة أو الخمسة عشر سنة الأخيرة. نجد على الساحة الآن في المنطقة العربية مشروع إسرائيلي، وربما هناك مشروع إيراني، وربما هناك مشروع تركي بشكل آخر، تلك المشاريع الثلاثة وإن كانت الرؤية العامة لها أو الشكل العام أو الشكل البرقي من خلالها سياسياً، ولكنها في العمق هى مشاكل اقتصادية بشكل أو بآخر. ما الذي يجعلنا نتحدث عن هذا بينما نفتقد إلى المشروع السياسي في منطقتنا العربية نلاحظ أمراً في غاية الخطورة والأهمية أيضاً أننا لا نستطيع أن نفصله عن الموضوع الاقتصادي حيث أن تقريباً كل قضايانا العربية إذا كنا نتحدث عن المشكلة الفلسطينية أو المشكلة اللبنانية أو حتى دارفور أو حتى الصومال أو موريتانيا، معظم المشاكل السياسية داخل المنطقة العربية أو منطقة الشرق الأوسط عموماً هي المواضيع التي تأخذ طابع التدويل.

فالمشكلة الفلسطينية أخذت طابع دولي وأصبح الحل فيها في نطاق خارجي بعيداً عن المشروع العربي أو بعيداً عن الوطن العربي أو بعيداً عن الرموز العربية. ولو أخذنا القضية السورية أو القضية السورية اللبنانية نلاحظ أنها أخذت طابع التدويل وتداعياتها

وصلت لما يسمى بالمحكمة الجنائية الدولية التي بدأت ذات طابع سياسي وأنتهت إلى مسألة شبه قانونية. ولو نظرنا إلى المشكلة في السودان نلاحظ أيضاً أن مشكلة دارفور في الأول هي مشكلة سياسية ثم تحولت إلى موضوع اقتصادي.

ولو نظرنا إلى ما يطرح على الساحة من وجود احتياطي البترول في دارفور كبير أو ما إلى ذلك من هذا القبيل.

مما طرح على المنصة نستطيع أن نتحدث حول كيفية أن نصل إلى مشروع سياسي تتمكن قوانا خلاله من أن تتوحد وينعكس ذلك على إيجاد مشروع اقتصادي بين الدول العربية أو بين دول الجنوب - جنوب أو بين محيط منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. فهل نستطيع أن نلملم تفرقنا أم كل يبكي على ليلاه؟ فنجد مشروع سعودي منفصل وآخر مصري منفصل، هل تستطيع أن تقوم دول عدم الانحياز، ومنظمة مثل المنظمة العظيمة التي نحن بصدد هذه الندوة الخاصة بها أن ينبثق عنها مشروع أو مجموعة توصيات تستطيع أن تحيل هذه التوصيات إلى القيادات السياسية المسؤولة حول مشروع اقتصادي نستطيع أن ننهض به بعيداً عن نهب ثرواتنا وبعيداً عن الاستنزاف المتنامي والاستنزاف القادم للثروة العربية خصوصاً ونحن نتحدث عن الثروة البترولية.

وشكراً.

ا. حلمي شعراوي*

شكراً سيادة الرئيس. وأود أن أنوه أننا إذ كنا بصدد التوصل إلى صياغة ما معبرة عن بلدان الجنوب يجب ألا نضع في اعتبارنا بالضرورة مشكلة التمايزات بين بلدان الجنوب نفسها، فهذه مشكلة استمرت ولن تعالج سوى بالفكر السياسي أو اتخاذ موقف فكري واضح من النخب السياسية والنخب القائدة، لكن لابد من فكر وراء هذه الحكاية. وأعطي مثالاً على بداية حركة بلدان الجنوب مع بعض وهو باندونج حيث أن باندونج رمزاً بالنسبة لنا جميعاً بالتلاقي في إطار حركة التحرر الوطني لمواجهة الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية.. إلخ. إذن بقيت فينا روح باندونج كما نسميها جميعاً حتى الآن لكن ما يزداد داخل باندونج كان مستمراً دائماً يضيق ويتسع. على الرغم من ذلك تعالج هذه المسألة بعناية كافية في هذه الفترة ونحن نحاول حلها الآن واعتقد أنه مطلب أساسي لروح باندونج وهذا يحترم روح التراث الفكري لدول الجنوب بأن يذكرنا بروح باندونج. وأقصد بأن نلبي للمسألة الروحية هذه أو المبدئية مطلبها لأن التمايزات اليوم في آسيا وجنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية كبيرة ولا نستطيع أن نقول بسهولة هذه كتلة الجنوب دون أن يكون هناك فكر وراءها. وبالمناسبة أنا لا أقول شيئاً مثالياً فنحن أمامنا

---

* مدير مركز البحوث العربية والأفريقية.

واقع في أمريكا اللاتينية البلوفارية ووحدة فكرية شبيهة بحركات العهد السابق. ونجد الآن وبدون أي حرج زعامات وحركات سياسية تعلن أن البلوفارية حركة تحرير جديدة لجنوب أمريكا الجنوبية من أمريكا الشمالية والإمبريالية الأمريكية. إذاً من الممكن أن نعيد التذكير بالمناطق المختلفة بهذه الحركات ولا نستنكرها. فمعظم المثقفين لديهم قدرمن السخرية باستحالة ذلك، لكن الواقع يقول أن هذا ممكن.
لذا أرجو أن يشار في أي بيان صادر أن التكتلات التي سبق أن أتاحت الظروف إعلانها أو تكوينها مثل التعاون العربي والأفريقي وغيره ضمن الفكرة التي كان مشار إليها الآن عن المشروعات السياسية، وألا يغيب مشروع التعاون العربي الأفريقي كنموذج للاقترابات الطبيعية في بلدان الجنوب. وبهذا الصدد نحاول نحن مجموعة المثقفين الآن أن نذكر بإمكانية وجود نوع من الديمقراطية في بلدان الجنوب،.مثل الكتلة العربية الأفريقية وهى محاولة نذكر فيها أيضاً ما صدر عن التقرير الأساسي والفكري الشهير في أواخر السبعينيات، والتقرير الذي صدر أيضاً برئاسة نيريري في أواخر الثمانينيات عن الأزمات الكبري.
ونحن في أزمة مماثلة تحتاج لنوع من البيان وليس خطابه لكن بلدان الجنوب لها بياناتها ولها تقاريرها. أرجو أن نشكل كتلة في مركز البحوث من المثقفين والمفكرين لنعلن هذا وأن التضامن الأفريقي الآسيوي يستطيع أن يساعد في إثارة مسائل الكتل سواء التعاون العربي الأفريقي أو غيره من الكتل. أرجو أن يكون ذلك في ذهن العمل الأفريقي الآسيوي في المرحلة القادمة وأظن عدم الانحياز هو شعار عام و لكن في ذاته لا يعطي كثيراً.

ا. نوري عبد الرزاق
شكراً للأستاذ حلمى، في الحقيقة لقد أثرت نقاطاً هامة للغاية. فقد اطلعت في الواقع على أعمال مؤتمر باندونج ١٩٥٥، بل ودرستها بالفعل وكان هناك اختلافات كبيرة، فعلى سبيل المثال أن ممثل العراق الوزير فاضل جمال في ذلك الوقت رفض فكرة الموقف الحيادي وكان الانتماء للغرب والمعسكر الغربي، وعندما عقد اجتماع كولومباو قبل باندونج الذي دعا إليه رئيس وزراء سيلان كان موالي لبريطانيا ١٠٠٪. لكن بغض النظر عن تأيدنا لهؤلاء القادة أو الخلاف معهم فقد كان عندهم فكر إستراتيجي بمعنى أنهم يعرفون حدود الخلاف ويعرفون حدود الحركة فالبيان صدر بالإجماع، لكن الخلافات وهي النقطة التي أثارها الأستاذ حلمي .هو الخلاف وتعدد الأفكار، ومن ثم أتت الوحدة الأوروبية والتي وصلت الآن لمرحلة متقدمة. فقد صارت أوروبا دولة واحدة وعملة واحدة تقريبا في حين أن الخلافات التي بين الدول الأوروبية لا تعد ولا تحصى منها الزراعة وقضايا عديدة. ونحن نحتاج إلى قيادات كاريزمية لديها رؤية

إستراتيجية لكن عندنا كارثة الأحزاب وكارثة الهجرة وعندنا الآن كارثة القيود وبالتالي فنحن نحتاج إلى مراجعة جذرية وشاملة بمعنى أن الجبهات التي تكونت في نهاية الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وأنت أدرى مني كانت تحمل خلافات بعناصرها لكن عنصر الوحدة، وعنصر الإستراتيجية المستقبلية كان يجمعنا. ويكفي أن ننظر للوضع الآن. لذا فإنا أؤيدك تأيداً كاملاً في هذه النقاط، لكن تحقيقها يحتاج إلى جهود كبيرة ليست بالهينة.

ا. سمير مصطفي

شكراً سيادة الرئيس. وفي الحقيقة أريد أن أوطئ المداخلة الخاصة بي. فإن وجود مجموعة العشرين اليوم يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك- في دورتها الماضية ودورتها في الصيف القادم- أنه انهيار للهيمنة المالية للولايات المتحدة ومركزيتها المالية، مثل ما سقطت أسطورة التفوق العسكري بانتكاستها في العراق وأفغانستان، وعدم نجاحها في الحد من التفوق النووي في كوريا الشمالية والعراق. ومثلما جرت العادة فإن العالم كله ربما دول الجنوب بشكل بارز يستغرق إيقاظ وعيها ضد الأخطار والتهديدات عقوداً طويلة، وقد حدث هذا من قبل مع العالم عندما انتظرنا عشرين سنة ١٩٧٢ -١٩٩١ لكي ننقذ وعي العالم في مؤتمر البيئة العالمي في استوكهولم ١٩٧٢، ولكي نوقظ وعي العالم إزاء التدخلات المريضة للإنسان التي ترمل هذه البيئة الهشة. يبدو أن علينا أن نستغرق أيضاً عقوداً كثيرة لكي نوقظ وعي دول الجنوب من الأخطار والتهديدات المحيطة بها.

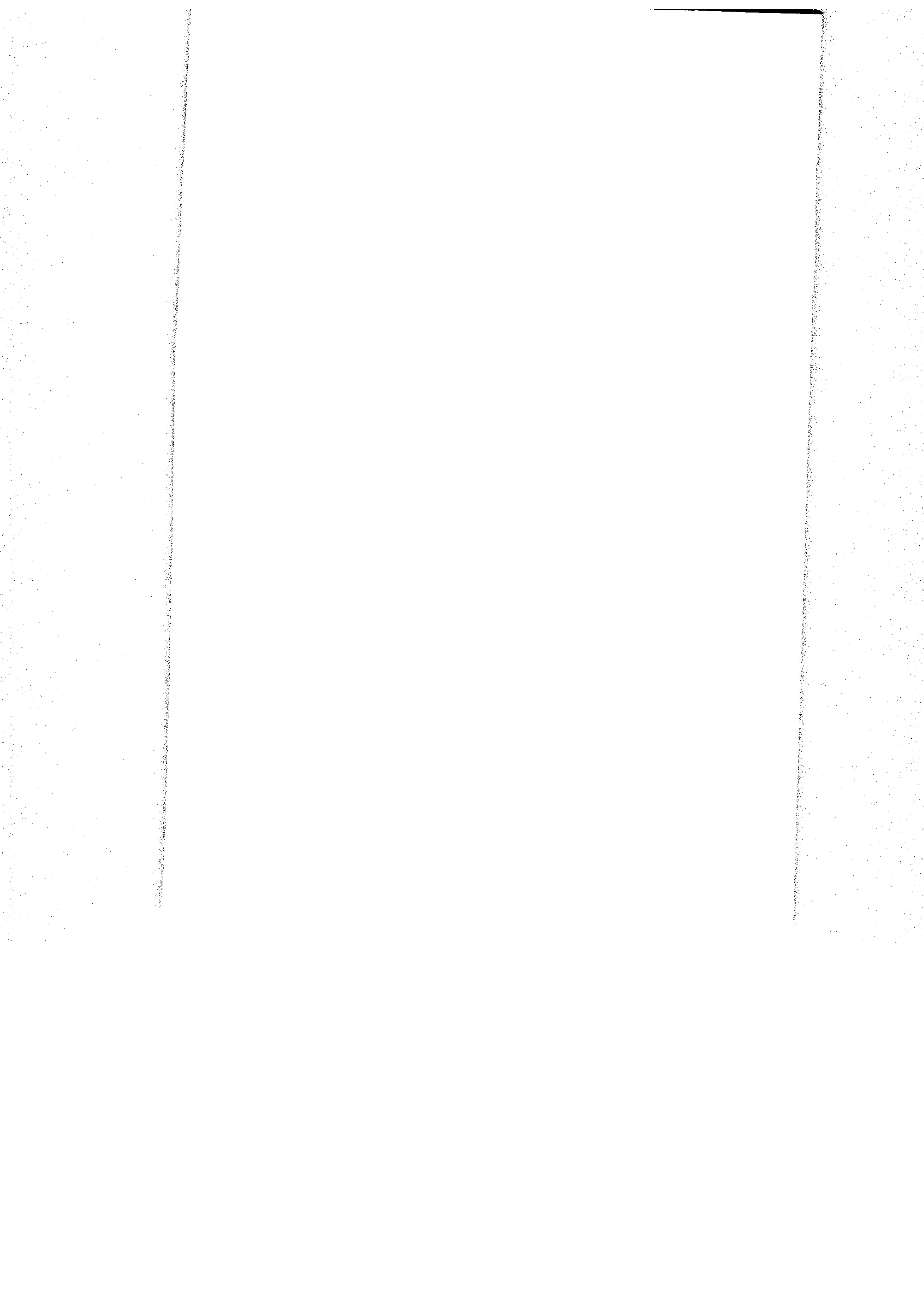
وسوف أدلل على كلامي بما لدى من أدبيات موثقة في مجلة الشئون الدولية الأمريكية، إذا أراد أحد من الحضور أن يطلع عليها ، فيجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حريصة على إيقاظ بؤر التوتر والنعرات القبلية والعرقية بالتحديد في القارة الأفريقية. وأبرز مثال على ذلك هو التمهيد المستمر من سنوات طويلة بخصوص المثلث المعروف بمصر والسودان وليبيا أو الخرطوم – القاهرة - طرابلس، وكانت الولايات المتحدة تنظر لهذا المثلث في الحقيقة على أنه مثلث واعد جداً لأن قاعدة الموارد فيه متمثلة في البشرأي المخزون البشري في مصر ومخزون الأراضي الـ ٢٠٠ مليون فدان قابلين للاستصلاح في السودان ورأس المال القادم من ليبيا. ولو استخدم هذا المثلث الاستخدام الأمثل للقاعدة المتمثلة في الموارد البشرية، والموارد الأرضية، والموارد الرأسمالية كان من الممكن أن يسهم إنتاجه من الغذاء في حل كثير من مشكلات الغذاء وارتفاع فواتير الغذاء في الجهات المحيطة بهذه المنطقة. لكن العمل على ضرب ليبيا مبكراً بالإضافة إلى الصراع الموجود في الجنوب، ناهيكم عن الصراع الموجود الآن في دارفور دون أن ننتبه على وجه الإطلاق، وكل هذا مذكور في الأدبيات المتاحة والموجودة لدي.

في الحقيقة اعتقد أنه لابد من إيقاظ وعي دول الجنوب للتهديدات المحيطة به. لأنه في جملة من التهديدات نتحدث عن تهديدات مائية، وقد سمعت قبل أيام على قناة الجزيرة أحد وزراء الجنوب وهو يتحدث عن أنه في حالة تكوين دولة مستقلة في الجنوب وسوف يطرح مرة أخرى موضوع تقسيم المياه بين مصر ودول الجنوب. واستناداً إلى القواعد الجديدة، فهناك في الخفاء صراعات يتم تسخينها وتهديدات في الأفق دون أن ينظر إليها وهناك مثلثات مع بعضها مليئة ببؤر الصراع والتوتر، ليكون هناك الصومال وأريتريا وغيرها، وبؤر أخرى مثل موريتانيا ودول الجوار. وعلينا أن نطور آلية لفض النزاعات الأفريقية وتبصير دول الجنوب بحجم هذه التهديدات ونوعيتها من مؤسسات مسؤولة ولتكن مؤسسة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.
وشكراً.

ا. نوري عبد الرزاق

النقاط التي ذكرتها بالغة الأهمية فنحن نحتاج إلى أن يكون هنالك وعي تام بما يجري حولنا ونحتاج إلى تقصي أكثر.
في ختام هذه الجلسة سنحاول إصدار أعمال ومناقشات هذه الندوة حيث أعتقد أن النقاش غني وثري بأفكار عديدة كثيرة. وأنا اعتقد أن كل ما تفضلتم بالإدلاء به من وجهات نظر مختلفة هي الحاجة الملحة إلى تعميق النقاش وإيجاد منتديات وتشجيع المثقفين كي يخوضوا هذه المناقشات من أجل التوعية. واعتقد أنه في هذه المرحلة مسائل كثيرة يجب أن نعيد النظر فيها وأن نرجع إلى المبادئ التي من الممكن في مرحلة ما أن تقودنا نحو الأمام.
وشكراً.

مائدة مستديرة
بحث آفاق تطوير حركة التضامن فى ظل الوضع العالمي الجديد
رئيس الجلسة :ا. نوري عبد الرزاق



منظمة التضامن في مواجهة التحديات الجديدة

عقد المؤتمر لثامن لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية بعد انقطاع دام لمدة عشرين عاماً منذ المؤتمر السابع . خلال هذين العقدين ، شاهدنا حدوث تغيرات هائلة بالعالم والتي كان لها تأثير قوي على الحركة الأفرو آسيوية استلزم هذا التغيير من المؤتمر الثامن أن يضع توجهاً مختلفاً تمشياً مع التحديات المتعددة التى تبزغ من الأوضاع الجيوساسية .

تستند البنية القديمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية إلى مجموعة من الممثلين المنتخبين من اللجان الوطنية في البلدان الأفريقية والآسيوية . تحولت معظم اللجان الوطنية التي كانت حركات تحرر خاصة في أفريقيا إلى أحزاب سياسية حاكمة وبالتالي تطابقت السياسات التي انتهجتها تلك اللجان مع الحكومة ، ولم يؤدي هذا الاتجاه إلى أى استقلال في اللجان الوطنية.

وفي ظل الظروف الجديدة حيث تطورت تكنولوجيا المعلومات بشكل سريع ، شغلت مجموعات المجتمع المدني المستقلة ذات الفكر المستقل فضاء المناظرات العامة وساعد هذا على التفاعل بين مختلف الاتجاهات السياسية بما في ذلك الأفكار السياسية المتناقضة التي هي المكونات الأساسية لإثراء النظرة المستقبلية لمنظمة التضامن.

لقد لاحظنا من خلال خبراتنا أن اللجان الوطنية التي تشكلت فقط في جنوب آسيا تقوم على مبدأ الاستقلال عن الحزب والتحالف السياسي الحاكم.

بزغت هذه الروح من مبادئ باندونج لحركة الدول النامية لتوجيه النقد لسياسة الحكومة وتمكين المجتمع المدني من تشكيل قاعدة شعبية لعمل المراجعة والتوازن الضروري.

من خلال الخبرات المتنوعة، وجدت منظمة التضامن أن الحركة لايمكن أن تكون محصورة فقط في حدود ضيقة للجان الوطنية حيث أن اختلاف المجتمع المدني يوفر ظهور العديد من المؤسسات التي يديرها الأقسام المستنيرة من الطبقات الاجتماعية .

مدت منظمة التضامن يدها إلى هذه المؤسسات لتكون جزءاً من الحركة ليس فقط لتوسيع رؤيتها ولكن أيضاً للمساهمة بشكل أفضل وأكثر ثراءاً . إننا نعلم جيداً أنه مع الاستخدام الواسع لشبكة الإنترنت وأجهزة الاتصالات الحديثة، نستطيع إيصال الرسالة إلى الأغلبية العظمى من الشعوب الذين يمكن أن يتفاعلوا معنا.

بينما تعد المنظمة جزءاً لايتجزأ من حركة عدم الانحياز ، تحتاج منظمة التضامن إلى التطور لإثراء حركة عدم الانحياز بالمشاركة ذات المعنى في العملية الفكرية ولذلك قدمت منظمة التضامن مساهمات لمنتدى حركة عدم الانحياز في مجال التنوع الثقافي في المؤتمر الوزاري الذي عقد في طهران وحول تعاون الجنوب جنوب في ماليزيا وقمة آسيا أفريقيا في جاكرتا.

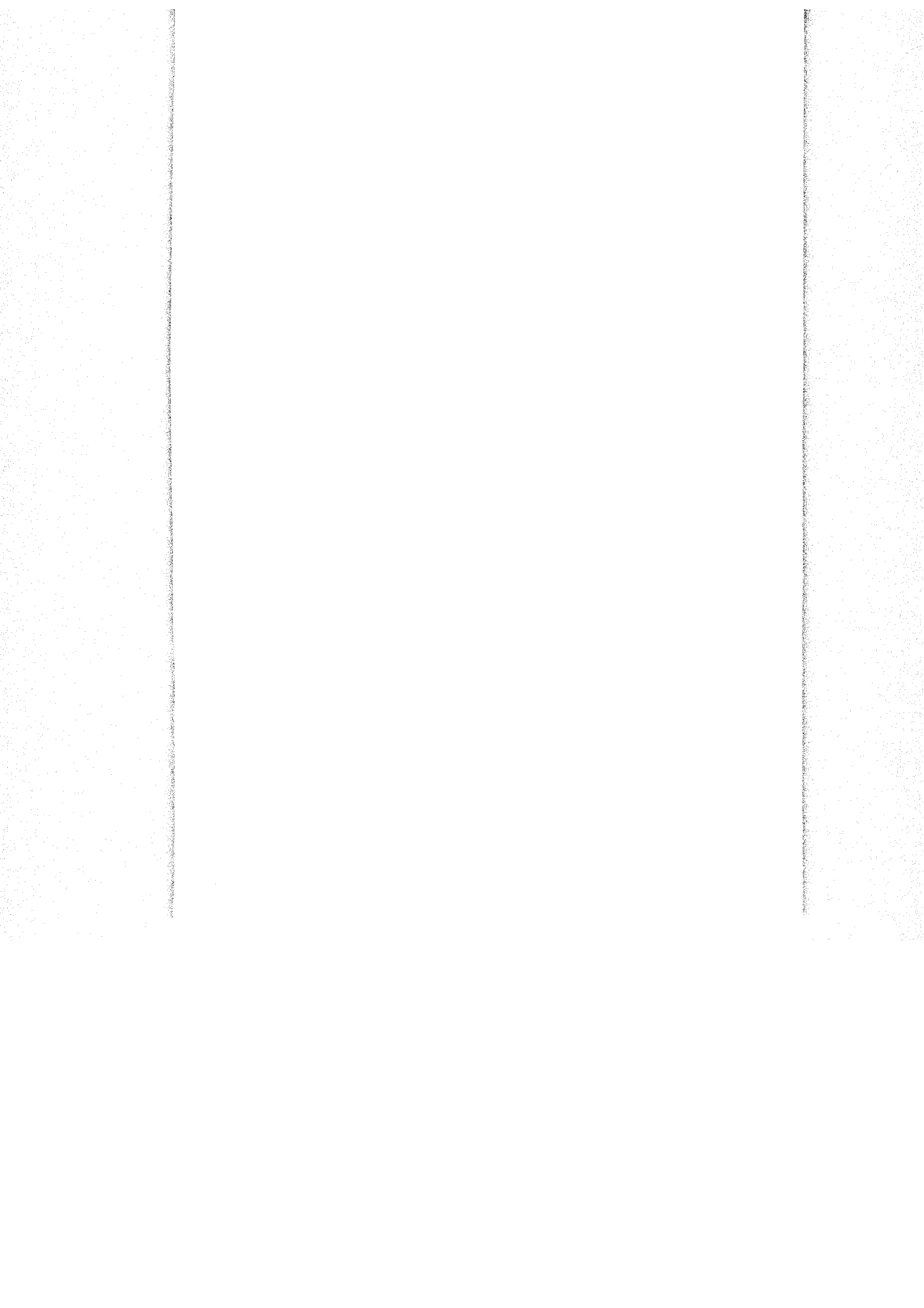
أشارت منظمة التضامن مراراً وتكراراً في اجتماعات حركة عدم الانحياز إلى الحاجة إلى حشد الدعم لمنظمات المجتمع المدني.

لذا يمكن تنفيذ المعايير الديمقراطية في الحكم للبلدان الأعضاء إننا نرى أن الخروج عن هذه القواعد سيفتح الطريق لمزيد من الفساد واستمرار التخلف ومنع التطورات السليمة في جميع المجالات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والنقل والزراعة والأمن الغذائي ووسائل المواصلات .... الخ

إننا نؤكد مرة ثانية أن يأتي نزع السلاح التام على رأس الأولويات وأن يقتصر الحصول على الأسلحة على الاحتياجات الأمنية فقط. وأخيراً ، وليس آخراً تحتاج سياسة الدولة أن تكون من أجل مجتمع سلمي و عادل.

المرفقات

* السفير / أنجيل دالماو فرنانديز
* م . سعد الطويل
*جدول الأعمال
*قائمة المشاركين



السفير/ أنجيل دالماو فرنانديز*

أتقدم بالشكر لمنظمة التضامن لجذب انتباهنا تجاه تلك القضايا الهامة كتلك التي ينطوي عليها عنوان هذه الندوة " الأزمة المالية العالمية وأثرها على دول عدم الانحياز – تعاون الجنوب جنوب " وسأركز على القضية الثانية.

يعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب مطمح قديم للبلدان التي نعرفها بدول العالم الثالث ويمكننا أن نرى ذلك من خلال أمثلة قليلة ولكنها ضرورية: نشأة جامعة الدول العربية في مارس ١٩٤٥ بست دول أعضاء حتى اكتمل عددهم ٢٢ عضواً، ومؤتمر باندونج الذى لا ينسى في ١٩٥٥ والذى يعد حدثاً تاريخياً ذا صلة بالتضامن الأفروأسيوى والقرار الذي اتخذ بإجماع حول إدانة كافة أشكال الاستعمار.

اليوم نحن ننظر حولنا في العالم وندرك كم تحتاج دول الجنوب إلى الحفاظ على روح باندونج بالرغم من انتهاء الاستعمار باستثناء حالات قليلة. لكن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة أو الشعوب أصبح أكثر سوءً وأصبحت حاجة شعوب الجنوب إلى توحيد نفسها لانتزاع حقوقها أكثر إلحاحاً مما كانت عليه في الماضي في ١٩٥٥.

وكما نعرف جميعاً، تأسست حركة عدم الانحياز في ١٩٦١ في بلجراد والتي تعد أحد أهم جهود تعاون الجنوب جنوب. رأت الدول الشمالية هذه الحركة تهديدا لطموحها الأناني وعملت تلك الدول منذ ذاك الحين ضد عنصر حاسم في حركة عدم الانحياز ألا وهو الوحدة، والوحدة هو ما تحتاجه حركة عدم الانحياز مهما كلف الأمر.

وباتباع نفس النهج لتعاون الجنوب- جنوب، تأسست منظمة الوحدة الأفريقية في ١٩٦٣، وواصلت منظمة الوحدة الأفريقية التي أصبحت في عام ٢٠٠٢ الاتحاد الأفريقي جهودها لتحويل نفسها إلى هيئة قادرة على حماية المصالح العليا للقارة الأفريقية والتي نأمل يوماً ما أن تصبح حالة نموذجية لتعاون الجنوب- جنوب. قد يبدو هذا يوماً بعيداً، ولكن كل شئ يعتمد على الإرادة السياسية للدول المعنية بتحقيق هدفها المنشود. حيث تفضى المشاكل الكبرى إلى حلول كبرى وتعد الأزمة المالية الاقتصادية الحالية للنظام الرأسمالي هى مشكلة كبيرة للغاية بالنسبة للعالم على اتساعه غنياً وفقيراً.

نشأت مجموعة ٧٧ والصين في ١٩٦٤ كنتاج سياسي منطقي للأونكتاد وتمتلك تلك المجموعة إلى جانب حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية واتحاد دول أمريكا الجنوبية والبديل البوليفارى للأمريكتين (البا) والجماعة الكاريبية فضلاً عن غيرها من الهيئات الحكومية من الجنوب القدرة على أن تصبح قوة هائلة إذا استطاعوا العمل في تعاون الجنوب- جنوب بشكل متكامل.

---

* سفير دولة كوبا لدى جمهورية مصر العربية.

إنها دول الشمال هي التي تحتاج الجنوب أكثر وليس العكس. ظهرت وقت متقارب نماذج لمحاولات تعاون الجنوب- جنوب مثل : إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا في عام ١٩٧٦، ومنظمة المؤتمر الإسلامى في ١٩٦٩، جماعة الأنديز (أمريكا الجنوبية) في ١٩٦٩ ، والجماعة الكاريبية في ١٩٧٣ واتحاد الأمم الأفريقية الجنوبية ٢٠٠٨ .... إلخ.

عقدت أول قمة لبلدان الجنوب في هافانا – كوبا عام ٢٠٠٠. حيث شاركت وفود من ١٣٢ دولة وتم إقرار برنامج هافانا بهدف تحسين التعاون بين دول وشعوب الجنوب.

إنطلاقاً من هذه الأمثلة القليلة على الرغم من أهميتها ، فليس من الصعب أن نقرنها بالضرورة التي تفرضها الحياة نفسها لعمل شئ لصالح مثل هذا التعاون، تعاون ليس مرتبط بظروف اقتصادية ومالية أنانية أو تعاون يسترشد بالطموحات السياسية التي غالباً ما تبرز عندما تتعامل دول الجنوب مع دول الشمال. قد تكون هناك استثناءات لهذه القاعدة ولكنها استثناءات فقط لإثبات القاعدة.

ومن المفهوم أنه لا يمكن استبعاد تعاون الجنوب شمال، مع ذلك يميل تفكيرنا إلى اتجاه أن يصبح تعاون الجنوب- جنوب أولوية لدولنا وليس فقط أمنية أو إعلان إذا أردنا يوماً ما تحرير أنفسنا من نير الظلم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المفروض علينا من قبل الشمال الغنى في عالم يقوم على الاعتماد المتبادل أكثر من أي وقت مضى.

بالنسبة لبعض بلدان الجنوب ومن بينهم كوبا، ينبغى أن يصبح تعاون الجنوب- جنوب هو البديل الرئيسى لتحقيق التنمية المستدامة وليس مجرد ضرورة حتمية لإكمال تعاون بين الجنوب والشمال. إن القبول بأن تعاون الشمال جنوب أمراً أساسياً لمصلحتنا فإن هذا يعني القبول بالمصير المحتوم للجنوب والتعامل على أننا أمم درجة ثانية بينما الحقيقة هي أن دول الجنوب تمتلك جميع الإمكانات اللازمة لأن تصبح قوة هائلة قادرة على التغلب على أكبر التحديات. إن ما نحتاجه لتحقيق هذه الغاية في المقام الأول هو التفاهم السياسي لإمكانياتنا الحقيقية والهائلة وثانياً امتلاك الإرادة السياسية للتحرك بصورة حاسمة وموحدة في هذا الاتجاه.

يشير الانهيار الكامل للسياسات النيوليبرالية التي فرضها الشمال الغني خلال عقود على معظم دول الجنوب إلى الحاجة إلى النظر في مكان آخر بحثاً عن التنمية ربما لا يكون هذا دليل كافي ولكننا شهدنا الاهتزازات الهائلة التي لحقت بالنظام الرأسمالي.

منذ عشرين عاماً، اعتبر منظرو الرأسمالية أن تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية المعسكر الاشتراكي الأوروبي هو نهاية التاريخ.

ماذا يمكن أن يقول هؤلاء المنظرون الآن عن إفلاس البنوك والشركات الكبرى الشهيرة بهذه الطريقة والسرعة والتي لا يستطيعون فهمها على الوجه الصحيح أو حتى القيام بإيقافها.

إن السوق الذي يسلم الكثيرون بأنه رب المجتمعات الأكثر قوى أصبح هدفاً للتدخلات

الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، قلب الرأسمالية، وأيضاً في معظم الدول الغنية يعمل خبراء الاقتصاد لديهم الآن في محاولة لإيجاد حلول ولكن بدون جدوى.

لن ينهار النظام المالي كلياً في الوقت الحالي لعدم وجود نظام بديل يحل محله. لكن مصير الأنانية الاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي باعتبارها عموده الفقري كذا عادات الاستهلاك غير الطبيعية هو الفناء . في يوم ما علينا الاختيار بين الاثنين ولكن يستطيع أي فرد أن يحرز أن البشرية لن تختار الأسوء لنفسها.

بعد ذلك، سوف يظهر نظام اقتصادي اجتماعي بديل يتسم بالإنسانية والمعقولية والاستدامة كحل، نوع جديد من الاشتراكية ولن يكون هناك مخرج غير ذلك.

م/ سعد الطويل*

الزراعة في مصر في مواجهة الأزمة العالمية

كان نصيب الفرد في مصر من مساحة المحصول في خمسينيات القرن الماضي حوالي نصف فدان ثم انخفض إلى أقل من ربع فدان حالياً، كما انخفض نصيب الفرد من مياه النيل في نفس الفترة من حوالي ٢٢٠٠ متراً مكعباً سنوياً إلى حوالي ٨٤٠ متراً مكعباً أي ما يقل عن حد الشح المائي (١٠٠٠ متر مكعب في العام). ومنذ إنشاء السد العالي تستهلك مصر من مياه النيل ما يقرب من ٧٠ مليارا من الأمتار المكعبة أي أننا نستهلك جزءً من حصة السودان التي لا يستخدمها حالياً ولكن سيأتي اليوم الذي يطلب فيه السودان حصته بالكامل.

وحتى السبعينيات كان يُعمل بنظام الدورة الزراعية الإجبارية أي أنه كانت تُزرع في الأرض محاصيل متنوعة (القطن والقمح والذرة والأرز وقصب السكر والبرسيم والفول الخ) بنظام يضمن توفير أغلب الاحتياجات الغذائية ومحاصيل التصدير الرئيسية، مع المحافظة على إنتاجية الأرض حيث لا تزرع المحاصيل المجهدة للأرض متتالية، ولكن تتخللها المحاصيل المقوية مثل البرسيم والفول. وهذا النظام كان سارياً قبل ١٩٥٢، أي أنه ليس من مخلفات عبد الناصر! كما أنه يُعمل به في مشروع الجزيرة في السودان.

أما اليوم، ونحن نواجه منافسة عالمية شرسة من دول الغرب المنتجة للحبوب مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا التي تبيعها بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج في مصر – بفضل الميكنة الكاملة – يطلب منا البعض التوقف عن زراعة القمح والذرة والتوجه لزراعة الفراولة والأسبراجوس والزهور للتصدير لأوروبا! بل إن الحكومة تطبق هذه السياسة بالفعل فقد توقفت عن تحديد أسعار تسلم القمح مقدماً حتى توقف الكثير من الفلاحين عن زراعته هذا الموسم، ثم عادت وحددت أسعاراً غير مجزية لمن غامروا وأنتجوه.

وفي الوقت نفسه أعلن وزير المالية خفض اعتمادات الدعم في الميزانية الجديدة نظراً لانخفاض الأسعار العالمية للقمح أي أنه يخطط للاعتماد المطلق على الاستيراد، ولا بأس أن نصنع خبز التموين المخصص للفقراء من القمح الفاسد الذي يتفضل باستيراده كبار المستوردين!

ونفس السياسة تُتبع في حالة السكر، فزارعو البنجر لم يتقاضوا بقية أثمان ما وردوه لشركة السكر لأن مخازن الشركة مكدسة بالإنتاج في حين تمتلئ الأسواق بسكر استورده كبار المستوردين بالأسعار الأرخص، وليذهب الفلاحون والمنتجون المصريون للجحيم!

---

* مهندس ومترجم.

وحتى القطن الذي كان المحصول الأول فقد توقف الفلاحون عن زراعته بسبب منافسة القطن الأمريكي الذي يحصل زارعوه على دعم حكومي قدره ٤ مليارات دولار في العام.
وفي الوقت ذاته يتكالب الفلاحون على زراعة الأرز لارتفاع ثمنه في السوق عن القمح مع أن إنتاج الطن من الأرز يستهلك ثلاثة أضعاف ما يستهلكه إنتاج طن القمح من الماء.
والخلاصة أن السياسة التي تتبعها الحكومة حالياً تحت توجيهات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية تؤدي إلى خراب الزراعة الفلاحية، وانعدام الأمن الغذائي للبلاد، ولم يقل لنا أحد أين سنجد الموارد لاستيراد احتياجاتنا من الغذاء، في حين تعاني صناعاتنا من تهالك المعدات لتوقف الصيانة والتجديدات منذ اتباع سياسات التكيف الهيكلي والخصخصة. وبالطبع فقد توقفت الحكومة عن أية استثمارات إنتاجية تطبيقاً لنفس هذه السياسة، أما القطاع الخاص فلا يتوسع إلا في صناعات الأسمنت (المملوكة كلها تقريباً للاحتكارات الأجنبية) والسيراميك الملوثة للبيئة، وتجميع السيارات التابعة تماماً للأجانب.
وماذا عن نصف سكاننا في الريف (٢٧% من القوى العاملة في مصر هم من صغار الفلاحين والعمال الزراعيين)؟ هل هناك مجال للهجرة لأوروبا أم نتركهم يتسللون في قوارب متهالكة ليصير نصفهم طعاماً لأسماك المتوسط؟ أم سندفعهم للذهاب لدول الخليج كما فعل السادات بالرغم مما تعانيه من انكماش رهيب تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية؟

الحل الأساسي يتمثل في عزل اقتصادنا الزراعي عن السوق العالمي، ومن حسن الحظ أن محادثات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية لم تصل لنتيجة بسبب مقاومة بقية بلدان العالم الثالث لإملاءات الدول الكبرى، وعلينا أن نتمسك بمواقفنا حتى وإن كان فيها تحدٍ للمنظمة.

وعلينا إذن أن نخصص المساحات الكافية لإنتاج القمح والذرة بما يكفي احتياجاتنا أو على الأقل ٩٠% منها، وأن تتسلمها الحكومة من الفلاح بأسعار تغطي التكلفة الحقيقية وتعطي هامش ربح مناسب.

كذلك يجب تحديد المساحة المزروعة بالأرز بما يزيد قليلاً عن حاجة الاستهلاك المحلي ليترك هامشاً صغيراً للتصدير. علينا إذن أن نوازن بين سعر تصدير الأرز وكمية الماء المستخدم في الزراعة. علينا أن نفهم أننا في الواقع نصدر مورداً نادراً هو الماء، ونتوقف عن الخضوع لأسعار السوق العالمية للمنتجات أو المحاصيل فظروف الإنتاج تختلف من بلد لآخر. ومن يزرعون الأرز في بلدان جنوب وشرق آسيا يعتمدون على الأمطار الموسمية الغزيرة التي كثيراً ما تغرق بلدانهم.

بالنسبة لاحتياجاتنا من السكر يجب أن نركز على إنتاجه من البنجر الذي لا يحتاج إلا لأربعين في المائة من كمية الماء بالمقارنة بقصب السكر. ولكننا لا يمكن أن نلغي زراعة

القصب تماماً، ففي قنا يوجد مصنع للورق من مصاصة القصب ولا يعقل أن نغلق هذا المصنع الحديث نسبياً. ولذلك يجب أن نستمر في زراعة ٢٥٠ ألف فدان بالقصب في محافظة قنا وحدها حتى تستمر صناعة السكر والورق هناك. ويجري التوسع في زراعة البنجر في مناطق كفر الشيخ حيث توجد مصانع مناسبة له هناك. كذلك يمكن زراعة البنجر في المنيا حتى لا تتوقف مصانع السكر القائمة بها، ويجري تعديلها لاستخدام البنجر، وأيضاً تحديثها.

ولا يمكن التحكم في الزراعة وحمايتها كما وضحنا إلا بإعادة الدورة الزراعية الإجبارية كما كانت وإلغاء الحرية المطلقة التي قررها السادات. ومن ناحية أخرى يجب، على الأقل، إعادة **فرض حد أعلى على الإيجارات الزراعية التي ارتفعت عشرين ضعفاً** (الدكتور كشك، في تحديات ثقافية) منذ إلغاء قانون الإصلاح الزراعي في التسعينيات، وهي تمثل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج المرتفعة والتي تجعل زراعتنا غير منافسة في السوق العالمي.

وأخيراً وليس آخراً، يجب التركيز على التوسع في الصناعة فهي المجال الوحيد القادر على امتصاص فائض الأيدي العاملة في الريف. فكما رأينا نحن لدينا ندرة في الأرض القابلة للزراعة، وندرة أشد منها في المياه، ولا يمكن استيعاب الزيادة السكانية المستمرة إلا بالتوسع المخطط في الصناعة، بحيث تستوعب بشكل تدريجي ومخطط فائض السكان في الريف.

وبالطبع لا يمكن الاكتفاء بدور القطاع الخاص في هذا السبيل، ولكن لا بد من دور قيادي للدولة بحيث تقيم صناعات مختارة توزع على محافظات مصر حتى تقود القطاع الخاص في عملية تصنيع موجهة.

ويجب أن يُمنع نهائياً إقامة المصانع على الأرض الزراعية ولا تعطى تراخيص بإقامتها إلا على أراضي الظهير الصحراوي، فيمكن مثلاً إنشاء مصانع لتصنيع المنتجات الحجرية والزراعية، والكيماويات اللازمة للزراعة لكل محافظة من محافظات الصعيد على طول محور عرضي يمتد في الصحراء مع التوسع في التصنيع، ويتضمن المساكن لعمال المصانع الجديدة، وبالتالي الخدمات اللازمة لهم، وبذلك يمتص تدريجياً الزيادة في سكان الريف سواء الحالية أو المترتبة على التحديث التدريجي للزراعة. كذلك يجب التحكم في أسعار الأسمدة والكيماويات اللازمة للزراعة فقد **ارتفعت عشرين ضعفاً خلال ٢٠ سنة** (كشك، المصدر السابق). ولدينا سوق كبير نسبياً يسمح بإقامة صناعات ذات حجم ناجح اقتصادياً.

وعلينا كذلك التركيز على البحث العلمي لإنتاج البذور المحسنة والمحاصيل التي تتحمل الملوحة وتحتاج لمياه ري قليلة كالتي كان الدكتور الراحل أحمد مستجير قد حقق نجاحاً كبيراً في إنتاجها وتوقفت الآن، وبدلاً من ذلك تقوم هيئات البحث العلمي لدينا بإجراء التجارب الحقلية الواسعة على المحاصيل المعدلة جينياً لحساب الشركات الأمريكية!

علينا باختصار أن نتبع سياسة تنمية وطنية شاملة تعتمد أساساً على الذات، وتحاول بقدر الإمكان تجنب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على بلادنا، مع التركيز على التعاون مع بقية البلدان العربية، ونظرائنا من بلدان الجنوب.

جدول أعمال ندوة
الأزمة المالية العالمية وأثرها على دول عدم الانحياز
تعاون الجنوب- جنوب
١٨-١٩ /٥/٢٠٠٩

اليوم الأول : الأثنين ١٨/٥/٢٠٠٩

٠٠ر٩-٣٠ر٩ **تسجيل**

٣٠ر٩- ٣٠ر١٠ **الجلسة الإفتتاحية**

- كلمة رئيس المنظمة ا.أحمد حمروش.
- كلمة معالي وزير الخارجية.
- كلمة السكرتير العام ا. نوري عبد الرزاق.

٣٠ر١٠-٣٠ر١٢ **الجلسة الأولى**

انعكاسات الأزمة المالية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول عدم الانحياز.

رئيس الجلسة: د. حسن مكي –رئيس المجلس اليمني للسلم والتضامن.

المتحدثون

- د. سعد حافظ — أستاذ متفرغ – معهد التخطيط القومي.
- د. سلطان أبو علي — أستاذ الاقتصاد- جامعة الزقازيق.
- د. بشير كورفى — قسم إدارة الأعمال، معهد الإدارة – جامعة أحمد بللو، نيجيريا

مناقشة

٣٠ر١-٠٠ر١ إستراحة شاي

٠٠ر١-٠٠ر٣ **الجلسة الثانية**

مواجهة تحديات الأزمة وإدارتها في دول عدم الانحياز

رئيس الجلسة ا. غسان الشكعة –رئيس اللجنة الفلسطينية للسلم والتضامن.

المتحدثون:

- ا. عبد الجليل النعيمي — لجنة البحرين للسلم والتضامن. (تحت التأسيس).
- د. أحمد ابراهيم — المجلس العراقي للسلم والتضامن.
- د. محمود عبد الفضيل — أستاذ الاقتصاد- كلية الاقتصاد . والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

مناقشة

٠٠ر٣- ٠٠ر٤ غذاء

٠٠ر٤-٠٠ر٦ **الجلسة الثالثة**

تعاون الجنوب- جنوب ودوره في تعزيز حركة عدم الانحياز.

رئيس الجلسة: ا. نوري عبد الرزاق .

المتحدثون:

- ا. فيديا سيكيرا منسق عام السكرتارية الدائمة.
- د. أحمد ابراهيم المجلس العراقي للسلم والتضامن.
- ا. عبد الجليل النعيمي لجنة لبحرين للسلم والتضامن(تحت التأسيس).
- ا. مصطفى الشنيكات اللجنة الأردنية للسلم والتضامن

مناقشة

اليوم الثاني : الثلاثاء ٢٠٠٩/٥/١٩

٠٠ر١٠ – ٠٠ر١٢ مائدة مستديرة

بحث آفاق تطوير حركة التضامن في ظل الوضع العالمي الجديد.

رئيس المائدة : ا.نوري عبد الرزاق السكرتير العام.

قائمة المشاركين

١- وزارة الخارجية المصرية

- السفير/ خالد البقلى- نائب مساعد وزير الخارجية.
- السيد/ محمد حسن فرغل – سكرتير ثان.

٢- السلك الدبلوماسي

(١) سفارة الصين

- السيد/ زوى بان – ملحق.
- السيد/ زوى بياو – ملحق.

(٢) سفارة الهند

- صاحب الفخامة السيد/ سوامى ناثن – سفير.

(٣) سفارة روسيا

- السيد/نيقولاى ايفستراتوف - سكرتير أول.
- السيد/فلاديمير قنسطنطين – ملحق.

(٤) سفارة فنزويلا

- صاحب الفخامة السيد/ فيكتور كارازو – سفير.

(٥) سفارة كوبا

- السيد/ فلاديمير جونزاليس كسادا – مستشار.

(٦) سفارة كولومبيا

- صاحب الفخامة السيد/ جوليرمو فانيجاس- سفير.
- السيدة/ لويزا تروجيلو - مساعد السفير.

(٧) سفارة زيمبابوى

- السيد/ تيشافا فيكتور هواشا- وزير مفوض.
- السيدة/ بايتريش . إتش . موكونو - مستشار.

٣- اللجان

(١) الأردن

اللجنة الأردنية للسلم والتضامن

- د. مصطفي شنيكات – نائب رئيس اللجنة.

(٢) البحرين

لجنة لتضامن البحرانية تحت التأسيس

- السيد عبد الجليل صالح النعيمى – مدير.

(٣) العراق

المجلس العراقى للسلم والتضامن

- د. أحمد على ابراهيم – سكرتير عام.

(٤) اليمن

المجلس اليمنى للسلم والتضامن

- د.حسن محمد مكي- رئيس المجلس.
- السيد/ على لطفي الثور – نائب رئيس المجلس.

(٥) روسيا الاتحادية

الجمعية الروسية للتضامن والتعاون الأفريقى الآسيوى

- السيد/ كيم كوشيف – نائب الرئيس.

(٦) فلسطين

اللجنة الفلسطينية للسلم والتضامن

- السيد/ غسان الشكعة – رئيس اللجنة.

(٧) مصر

اللجنة المصرية للسلم والتضامن

- د. حلمى الحديدى.
- د. سامى الفيلالى.
- السفير/ محب السمرة.

(٨) منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

- السيد أحمد حمروش ، رئيس
- السيد/ نورى عبد الرزاق - السكرتير العام
- السيد/ إى . إيه . فيديا سيكيرا - منسق السكرتارية الدائمة (سريلانكا).
- السيد / جوليان راندرياما سيفيلو - عضو السكرتارية الدائمة (مدغشقر).
- السفير سعيد كمال - عضو السكرتارية الدائمة (فلسطين).
- د. فخرى لبيب - رئيس قسم الإعلام.
- أ. مها سلام - مقرر الندوة.

٤- مراكز وجمعيات البحث

١- اتحاد المحامين العرب

السيد /جمال عمر- باحث سياسى.

٢- الاتحاد الوطنى الكردستانى

السيد/ حازم اليوسفي - ممثل الاتحاد في القاهرة.

٣- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

د. محمد سمير مصطفي- عضو مجلس الإدارة.

٤- المجلس المصرى الأوروبى

د. رأفت خالد – عضو.

٥- المركز العربى للدراسات السياسية والاستراتيجية

د. مختار محمد عياش- نائب رئيس.

٦- مركز البحوث العربية والأفريقية

السيد/ حلمي شعراوي- المدير.

٧- معهد التخطيط القومي بالقاهرة

١ - د. سعد حافظ - أستاذ متفرغ.

٢- ا. د. عزيزة على عبد الرزاق - مستشار ومدير مركز السياسات الكلية.

٣- د. مصطفي أحمد مصطفي - استاذ متفرغ

٨- مجموعة طلال أبو غزالة

ا. أحمد شحاته - مسئول اتصال.

٩- مكتب مستشار وزير التنمية الاقتصادية

ا. نهى كامل- باحثة اقتصادية.

٥- شخصيات عامة

١- د. بشير كورفي ، قسم إدارة الأعمال – جامعة أحمد بلل، زاريا – نيجيريا.

٢- م. سعد الطويل - مهندس ومترجم.

٣- د. سلطان أبو على - أستاذ الاقتصاد - جامعة الزقازيق.

٤- ا. شوقى جلال - كاتب حرومترجم.

٥- ا. محمد فائق - وزير الاعلام السابق.

٦- د. محمود عبد الفضيل ، أستاذ الاقتصاد- جامعة القاهرة.

٦- الصحافة

١- جريدة الأهرام

ا. أمين محمد أمين - نائب رئيس تحرير الأهرام.

ا. طارق عادل الشيخ - نائب رئيس قسم التقارير الخارجية.

ا. محمد عثمان – صحفي.

٢- الجزيرة نت

ا. عبد الحافظ الصاوى - مراسل اقتصادى.

٣- جريدة الرأى الكويتية

ا. علا بدوى – صحفية.

٤- جريدة الوفد

ا. محمد عادل – صحفي.

٥- مجلة آخر ساعة

ا. هالة فؤاد - مساعد مدير تحرير مجلة أخر ساعة.

٦- جريدة مصر والعالم

ا. هشام الشريف – محرر.

٧- موقع أمد للإعلام

ا. حسن عصفور - مشرف عام.

٨- وكالة أنباء الشرق الأوسط

ا. إيهاب أبو سيف - مدير تحرير.

٧- الإذاعة والتليفزيون

١- اتحاد الإذاعة والتليفزيون – قطاع الأخبار

- ا. عبد الرحيم أحمد عبد الرحيم - محرر ومعد برامج.

٢- الإدارة العامة لمندوبين الأخبار المسموعة والإذاعة المصرية

- ا. عبد الرحيم الملاح - مندوب أخبار.

٣- قناة البغدادية

- ا. همام محمد مجاهد - مراسل القاهرة.

٤- قناة الجزيرة

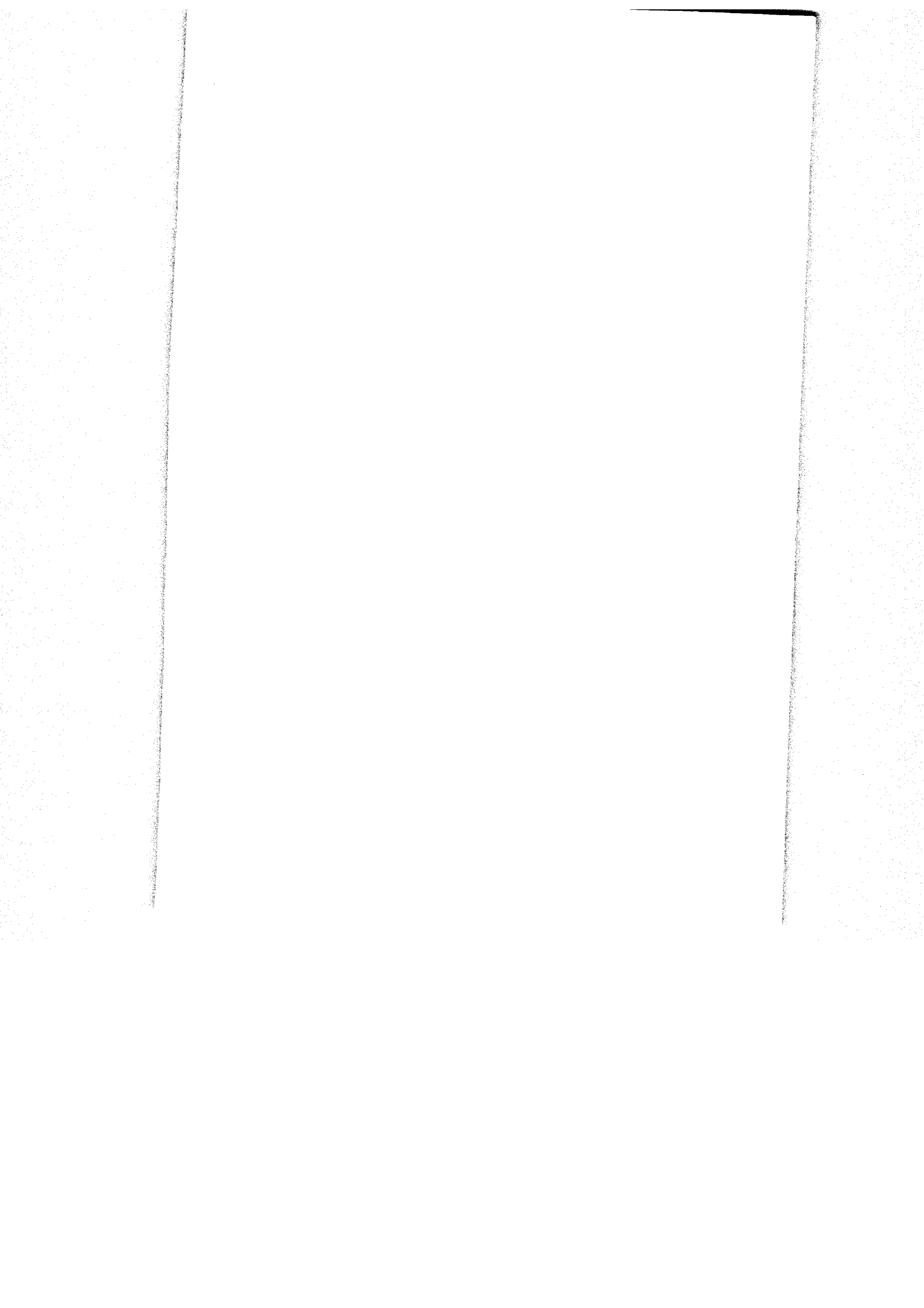
- ا. أحمد أنور – صحفي.

٥- قناة الشرقية الفضائية

- ا. على الزبيدى - مراسل مكتب القاهرة

٦- قناة النيل للأخبار

- ا. إنجى ماهر- مذيعة أخبار.
- ا. سامح فتح الله – مخرج.
- ا. محمد رجائى - مسئول الكاميرا.



الفهرس

الجلسة الثالثة: تعاون الجنوب- جنوب

مائدة مستديرة:

